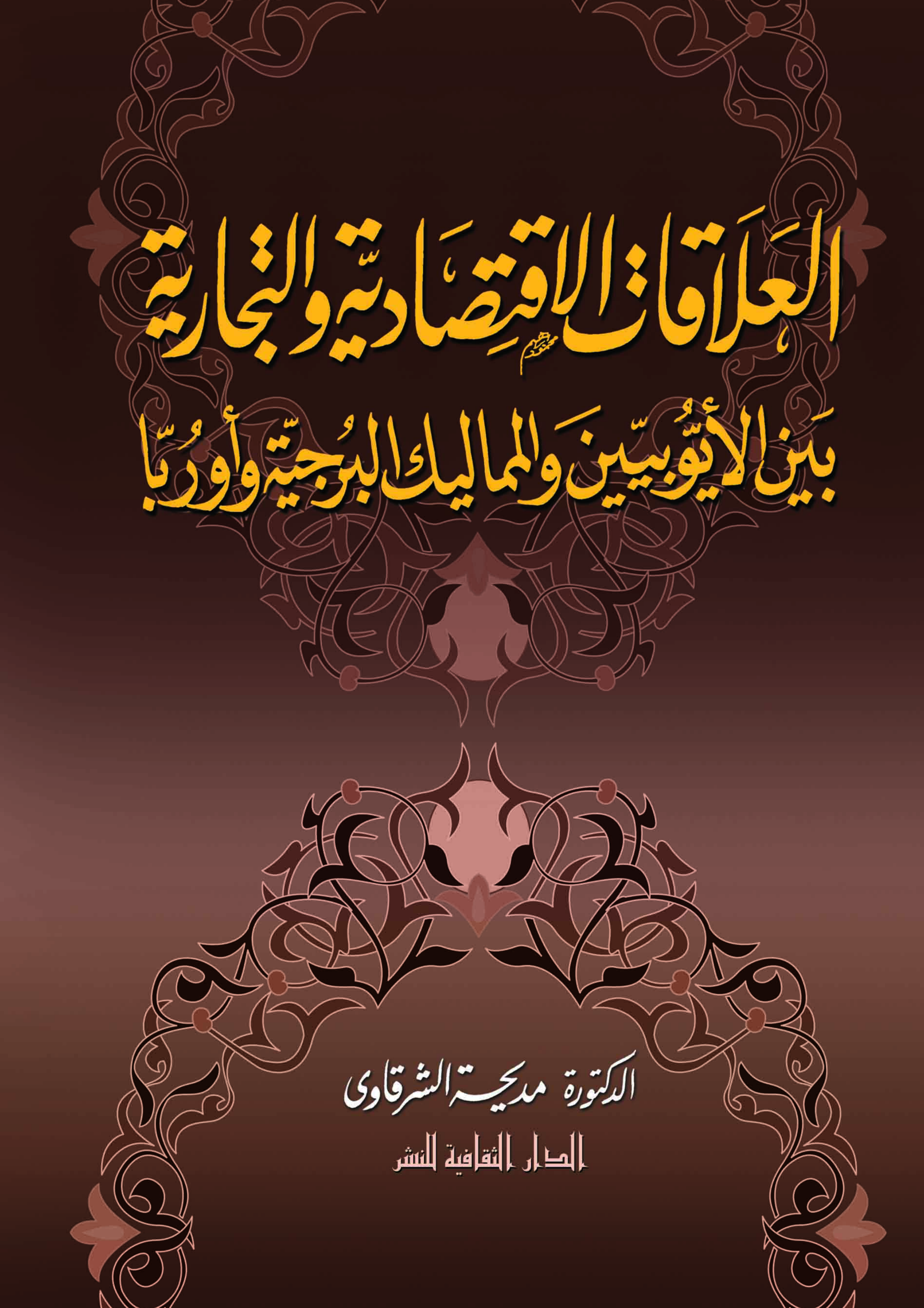

العلاقات الاقتصادية والتجارية
بين الأيوبيين والمماليك البرجية وأوربا
الدكتورة مديحة الشرقاوي
الدار الثقافية للنشر

العلاقات الاقتصادية والتجارية
بين الأيوبيين والمماليك البرجية وأوربا

الدكتورة/ مديحة الشرقاوي

كلية الآداب - جامعة الملك فيصل


الدار الثقافية للنشر

الشرقاوي، مديحة .
العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأيوبيين والمماليك البرجية وأوروبا .
مديحة الشرقاوي ـ ط١ ـ القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٧ .
١٦٠ ص ، ٢٤ سم
تدمك ٧ ـ ٢٢٨ ـ ٣٣٩ ـ ٩٧٧
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ١٤٦٩١/ ٢٠٠٧
١ – مصر ـ العلاقات الاقتصادية ـ أوروبا
٢ ـ أوروبا ـ العلاقات الاقتصادية ـ مصر
العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأيوبيين والمماليك البرجية وأوروبا .
٣٨٢,٠٩٦٢٠٤٠

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧ م

صندوق بريد ١٣٤ بانوراما ١١٨١١

تليفاكس ٢٤٠٢٠٥١٥ ـ ٢٤١٧٢٧٦٩

Email: info@dar-althakafia.com

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

تمهيد:

كانت لمصر علاقات تجارية [1] مع الأمم الأخرى منذ زمن بعيد، وتذكر لنا المصادر والمراجع القديمة عن وجود تجارة مباشرة بين مصر والهند. فمن طيبة [2] كانت القوافل تذهب إلى أعالي بلاد النوبة حيث تقام الأسواق للتبادل التجاري وكانت تأتيها القوافل من داخل إفريقية، ومن هناك طرق تؤدي إلى أعالي الحبشة وإلى البحر الأحمر، وكانت قبائل الصحراء تحمي التجار في أسفارهم وكانت المعابد التي لم تكن قد اندثرت اندثاراً تامًا يلجأ إليها المسافرون ببضائعهم فكان ذلك يخفف عليهم أسفارهم الطويلة من شواطئ البحر الأبيض إلى شواطئ بحر الهند [3].

وفي عهد الرومان [4] كان يصعد النيل أكثر من ٢٠٠ مائتي سفينة كما كانت تسافر أكثر من ١٠٠ مائة سفينة بطريق البحر الأحمر للبحث في فارس وفي بلاد العرب وفي الهند عن منتجات تلك الأقاليم ولتنقل إليها منتجات أوروبا فأفريقيا الشمالية. ولقد كانت روما مرعية الجانب في علاقاتها التجارية لما لها من هيبة وسطوة فكانت لها تجارة خارجية عظيمة وللتدليل على أهمية تجارة روما نسوق تقدير الأستاذ بليني.

فهو يقدر أن النقود التي كانت تتعامل بها روما مع الهند كل عام بخمسين مليون سستر "نحو ٩ ملايين فرنك تقريباً" ويؤيد كلامه تلك الكميات الهائلة من العملة الرومانية التي استخرجت من الأرض في جنوب الهند وكانت البضائع التي يؤتى بها من هذه البلاد تباع في روما بأغلى من ثمنها مائة مرة. وكانوا يصدرون عن طريق النيل والبحر الأحمر نبيذ إيطاليا وآسيا الصغرى والأسلحة والمعادن والمنسوجات ويجلبون في عودتهم اللؤلؤ والأحجار النفيسة والحرير والفلفل والرخام والرقيق وملابس النمسا والأحزمة.

---

(١) الدكتور حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي ١/ ٤٠٠–٤٠١ القاهرة النهضة المصرية ١٩٧٤م.

(٢) الدكتور عبد العزيز صالح: تاريخ الشرق الأدني ١/ ١٤٧ – ١٤٩. مكتبة الأنجلو- القاهرة ١٩٥٣م.

(٣) الدكتور محمد جمال الدين سرور: الحضارة الإسلامية ١٥٣ دار الفكر العربي- القاهرة ١٩٦٦م.

(٤) الدكتور سيد الناصري: تاريخ الرومان ٧٤ النهضة العربية – القاهرة ١٩٧٣م.

وكانت السفن تسير في النيل إلى قفط [1] ومنها إلى براً إلى مبوس هرمس وبرميس ثم البحر الأحمر إلى الهند في شهرين تقريبًا. فيبادر الهنود إلى التبادل التجاري مع هؤلاء القادمين. وفي عودتها تسير بحراً في جزيرة العرب لتبادلها بجزء من حمولتها مقابل منتجاتها العربية وبعد وصولها إلى مصر يأتي أسطول روماني ليوزع تلك البضائع النفيسة على أنحاء الإمبراطورية.

ومصر بلد زراعي لنيلها ومناخها وتربتها الصالحة للإنتاج الزراعي وهي كأي قطر تستغني عن بعض ما تنتجه وتحتاج إلى أوفر من منتجات البلاد الأخرى فمن الطبيعي أن يكون لها علاقات تجارية مع الدول الأخرى. وقد اتجهت إليها الأنظار في العصور القديمة فكانت تفد إليها السفن الأجنبية لنقل ما يلزم ما يزيد عن حاجتها ولم يغير الفتح الإسلامي من أهمية مصر التجارية شيئًا فالإسلام قد عمل فعلاً على حرية التجارة وانتشارها بكل ما يمكن من وسيلة فهو قد شجعها حتى مع أهل الحرب الذين لا يألون جهدًا في مقاومة المسلمين والقضاء عليهم ولا أدل على ذلك من عمل عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ إذ وضع القواعد التي تتبع مع التجار. وكانت قواعد أساسها حب التبادل وغايتها حفظ أموال التجار حرصًا على نشاطهم وترغيبًا في ازدياده، إذ بعث إلى عامله بالبصرة أن خذ من التجار المعاهدين ٥٪ ومن أهل الحرب ١٠٪ وكان ذلك رداً على خطاب أبي موسى الأشعري [2] وإذ بعث إليه أن تجاراً من قبلنا من المسلمين يأتون أهل الحرب فيأخذون منهم العشر، فكتب إليه عمر رضي الله عنه فخذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين وأخذ من أهل الذمة نصف العشر.

---

(١) الدكتور على إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام العام ١٧٤ النهضة المصرية – القاهرة ١٩٧٥م.

(٢) هو أبو موسى الأشعري عبد الله بن قيس استعمله النبي – صلى الله عليه وسلم ـ مع معاذ بن جبل على اليمن، ثم ولي لعمر (الكوفة والبصرة)، وكان عالمًا عاملاً صالحًا تاليًا لكتاب الله، إليه المنتهى في حسن الصوت بالقرآن. حدث عنه طارق بن شهاب وابن المسيب وخلق. قال أبو إسحاق سمعت الأسود يقول: لم أر بالكوفة أعلم من على وأبي موسى. مات في ذي الحجة سنة ٤٤هـ.

انظر المزيد في: أسد الغابة ٣٠٦/٦، الإصابة ٣٥١/٢، تذكرة الحفاظ ٢٣/١، خلاصة تهذيب الكمال ١٧٨، شذرات الذهب ٥٣/١، طبقات الفقهاء ٤٤، طبقات القراء لابن الجزري ٤٤٢/١، طبقات القراء للذهبي ٣٧/١، العبر ٥٢/١، النجوم الزاهرة ١٢٦/١.

وحكى القاضي أبو يوسف [1] أحد أصحاب أبي حنيفة [2] في رسالته التي بعث بها إلى هارون الرشيد [3] في رواية مسلسلة عن زياد بن جرير قال: أول من بعث عمر بن

(١) هو أبو يوسف القاضي الإمام العلامة فقيه العراقيين يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي. سمع هشام بن عروة وعطاء بن السائب والطبقة. وعنه ابن معين وأحمد وعلي بن الجعد وخلق. قال المزني: أبو يوسف أتبع القوم للحديث. وقال ابن معين: ليس في أصحاب الرأي أحد أكثر حديثًا ولا أثبت منه. وعنه أيضًا: أبو يوسف صاحب حديث وصاحب سنة. وقال أبو يوسف: من طلب غرائب الحديث كذب، ومن طلب المال بالكيمياء أفلس، ومن طلب الدين بالكلام تزندق. وقال أيضًا: الخصومة والكلام جهل، والجهل بالخصومة والكلام علم، أسنده في ذم الكلام. قال أحمد: كان أبو يوسف منصفًا في الحديث. وقال الفلاس: صدوق، كثير الغلط. مات سنة ١٨٢هـ عن ٦٩ عامًا.

انظر المزيد في: تذكرة الحفاظ ١/ ٢٩٢، الجواهر المضيئة ٢/ ٢٢٠، شذرات الذهب ١/ ٢٩٨، طبقات الفقهاء ١٣٤، العبر ١/ ٢٨٤، الفهرست ٢٠٣، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٤٧، وفيات الأعيان ٢/ ٣٠٣.

(٢) هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت التيمي الكوفي فقيه أهل العراق وإمام أصحاب الرأي، وقيل إنه من أبناء فارس، رأي أنسا وروي عن حماد بن أبي سليمان وعطاء وعاصم بن أبي النجود والزهري وقتادة وخلق. وعنه ابنه حماد ووكيع وعبد الرزاق وأبو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن وزفر وخلائق. قال العجلي: كان خزازًا يبيع الخز. وقال ابن معين: كان ثقة لا يحدث من الحديث إلا بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظه. وقال ابن المبارك: ما رأيت في الفقه مثله. وقال مكي بن إبراهيم: كان أعلم أهل زمانه وما رأيت في الكوفيين أورع منه. وقال الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة. ولد سنة ٨٠هـ ومات ١٥٠هـ وقيل سنة ١٥١هـ وقيل سنة ١٥٣ والله أعلم.

انظر المزيد في: البداية والنهاية ١٠/ ١٠٧، تاريخ بغداد ١٣/ ٣٢٣، تذكرة الحفاظ ١/ ١٦٨ تهذيب الأسماء ٢/ ٢١٦، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٤٩، الجواهر المضيئة ١/ ٢٦، خلاصة تذهيب الكمال ٣٤٥، شذرات الذهب ١/ ٢٢٧، طبقات ابن سعد ٦/ ٢٥٦، طبقات الفقهاء ٨٦، طبقات القراء لابن الجزري ٢/ ٣٤٢، العبر ١/ ٢١٤، اللباب ١/ ٣٦٠، مرآة الجنان ١/ ٣٠٩، مفتاح السعادة ٢/ ١٩٥، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٦٥، النجوم الزاهرة ٢/ ١٢، وفيات الأعيان ٢/ ١٦٣.

(٣) هو هارون الرشيد بن محمد المهدي بن المنصور العباسي أبو جعفر خامس خلفاء الدولة العباسية في العراق وأشهرهم. ولد بالري سنة ١٤٩هـ، لما كان أبوه أميرًا عليها وعلى خراسان. ونشأ في دار بخلافة ببغداد وولاه أبوه غزو الروم في القسطنطينية فصالحته الملكة إيريني وافتدت منه مملكتها بسبعين ألف دينار تبعث بها إلى خزانة الخليفة في كل عام. وبويع بالخلافة بعد وفاة أخيه الهادي سنة ١٧٠هـ فقام بأعبائها. وازدهرت الدولة في أيامه. واتصلت المودة بينه وبين ملك فرنسا كارلوس الكبير الملقب بشارلمان فكانا يتهاديان التحف. وكان الرشيد عالمًا بالأدب وأخبار العرب والحديث والفقه، فصيحًا، له شعر أورد صاحب "الديارات" نماذج منه، وله محاضرات مع علماء عصره، شجاعًا كبيرًا لغزوات، يلقب بجبار بني العباس، كان حازمًا كريمًا متواضعًا، يحج سنة ويغزو سنة، لم ير خليفة أجود منه، ولم يجتمع على باب خليفة ما اجتمع على بابه من العلماء والشعراء والكتاب والندماء. وكان يطوف أكثر الليالي متنكرًا. قال ابن دحية: وفي أيامه كملت الخلافة بكرمه وعدله وتواضعه وزيارته العلماء في ديارهم" وهو أول خليفة لعب بالكرة والصولجان. له وقائع كثيرة مع ملوك الروم، ولم تزل جزيتهم تحمل إليه من القسطنطينية طول حياته وهو صاحب وقعة البرامكة وهم من أصل فارسي وكانوا قد استولوا على شؤون الدولة، فقلق من تحكمهم فأوقع بهم في ليلة واحدة وأخباره كثيرة جدًا. ولا يته ٢٣ سنة وشهران وأيام. وتوفي في "سناباذ" من قرى طوس.

انظر المزيد في: البداية والنهاية ١٠/ ٢١٣، تاريخ اليعقوبي ٣/ ١٣٩، الذهب المسبوك ٤٧ – ٥٨، الكامل ٦/ ٦٩. تاريخ الطبري ١٠/ ٤٧ – ١١٠، تاريخ الخميس ٢/ ٣٣١، البدء والتاريخ ٦/ ١٠١.

الخطاب [1] ـ رضي الله عنه ـ منا على العشور أنا . فأمرني أن لا أفتش أحداً . وما مر علي من شيء أخذت من حساب أربعين درهما من المسلمين وأخذت من أهل الذمة من عشرين واحداً وممن لا ذمة له العشر ونسوق دليلاً آخر من عمل عبد العزيز [2] وهو من أروع الأمثلة الإسلامية أيضًا في تشجيع التجارة وطلبًا لازدياد نشاطها واتساع نطاقها . فقد جعل حداً أدنى لقيمة البضائع لا تؤخذ عليه ضريبة . وهذا كتابه إلى زريق بن حيان عامل المكس على مصر . "انظر من مر عليك فخذ مما ظهر من أموالهم من التجارات من كل أربعين ديناراً ديناراً فما نقض فبحسابه حتى تبلغ عشرين ديناراً فأن نقصت فدعها ولا تأخذ منها وإذا مر عليك أهل الذمة فخذ مما يريدون من تجاراتهم من كل عشرين ديناراً ديناراً فما نقض فبحسابه حتى تبلغ عشرة دنانير ثم دعها لا تأخذ منها شيئًا واكتب لهم كتابًا بما نأخذ منهم إلى مثلها من الحول" وهذا من المثل العليا في التشريع التجاري إذ لم يؤمر فيه بتفتيش تاجر ولا بالتنقيب عما يخفيه من شيء غلا ثمنه وقل حجمه تقيم من المشرع بشرف التاجر وحفظًا لكرامته وصونًا لها من أن تنال بينما هو قد خفف الضرائب إلى حد الإغراء وجعلها لا تؤخذ إلا مرة واحدة كل عام، وهذا العمل في أعلى درجات التسامح فهو تشريع تساهل لحسن المعاملة والتشجيع للتجارة والتجار .

على أن للعرب قبل الإسلام وبعده ماضي تجاري عظيم في البر والبحر فقد كان لهم رحلات في قوافل كثيرة العدد بين الشمال والجنوب صيفًا وشتاءً لا تنقطع وكان البحران الأحمر والهندي لا يخلون من مراكبهما التجارية . ويتحدث استرابون الجغرافي الروماني

(١) هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أبو حفص العدوي الفاروق وزير رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ومن أيد الله به الإسلام وفتح به الأمصار وهو الصادق المحدث الملهم وهو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل، وربما كان يتواقف في خبر الواحد إذا ارتاب . استشهد سنة ٢٣هـ وعمره نحو ٦٠ عامًا .

انظر المزيد في: أسد الغابة ٤/ ١٤٥، الإصابة ٢/ ٥١١، تاريخ الخلفاء ١٠٨، تذكرة الحفاظ ١/ ٥، خلاصة تذهيب الكمال ٢٣٩، شذرات الذهب ١/ ٣٣، طبقات الفقهاء ٣٨، طبقات القراء لابن الجزري ١/ ٥٩١، العبر ١/ ٢٧، مروج الذهب ٢/ ٣١٢، النجوم الزاهرة ١/ ٧٨.

(٢) هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية أبو الأصبغ أمير مصر، ولد في المدينة وولى مصر لأبيه استقلالاً سنة ٦٥هـ فسكن حلوان وأعجبته فبنى فيها الدور والمساجد، وغرس بها كرامًا ونخيلا وتوفي فيها سنة ٨٥هـ / ٧٠٤م فنقل إلى الفسطاط وكان يقظًا عارفًا بسياسة البلاد، شجاعًا جوادًا، تنصب حول داره كل يوم ألف قصعة للآكلين وتحمل مائة قصعة على العجل إلى قبائل مصر واستمر إلى أن توفي .

انظر المزيد في: الموشح ١٤٣، تاريخ الطبري ٨/ ٥٣، الكامل ٤/ ١٩٧، خطط مبارك ١٠/ ٧٦، ولاة مصر ٤٩، خزانة البغدادي ٣/ ٥٨٣ .

" ٥٤ ق م – ٢١م " عن تجارة العرب فيقول : أنه لم ينقصهم شيء في هذه الناحية وإن نشاطهم في رواج تجارتهم كان يزيد في ثروتهم من غير انقطاع ويحدثنا عن تجار من العرب كانوا يسافرون من مصر إلى الهند عن طريق النيل وبحر العرب .

ويقول بعض الجغرافيين العرب أن تجاراً من اليهود [1] يعرفون العربية والفارسية واليونانية والأسبانية والصقلية – لغة روسيا والبلقان يسافرون من الغرب إلى الشرق، ومن الشرق إلى الغرب طوراً بالبر وتارة بالبحر فيجلبون من الغرب الخصيان والجواري والغلمان والمضرس من الشبان وجلود كلب البحر وفراء السمور وفراء أخرى وسيوفًا، وكانوا يمرون من بلاد فرنسا على البحر الغربي ويتجهون إلى الفرما حيث يجلبون سلعهم على ظهور الجمال ويسافرون براً إلى القلزم مسافة ٢٥ فرسخا ثم يبحرون من القلزم إلى ثغر المدينة ـ قبل ينبع ـ وإلى جده، ثغر مكة وبعد ذلك يذهبون إلى الهند والصين وفي عودتهم من الصين يحملون المسك والكافور والقرفه وغيرها من غلات بلاد الشرق ويعودون إلى القلزم ثم الفرما حيث يركبون بحر المغرب ثانية وكان بعضهم يقصد القسطنطينية ليبيع سلعه للروم ويؤم آخرون مقر ملوك فرنسا لعرض بضائعهم هناك .
وهكذا يتبين مما سقناه من أمثله إن قدمت للعرب تجارة رابحه واسعه قبل الإسلام واستمرت بعده بما قام به زعماء الإسلام من تخفيف الضرائب وحسن المعاملة . ولقد كان لمصر في كل العصور مركز تجاري هام يسوغ لنا أن نقول أنها كانت سوق العالم واستمرت كذلك حتى في العصور الصليبية، وما اقترنت به من حروب أفنت الملايين من الرجال والأموال ودامت نحو قرنين من الزمان . وبرغم تلك الحروب الدامية تمتعت مصر بمركزها الهام كنقطة تجارية بين الشرق والغرب . وفي تلك الفترة الطويلة كان يظن أن تتعطل التجارة بين مصر والأقطار التجارية الأوروبية .

وحقًا قد قامت في طريقها عقبات قوية سياسية وحربية ولكن كانت هذه الفترة بعينها هي فترة ازدهار التجارة فقد تسامحت مصر لما يعود عليها من فائدة وجذبت تجار الغرب إليها حتى أنهم تناسوا كل العقبات والصعوبات إلى جانب ما كانت تدره عليهم تجارتهم مع مصر من ربح عظيم وثراء كبير، وسنتناول في هذا الكتاب علاقة مصر بدول ودويلات أوروبا التجارية في فترة معينة وهي عصر الأيوبيين والمماليك البحرية خاصة

---

(١) إبراهيم نصحي : تاريخ الرومان ١ / ٦٧ . دار الانجلو – القاهرة ١٩٦٦م .

ولما كانت أهم المواد التجارية المصرية كانت تأتي إليها من الهند فسوف أتحدث عن الطرق التجارية لكي نعرف كيف تحضر لمصر تلك التجارة وكيف كانت تخرج منها إلى الدول الغربية الأخرى.

والله ولي التوفيق . ،

القاهرة في ١٠ رمضان ١٤٢٨ هـ

الموافق ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٧ م

د. مديحة الشرقاوي

الفصل الأول

الطرق والموانئ التجارية

ترجع أهمية مصر التجارية إلى أيـام الفراعنـة حـين اسـتطاعت أن تقـيم إمبراطوريـة فسيحة الأرجاء، وكان لابد تبعًا لهذا أن يزداد النشاط التجاري بـين مـصر وجاراتهـا في العالم القديم.

وقد عثر على أوراق مـن الـبردي [1] تـدل علـى مراسـلات بـين مـصر وبابـل، ومـن نصوصها تبادل المواد بين القطرين، فترسل مصر الـذهب والخـشب المنقـوش والتماثيـل الخشبية والذهبية والزيت كلها عينًا. وفي مقابل ذلك يأتي من الفـرات الـذهب المـصنوع والأحجار الكريمة والأخشاب النادرة مثل خشب الصنوبر والأرز والمعادن مثل النحـاس والفضة والقصدير ثم الخيـل والعربـات والرقيـق وبعـض الحيوانـات كالفيـل والـدب. وكانت طرق التجارة الصحراوية إلى الشرق تمر بها هذه القوافل التجارية كما كانت جزر البحر الأبيض وسواحل آسيا الصغرى والإغريق تتصل بمصر منذ الأزمان السحيقة . . . بصلات تجارية إما مباشرة أو بتوسط الفينيقيين وكانت تتصل مصر أيـضًا بواسـطة النيـل ببلاد النوبة وبطريق البحر الأحمر ببلاد بنت التي تمتد على السواحل الجنوبية علـى البحـر الأحمر كما كانت تتبادل مصر الهدايا مع ملك قبرص فنجد أمنحتب الثالـث حـين ولـي عرش مصر يبعث إليه ملك قبرص يهنئه ويرسـل إليـه كميـة مـن النحـاس علـى سـبيل الهدية.

وهذه الأهمية التجارية لمـصر بقيـت طـوال التـاريخ القـديم وبقيـت قائمـة أيـضًا في العصور الوسطى حيث أصبحت مصر واسطة الاتصال بـين الـشرق والغـرب. فطريـق البحر الأحمر كان أعظم طريق معـروف بـين الـشرق والغـرب قبـل كـشف طريـق رأس الرجاء الصالح، وكان هذا الطريق البحري يقلل من المشاق والنفقة التي يعانيهـا التجـار من السفر براً. وبرغم أن التجارة كانت تنقل براُ في الجزء الواقع بين البحر الأحمر والبحر الأبيض فأن تجارة الشرق الآتية من الهند والصين [2] كانت تسلك الطريق البحـري لتـصل

---

(١) الدكتور عبد العزيز صالح: تاريخ الشرق الأدنى ١/ ١٤٩.

(٢) الدكتور عبد المنعم ماجد: الحضارة الإسلامية ١٣٤ ـ الانجلو – القاهرة ١٩٦٤م.

إلى مرافئ فرنسا وإيطاليا وأسبانيا . ولم يتأثر الطريق البحري بذلك الجزء البري القصير وعلى الجملة فقد كانت مصر ملتقى أسواق الشرق والغرب .

ومن أهم المحطات التجارية التي كانت تمر بها التجارة الشرقية عدن وزبيد، وكانت زبيد وعرة المسلك فتركزت تجارة الشرق في عدن ولعل ذلك راجع إلى أن زبيد كانت برية لا شطية وأن ميناءها المسماة غلافقة [1] تبعد عنها خمسة عشر ميلاً . أما عدن فقد عظمت تجارتها مع كثير من البلاد الشرقية كالهند الصينية والصين والحجاز والحبشة .

ويعدد لنا الإدريسي [2] البضائع الكثيرة التي كانت تأتي إلى عدن مثل الحديد والفرند والمسك والعود والسروج والفلفل والدارفلفل والدارصيني والخلنجان والبسباسة والأبنوس والكافور والجوز والقرنفل والكبابة إلى غير ذلك من مواد التبادل .

وكانت عدن تعتبر المركز الأساسي لأسواق الشرق في طريقها إلى مصر فالغرب ويشير القلقشندي [3] إلى عدن مبينًا أهميتها منذ أيام التابعة فيقول إن المراكب الواصلة من الحجاز والهند والصين والحبشة ترد إليها ويمتاز أهل كل إقليم منها ما يحتاج إليه إقليمهم من البضائع . ويروى عن صلاح الدين بن الحكيم أنه لم يكن يخلو أسبوع من عدة سفن وتجار واردين عليها وبضائع شتى ومتاجر متنوعة والمقيم بها في مكاسب وافرة وتجارة مربحة .

ولا زالت أهمية عدن قائمة حتى القرن التاسع الهجري "الخامس عشر الميلادي" وبدئ في ذلك القرن بالبحث عن مرافئ أخرى على البحر الأحمر . ولا ننسى أن الخليج العربي بما يعترض الملاحة فيه من العقبات الطبيعية لا يساعد على الملاحة فكانت تعطل سير المراكب التجارية الهندية عن الوصول إلى الشاطئ المصري ولذا فقد كانت تنقل البضائع منها إلى سفن خفيفة لتمر بها في مضيق باب المندب ومن المحتمل أن الهنود الذين كانوا يأتون بالتجارة إلى عدن كانوا ينتهزون فرصة وجود تجار مصريين أو عرب في عدن فيبيعونهم بضائعهم ويختصرون الطريق ويعودون إلى بلادهم سيما، وابن بطوطة [4] يشير صراحة إلى أن تجار مصر كانوا يسكنون ميناء عدن .

---

(١) المقريزي: جني الأزهار ٤٤ ـ الدار الثقافية – ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦م .

(٢) الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ـ مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ١٩٩٨م .

(٣) القلقشندي: صبح الأعشى ٣/ ٢٩ – ٣٠ – دار الكتب المصرية القاهرة – ١٩٦٦م .

(٤) ابن بطوطة: رحلته٤٤ ـ. القاهرة ١٩٧١م .

وفي بعض الأحيان كان تجار عدن يذهبون إلى مصر راسًا ويبيعون تجارتهم في أسواقها حتى أن وجودهم وكثرتهم بمصر كان أمرًا عاديًا لدى المصريين ويصف لنا ابن جبير [1] مدنية قوص فيقول أنها حفيلة الأسواق متسعة المرافق كثيرة الخلق لكثرة الصادر والوارد من التجار والحجاج اليمنيين والهنديين. وكثيرًا ما كانت تلتقي المراكب التجارية بسفن الحجاج وهم في طريقهم إلى مكة وكان هؤلاء الحجاج قبل وجود الصليبيين والشام يسلكون طريق شبه جزيرة سيناء ولكن منذ أن احتل الصليبيون بيت المقدس وجدت قوافل الحاج نفسها معرضة للخطر كذلك لم يأمن التجار المسلمون على أنفسهم برغم المعاهدات التي عقدت بين صلاح الدين والنصارى والتي نص فيها على تأمين سبل الحجاج والتجارة ومن أمثلة غدر النصارى إن مرت قافلة من الديار المصرية بإقليم الكرك فقدر بهم أرناط صاحب الكرك والشوبك وقتلهم وناشدوه الله والصلح الذي بينه وبين المسلمين فقال ما يتضمن الاستخفاف بالنبي –صلى الله عليه وسلم- وبلغ ذلك صلاح الدين منذر إن ظفر فيقتله. ثم أنه بر بتنفيذ نذره هذا عندما وقع صاحب الكرك في يد المسلمين في واقعة حطين [2] سنة ٥٨٣هـ.

وكان قد حدث قبل ذلك حادث آخر في سنة ٥٧٨هـ أن قامت حملة بحرية أرسلها صاحب الكرك ومرت بالبحر الأحمر حتى عيذاب ولقيت هناك بعض تجار المسلمين فاعتدت عليهم وقتلت ونهبت وأحرقت ما شاء لها أن تفعل، ولكن قام الأسطول المصري وعلى رأسه أمير البحر "لولو" فأخذ عليها الطريق وانتصر عليها وأسر بعض رجالها وأرسل منهم جملة ذبحوا عن أخرهم.

كل هذه الحوادث وأمثالها تدل على أن النصارى برغم ارتباطهم بالمعاهدات مع المسلمين كانوا لا يرعون حرمة لعهودهم.

مما أدى إلى رغبة نجاح المصريين في التخلص من هذا الطريق والبحث عن طرق ومسالك أخرى تبعد عن مواطن الخطر في الجهات التي يحتلها الصليبيون [3] انتهت محاولاتهم بأن سلكوا طريق الجنوب "أي طريق مصر – قوص – عيذاب" فكانوا يسيرون في النيل إلى قوص ثم يخترقون الصحراء الواقعة بينها وبين عيذاب على البحر

---

(٥) ابن جبير: رحلته ٥٤ – ٥٥ ـ دار المعارف – القاهرة ٢٠٠١م.

(١) الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور: الأيوبيين والمماليك ٢٠٠ النهضة العربية – القاهرة ١٩٦٩م.

(٢) الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور. الصليبيون ١/ ١٦٩ – ١٨٠.

الأحمر وكان المرفأ الذي ينزل فيه الحجاج هو نفس المرفأ الذي تنزل فيه البضائع الآتية من الشرق في عيذاب وهي بليدة على ساحل بحر القلزم ومرسى للمراكب التي تقدم من عدن إلى الصعيد .

أما قوص فهي مدينة كبيرة عظيمة واسعة وهي قصبة صعيد مصر ، وكان بينها وبين الفسطاط [1] مسيرة أثنى عشر يومًا .

واستمر حجاج مصر والغرب أكثر من مائتي سنة يسلكون طريق عيذاب إلى مكة "جدة" فكانوا يبدءون من ساحل مدينة مصر في النيل إلى قوص ويقطعون الصحراء إلى عيذاب ثم يركبون في الجلاب إلى جده ساحل مكة . وكذلك تجار الهند والحبشة واليمن يردون مدينة مصر . فكانت هذه الصحراء لا تزال عامرة آهلة بما يصدر أو يرد من قوافل التجار والحجاج حتى كانت أحمال البهار كالقرفة والفلفل ونحو ذلك لتوجد ملقاة والقفول صاعدة أو هابطة لا يتعرض لها أحد إلى أن يأخذها صاحبها .

فلم تزل مسلكًا للحاج في ذهابهم وإيابهم أكثر من مائتي سنة وذلك من أعوام بضع وخمسين وأربعمائة إلى أعوام بضع وستين وستمائة على أن أرسل الظاهر بيبرس سنة ٦٦٦هـ / ١٢٦٧م كسوة الكعبة وأخرج قافلة الحاج من البر فقل سلوك الحاج لهذه الصحراء واستمرت بضائع التجار تحمل من عيذاب إلى قوص حتى بطل ذلك بعد سنة ٧٦٠هـ وتلاشى أمر قوص من حينئذ والمسافة من قوص إلى عيذاب سبعة عشر يومًا يفتقد الماء فيها بين ثلاثة أو أربعة أيام متوالية ، وكانت عيذاب من أعظم مراسي الدنيا بسبب أن مراكب الهند واليمن تحط فيها البضائع ويقلع منها . فلما انقطع ورود مراكب الهند واليمن إليها صارت المرسى العظيمة عدن من بلاد اليمن إلى أن كانت سنة ٨٢٠هـ صارت جدة أعظم مراسي الدنيا .

ويصف أهل عيذاب [2] ويذكر موارد رزقهم فيقول أنها في صحراء كل ما يؤكل بها مجلوب حتى الماء وكان لأهلها من الحاج والتجار فوائد لا تحصى وكانوا يكارون الحجاج الجلاب التي تحملهم في البحر إلى جدة ومنها إلى عيذاب . ولم يكن من أهل عيذاب إلا من له جلبة "مركب" فأكثر وكان الحاج يجدون في ركوب أهوالاً عظيمة لأن الرياح تلقيهم غالبًا في مراسي بعيدة مما يلي الجنوب فينزل إليهم البجاة من جبالهم فيكارون

---

(١) الدكتور محمد جمال الدين سرور . الحضارة الإسلامية ١٥٠ .

(٢) أبو الفدا . تقويم البلدان ١٠٥ . باريس ١٩١٢م .

الجمال ويسلكون بهم على غير ماء فربما هلـك أكثـرهم عطـشًا وأخـذ البجـاة مـا كـان معهم . ومنهم من يضل ويهلك عطشًا وكان الذي يحضر إلى عيذاب منهم كأنه نشر مـن قبره وقد استحالت هيئته وتغيرت صفاته وأكثر هلاك الحاج بهذه المراسـي، ومـنهم مـن يساعده الريح فتحطه في عيذاب وهو الأقل ويصف المقريزي [1] أيضًا مراكب أهل عيذاب " جلابهم " التي تحمل فيهما الحجاج فيقول أنه لا يستعمل فيها مسمار البتـة وإنمـا يخـاط خشبها بالقنبار المتخذ من شجر النارجيل ويخللونها بدسر من عيدان النخل ثـم يـسقونها بسمن أو بدهن الخروع أودهن القرش، ويعلل ابن جبير ذلك بقوله ليلين عودها ويرطب لكثرة الشعاب المعترضة في هذا البحر ولذلك لا يصرفون فيه المراكب المـسماري ويزيـدنا بيانًا بذكر موارد الأولية لهذه المراكب بما يفيد صراحة أنها كانت تأتي من الهند والـيمن . وينتهي المقريزي في كلامه عن عيذاب إلى أن لأهلها في الحجاج أحكام الطواغيـت فـإنهم يبالغون في شحن المراكب بالناس حتى يبقى بعضهم فوق بعض حرصًا على الأجرة، ولا يبالون بما يصيب الناس في البحر بل يرددون كلمـتهم المعروفـة "علينـا بـالألواح وعلـى الحجاج بالأرواح" وكانت القوافل التي تنتقل بين النيل وعيذاب "على البحـر الأحمـر" تنتهي أيضًا عند أسوان ومعنى هذا أن على النيل نقطتين للقوافل الأتية من عيـذاب همـا قوص وأسوان .

ويبدو أن طريق أسوان [2] ـ عيذاب هذا كان أقل أهمية من طريـق قـوص – عيـذاب، وهناك طريق آخر هو "القصير" – "قوص" . والقصير في مغازة على بعد ثلاثة أيام من قوص وكانت تقصدها بعض المراكب لقربها من قوص ومع قرب القصير من قوص فقد كانت عيذاب هي الميناء الهام لاتساعها وغزارة الماء فيها . ومنذ القرن الخامس الهجري [3] كانت قوص آخر نقطة مهمة تصل إليها بـضائع الهنـد بـرًا، وكـان للفـاطميين أسـطول بعيذاب عدته خمس مراكب ثم صارت إلى ثلاث وكان وإلى قوص هو المتـولي لأمـر هـذا الأسطول .

(١) المقريزي الخطط ١/ ٣٠٤ .
(٢) ابن بطوطة رحلته ٢٣ .
(٣) الدكتور حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام ٣/ ١١٩ – ١٢٠ .

كذلك عنى الأيوبيون أيضًا بحراسة هذه الطريق وتأمينها وضمان راحة السفار فيها ولم تكن المماليك أقل شأنًا ممن تقدمها في هذا وكانوا يعرفون تمامًا قيمة هذا الطريق كطريق لتجارة دولية عظيمة ويعملون دائمًا على ازدياد النشاط التجاري .

ومن أمثلة ذلك ما رواه صاحب مفرج الكروب [1] إذ يقول : إن تجار اليمن توالوا مرتين سنة ٦٦٠هـ وما سبب ذلك إلا عدل السلطان بيبرس وحسن سمعته ، وكان التجار قد سافروا إلى اليمن وعزموا على الإقامة وترك السفر . فلما بلغهم عدل السلطان وما هو عليه من الأنصاف سافروا في غير أوان السفر . فلما وصلوا إلى عيذاب وجدوا الملك الظاهر قد سبقت كتبه بالوصية على التجار ومن جملة هيبة هذا السلطان الملك الظاهر وعظمته أن التجار وما معهم من الأموال العظيمة وصلوا إلى براري عيذاب عند ما هرب العربان قدام العسكر وصارت المدينة من غير وال يدبر شأنها . وذلك عندما جرى على الأمير ناصر الدين ما جرى من الكسرة فلم يتعرض أحد لشيء من أموال التجار ولا عقال بعير وهذه مهابة عظيمة وحرمة قائمة .

ويدل هذا النص على الاهتمام بتمهيد الطرق وتأمينها للحج والتجارة ونقل الجنود أيضًا كما يدل على ذلك نص أخر جاء فيه : أن والي قوص يقول أنه وصل على عيذاب وبعث عسكرًا على سواكن وعادوا إلى قوص وقد تمهدت البلاد وصارت رجال السلطان بسواكن [2] .

وبعد وصول البضائع بطريق الصحراء عيذاب قوص تحمل في المراكب النيلية إلى دمياط والإسكندرية ، وكان يوجد بين مصر والإسكندرية طريقان أحدهما . . قنال شابور وكان الملاحون يفضلون هذا الطريق غير أنهم لا يمكنهم السفر فيه إلا وقت فيضان النيل ، وكان هناك فرع طبيعي من النيل يسمح للمراكب [3] بالسير حتى تقترب من الإسكندرية وتصل إلى نقطة تبعد عنها نحو ستة أميال وهذه تنقل فيها البضائع برًا إلى الإسكندرية وترجع أهمية خليج الإسكندرية على الوقت الذي عنى فيه ولاة العرب على مصر بحفرة وتسيير الماء فيه ، وبين أيدينا رواية أبي عمرو الكندي في كتاب الولاة والقضاة[4] عن الحارث بن مسكين [1] أنه تقلد قضاء مصر سنة ٢٣٩هـ من قبل أمير

---

(٤) ابن واصل . مفرج الكروب ٢/ ٨٠ – ٨٣ .
(١) ابن جبير رحلته ٣٥ .
(٢) أبو الفدا تقويم البلدان ١٠٥ .
(٣) الكندي الولاة والقضاة ٢٣٥ .

المؤمنين الواثق بالله [2] وذكر سيرته وقال "وحفر خليج الإسكندرية ثم يأتي العصر الطولوني فنجد جامع السيرة [3] الطولونية يقول أنه في ربيع الأول سنة ٢٥٩هـ أمر أحمد ابن طولون [4] بحفر الإسكندرية ونجد المسعودي يشير إلى أنه قبل سنة ٣٣٢هـ كان قد انقطع ماء النيل عن الإسكندرية لعوارض سدت خليجها وصار النيل على يوم منهم .

وذكر المسبحي [5] أن الحاكم [6] بأمر الله أبا منصور ابن العزيز أطلق لحفر خليج الإسكندرية سنة ٤٠٤هـ خمسة عشر ألف دينار فحفر كله . ويتتبع المقريزي تاريخ الخليج إلى ما بعد هذا فيقول أنه في سنة ٦٦٢هـ بعث الظاهر بيبرس [7] الأمير عليا أمير جاندار

---

(٤) هو الحارث بن مسكين بن محمد بن يوسف الأموي أبو عمرو المصري الفقيه قاضي مصر . روي عن أشهب ابن عبد العزيز وابن وهب وابن عيينة وعبد الرحمن بن القاسم وعنه أبو داود والنسائي وأبو يعلى . وثقة أحمد وابن معين وغيرهما . وقال الخطيب : كان فقيها على مذهب مالك ، ثقة في الحديث ثبتًا ، حبسه المأمون إذا لم يجب إلى القول بخلق القرآن . ولد سنة ١٥٤هـ ومات سنة ٢٥٠هـ .

انظر المزيد في: تاريخ بغداد ٨/ ٢١٦، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥١٤، ترتيب المدارك ٢/ ٥٦٩، تهذيب التهذيب ٢/ ١٥٦ ، حسن المحاضرة ١/ ٣٠٨، خلاصة تذهيب الكمال ٥٨ ، الديباج المذهب ١٠٦ .

(٥) السيوطي تاريخ الخلفاء ٣٥٧ . القاهرة – ١٩٧٠م .

(١) البلوي : سيرة أحمد بن طولون ٥٣ . تحقيق محمد كرد علي –مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة ١٩٨٠م .

(٢) هو أحمد بن طولون أبو العباس الأمير صاحب الديار المصرية والشامية والثغور تركي مستعرب، كان شجاعًا جوادًا حسن السيرة، يباشر الأمور بنفسه، موصوفًا بالشدة على خصومه وكثرة الإثخان والفتك في من عصاه، بنى الجامع المنسوب إليه في القاهرة . ولد سنة ٢٢٠هـ/ ٨٣٥م ومات سنة ٢٧٠ هـ/ ٨٨٤م .

انظر المزيد في: الولاة والقضاة ٢١٢ – ٢٣٢ ، النجوم الزاهرة ٣/ ١ ، بدائع الزهور ١/ ٣٧، تاريخ ابن خلدون ٤/ ٢٩٧ ، الكامل في التاريخ ٧/ ١٣٦ ، وفيات الأعيان ١/ ٥٥ .

(٣) هو محمد بن عبيد الله بن أحمد المسبحي عز الملك أمير مؤرخ عالم بالأدب كان على زي الأجناد، أصله من حران ومولده سنة ٣٦٦هـ / ٩٧٧م ومات سنة ٤٢٠هـ / ١٠٢٩م اتصل بخدمة الحاكم بن العزيز العبيدي صاحب مصر وحظي عنده وكانت له مجالس ومحاضرات .

انظر المزيد في : التاج ٢/ ١٥٨ ، اللباب ٣/ ١٣٥ ، شذرات الذهب ٣/ ٢١٦ ، وفيات الأعيان ١/ ٥١٥ .

(٤) هو منصور الحاكم بأمر الله بن نزار العزيز بالله بن معد المعز لدين الله بن إسماعيل بن محمد العبيدي الفاطمي أبو علي متألة غريب الأطوار من خلفاء الدولة الفاطمية في مصر ولد سنة ٣٧٥هـ/ ٩٨٥م ومات سنة ٤١١هـ/ ١٠٢١م .

انظر المزيد في : بدائع الزهور ١/ ٥٠ ، خطط المقريزي ٢/ ٢٨٥ – ٢٨٩ ، النجوم الزاهرة ٤/ ١٧٦ – ٢٦٤ ، مورد اللطافة ٧/ ٩ ، تاريخ ابن خلدون ٤/ ٥٦ .

(٥) هو بيبرس العلائي البندقداري الصالحي ركن الدين الملك الظاهر صاحب الفتوحات والأخبار والآثار مولده بأرض القيجاق سنة ٦٢٥ هـ/ ١٢٢٨م . وأسر فبيع في سيواس ثم نقل إلى حلب ومنها إلى القاهرة فاشتراه الأمير علاء الدين أيدكين البندقدار وبقي عنده . فلما قبض عليه الملك الصالح نجم الدين أيوب أخذ بيبرس فجعله في خاصة خدمة ثم أعتقه إلى أن تولى السلطنة ، مات سنة ٦٧٦هـ/ ١٢٧٧م .

لحفر خليج الإسكندرية وكانت قد امتلأت فوهته بالطين وقل الماء في الإسكندرية، فابتدأ بالحفر من التعيدي، وأنشأ هناك مسجداً ثم بعث في سنة ٦٦٤هـ لحفر خليج الإسكندرية وباشر الحفر بنفسه وعمل فيه الأمراء وجميع الناس إلى أن زالت الرمال التي كانت على الساحل بين التعيدي وفم الخليج ثم تعطل استمرار جريان الماء فيه طول السنة، واحتاج أهل الإسكندرية إلى تخزين مياه الشرب في الصهاريج إلى أن كانت سنة ٧١٠هـ فحفره الناصر محمد [1] فجاء قياس الحفر من فم بحر النيل إلى ناحية شنبار ثمانية آلاف قصبة حاكمية، ومن شنبار إلى الإسكندرية مثلها، وكان الخليج الأصلي يدخل الماء إليه من حد شنبار فجعل فم هذا البحر يرمي عليه وعمل عمقه ست قصبات في عرض ثمانية قصبات، فلما انتهوا إلى حد الخليج الأول، حفر أيضًا على نظير الخليج المستجد فصار بحراً واحداً أو ركبت عليه السدود والقناطر وجرت فيه السفن طول السنة واستغنى أهل الإسكندرية عن شرب ماء الصهاريج، ولم يزل الخليج فيه الماء طول السنة إلى ما بعد سنة ٧٧٠هـ فانقطع جريان الماء فيه إلا فهي زمن الفيضان فقط ثم يجف عند نقصه ومازال الخليج [2] على ذلك الحال إلى أيام السلطان برسباي فحفره سنة ٨٢٦هـ وجرت فيه السفن فسر الناس سروراً كبيراً ولكن ذلك لم يستمر إلا قليلاً حتى طم بالرمل وتعذر سلوك الخليج بالمراكب إلا في أيام النيل فقط [3]. وقد ذكر لنا الأستاذ هايد [4] وصف مركو بولو للطريق التجاري من عدن إلى الإسكندرية ولكنه لم يكن رآه بنفسه وكل ما عمله أن جمع الأخبار التي أخذها عن التجار الذين صادفهم. . في الهند أو الخليج الفارسي ونجد في هذا الوصف خلطًا كثيراً وإثباتًا لبعض الأخبار التي لا توافق الحقيقة. حقيقة كانت منتجات الهند تفرغ من المراكب الكبيرة في عدن لتوضع في سفن خفيفة. وصحيح أنها

انظر المزيد في: فوات الوفيات ١/ ٨٥، النجوم الزاهرة ٧/ ٩٤، بدائع الزهور ١/٩٨، ١١٢، السلوك ١/ ٤٣٦ – ٦٤١.

(١) هو محمد بن قلاوون بن عبد الله الصالحي أبو الفتح من كبار ملوك الدولة القلاوونية ولد سنة ٦٨٤هـ / ١٢٨٥م ومات سنة ٧٤١هـ / ١٣٤١م له آثار عمرانية ضخمة وتاريخ حافل بجلائل الأعمال.

انظر المزيد في: مورد اللطافة ٤٤، السلوك ١/١ / ٤٠١، تاريخ ابن الوردي ٢/ ٣٤٠، فوات الوفيات ٢/ ٢٦٣، بدائع الزهور ١/ ١٢٩، الدرر الكامنة ٤/ ١٤٤، النجوم الزاهرة ٨/ ٤١، ١١٥.

(٢) المقريزي الخطط ١/ ٣٤٩ – ٣٦٠.

(٣) ابن جبير رحلته ٩٣ – ٩٨.

(٤) هايد التجارة ١/ ١٤٥.

كانت تحمل على ظهور الجمال حتى النيل ومن هناك على سفن نيلية حتى الإسكندرية ولكن من الخطأ الفاحش أن يعتقد مركوبولو أن البحر الأحمر نهر ونجده كذلك يضع قراءة أمام مشكلة كبيرة حين يذكر أن الطريق من عدن إلى النقطة التي كانت تصل إليها السفن على شاطئ مصر كانت تستغرق ثلاثين يومًا . فإذا نظرنا في هذا القول نظرة المدقق . . لوجدنا أن الأيام السبعة كانت تكفي فقط لقطع الطريق من عدن إلى مصوع وكان يحتاج إلى أسبوعين أو ثلاثة لتصل التجارة إلى سواكن إذا ساعد الجو على الملاحة ، ومن الطبيعي أنها تحتاج إلى أكثر من ذلك لتصل إلى عيذاب أو إلى القصير . فإذا كان مركوبولو يقصد مصوع فإن هناك صعوبة أخرى أنه من المستحيل على القوافل أن تقطع في ثلاثين يومًا الطريق من مصوع إلى نقطة على النيل تصلح الملاحة على الإسكندرية أو غيرها من الموانئ المصرية .

خلاصة القول بعد أن عرضنا آراء الجغرافيين العرب الذين سافر الكثيرون منهم في هذا الطريق والذين يقررون حقيقة واقعية فعلاً –أن مركوبولو كان يقصد الطريق بين عيذاب وقوص وحدها .

وكان مرفأ الإسكندرية كما هو الآن أهم المرافئ المصرية كما كانت المدينة من أهم الأوساط التجارية التي يلتقي فيها الشرق والغرب ، فهي ملتقى الطرق التجارية في القرون الوسطى [1] . وفوق هذا فقد كان بها القناصل وهم كبار الفرنج من كل طائفة وقد جرت التقاليد أنه كلما حدث من أي طائفة من الطوائف التجارية المسيحية أي اعتداء على حقوق مصر أو رعاياها ، لجأ عمال السلطان إلى هؤلاء القناصل يطلبون منهم ضمان رعاياهم ، والمصادر والمراجع التاريخية التي بين أيدينا تدل على أن الإسكندرية لم تكن مجرد سوق بين الشرق والغرب ولكنها كانت فوق ذلك من الأوساط الصناعية الهامة في مصر في العصر الذي نؤرخ له . فمثلاً نجد القلقشندي يشير إلى هذه الناحية ويقول إن مدينة الإسكندرية كان ينسج فيها القماش الفائق الذي لا نظير له في الدنيا كما يشير إلى أهميتها كوسيط تجاري فيقول إن ركائب التجار في البر والبحر تهوي إليها وتميز من قماشها جميع أقطار الأرض وهي فرصة بلاد العرب والأندلس وجزائر الفرنج وبلاد الروم والشام .

---

(١) الدكتور علي إبراهيم حسن تاريخ مصر ٢٤٥ .

ثم أنها فوق هذا تشتهر بصنع الأقمشة العجمية التي لا توجد في غيرها . وقد أشار إلى تفصيل طويل وقال أنه يصنع بها الأشياء المفردة مما لو أردنا تفصيله لاحتجنا إلى مجلدات .

ويشير نفس المرجع إلى أن المشاع بين الناس أن متحصل ثغر الإسكندرية في كل يوم من جهات متفرقة بلغ ألف دينار .

وهذا الدخل إذا نظرنا إليه تبعًا لقيمة النقود وقوتها من الناحية الشرائية لوجدنا أنه يلقي ضوءًا قويًا على مقدار النشاط التجاري وحركة الأعمال التي تجلب مثل هذا المبلغ الهائل للدولة في كل يوم من ثغر الإسكندرية واحد من ثغورها الكثيرة ونذهب إلى أبعد من هذا فتقرر أن مدينة الإسكندرية شهدت من بين المراكب التجارية العظيمة الاتساع ما بلغ المتحصل على حمولتها أربعين ألف دينار .

وحين قدم ابن بطوطة [1] إلى مصر وجد للإسكندرية أربعة أبواب باب السدر وإليه يشرع طريق المغرب، وباب رشيد وباب البحر والباب الأخضر وليس يفتح إلا يوم الجمعة فيخرج الناس منه إلى زيارة القبور . ثم يجاوز ابن بطوطة هذا إلى ذكر مرسى الإسكندرية فيقول أنه لم ير في مراسي الدنيا مثله إلا ما كان من مرسى كوم لم وقاليوط ببلاد الهند ومرسى الكفار بسوداق ببلاد الأتراك ومرسى الزيتون ببلاد الصين . وكان التجار المصريون في ذلك الوقت على جانب عظيم من الثراء ولم يقتصر الثراء على الأسرة التجارية فقد كانت الأسرة الصناعية مزدهرة أيضًا بالمدينة وقد كانوا رجال شجاعة وإقدام كما كانوا رجال ثروة ومال . فإذا دهم المدينة داهم وجد فيهم العدد والعدة وقد علمتهم حوادث الغرب وغدره أن يكونوا على أهبة ويقظة . ونذكر على سبيل المثال ما رواه شاهد عيان " زار السلطان بيبرس [2] مدينة الإسكندرية سنة ٦٦١هـ ولما قرب المدينة زينت أحسن زينة ونصبت الأبرجة وأخرج أهل الإسكندرية ما عندهم من أدوات الجهاد وزينوا بها الشوارع والأسواق" ولفت نظر المؤلف المشاهد برجًا من هذه الأبراج امتاز باشتماله على أحسن ما يكون من المدة من وجهة نظر ابن واصل – فسأل عن صاحبه فقيل له أنه لرجل صياغ من بعض العوام عمل عدة بألفين دينار وعنده

---

(١) ابن بطوطة رحلته ٩٣ .

(٢) الدكتور محمد جمال الدين سرور بيبرس ٧٤ – ٧٨ .

رجال يقوم بهم يعدهم بالغزاة . . . وضاع بجامكية لافتقاد هـذه العـدة وهـو مـن أحـاد العوام الذين لا يعرفون . قال صاحب التاريخ كنت حاضراً هذا كله .

فإذا كان هذا حال صباغ من الذين لا يعرفون وهم كثير –أمكنه أن يعد رجالاً للدفاع عن المدينة وأن يزودهم بالعتاد اللازم وأن يعد لهذا العتاد . . . رجـالاً يقومـون بـصيانته وإعداده "مما يشبه سلاح الصيانة في العصر الحديث" زد على ذلك مـا يلـزم صـنعته مـن نفقات الإنتاج فما بالك بالمعروفين من التجار والصناع على أننـا نـسوق لهـؤلاء مـثلاً . ذلك أنه حـدثت في سـنة ٧٢٧هـ فتنـة بالإسـكندرية بـين المسلمين والفـرنج ويخـتص بموضوعنا من أمرها .

إن تاجراً من تجارها اسمه "ابن رواحه" من أثرياء الإسكندرية في عهد الناصـر محمـد ومن مظاهر قوته وثروته إن كانت له قاعه معدة للسلاح فمتى كان خوف أو قتـال جهـز منها المائة والمائتين من الرجال بما يكفيهم من الأسلحة –وكان بالمدينة قاعـات علـى هـذه الصورة لكثير من أهلها . تقدم هذا التاجر للوالي وطلب أن يـضمن مدينـة الإسـكندرية وكل ما يحدث فيها وقال : أنه مطالب به ومسئول عنه وأنه مستعد أن يوفر على السلطان مرتبات العساكر والرحال بتحمل هذه المسئولية وحده برجاله ومن ماله الخاص .

وهذا يوضح لنا إلى أي حد بلغ النشاط التجاري والصناعي بمدينة الإسكندرية فلـيس بعجيب أن تثرى الإسكندرية وتعتز بذلك لأنها سوق العـالم وملتقـى منتجـات الـشرق والغرب . وكانت تتكدس في سوقها أغلب البضائع الآتية من الشرق كالروائح العطريـة والأحجار الكريمة ، والتوابل تأتي إليهـا عـن طريـق البحـر والنيـل مـن جزيـرة العـرب والحبشة والهند وفـارس ومـن أقطـار أخـرى مجـاورة . ولقـد دهـش سـفير الإمبراطـور فريدريك بربروس الذي زار مصر سنة ١١٧٣هـ من كثرة التوابل التي كانت تحملها إليها سفن النيل لتغذي بها الغرب .

ومن الموانئ المصرية ميناء تنيس [1] وقد كانت مدينة تنيس من المـدن المـصرية العظيمـة الشهيرة بمنسوجاتها الدقيقة والفريدة في نوعها فقد كان ينـسج فيهـا التـوب مـن خيـوط الكتان الدقيقة وسلوك الذهب ولا يجاوز الكتان في مثل هذا التوب قـدره أوقيـتين وكـان يصنع بها من الثياب الكتان الخالص ما يبلغ ثمنه ألف دينار وكان لا يشاركها في ذلـك إلا دمياط .

(١) الدكتور محمد جمال الدين الشيال . تاريخ مصر ١/ ٣٠٩ – ٣١٠ .

ولكن المدينة لم تعمر طويلاً بسبب غارات الفرنج عليها إذ حوصرت في سنة ٥٧١هـ. وفي سنة ٥٧٣هـ قصدها الفرنج ولم يتمكن الأسطول المصري الذي كان بتنيس من صدهم وتمكنوا هم من إحراقها والإقامة بها أربعة أيام رغم من كل منهم. ثم في سنة ٥٧٦هـ أغار عليها صليبو الشام وبسبب هذه الغارات أخليت المدينة من السكان وجعلت حامية عسكرية، وأزيلت نهائيًا سنة ٦٢٤هـ بأمر الملك الكامل وتوارت عن الأنظار بعد ازدهار وشهرة عظيمة [1].

ولم تكن ميناء رشيد من الموانئ الهامة الجديرة بالذكر وذلك لخلوها من الحركة التجارية ولم تدخلها سفينة من السفن التجارية إلا اضطراراً إذا جنحت بها الريح وتعذر خروجها منها إلى غيرها عندئذ يبعث إليها عمال الديوان من يقدر حمولتها وتقاضى عنها الضريبة المقررة على ما فيها من البضائع. هذا ما كان عليه حال ميناء رشيد على ما وصفها ابن مماتي. ويظهر أنها استمرت كذلك حتى زمن الدولة المملوكية [2].

أما ميناء دمياط فإنها تأتي في الدرجة الثانية بالنسبة لميناء الإسكندرية وتليها في الحركة التجارية وبقيت لها مكانتها إلى نهاية الحروب الصليبية وكانت المتاجر تنقل إليها بالسفن النيلية ومنها بالسفن البحرية إلى الموانئ الأوروبية.

وقد خالف هذه الحقيقة أحد قساوسة الصليبيين في عكا "جاك دي فتري في القرن الثاني عشر الميلادي" فقال أن سفنًا تجارية كانت تأتي إلى دمياط رأسًا ومنها إلى سورية وقبرص وأرمينيا واليونان [3].

وهذا يدل على جهل القسيس جاك دي فتري بجغرافية وادي النيل جهلاً تامًا وقد كان الطريق إلى دمياط الذي تسلكه التجارة الشرقية "هو عيذاب – قوص" ومن قوص من النيل ثم تأخذ طريقها في فرع دمياط حتى تصل إليها، ثم ينقلها التجار إلى ما شاءوا من المرافئ، وقد يكون للكتاب الأوروبيين بعض العذر فحتى نهاية القرن الثاني عشر لم يتمكن الأوروبيين من ركوب البحر الأحمر وأولى السفن . . . التي جرت فوق سطح تلك البحيرة المصرية كانت تلك الجملة التي بعث بها البرنس أرناط إلى جنوب البحر الأحمر ووصلت إلى عيذاب وأوقعت بالأهالي والتجار وكانت الخسائر كبيرة وقد تتبع

---

(٢) المقريزي الخطط ١/ ٤٦٧.

(١) الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور تاريخ الأيوبيين والمماليك ٤١٦.

(٢) ابن آيبك كنز الدرر ٩/ ٩٨ – ٩٩.

أمير البحر "لؤلؤ" حملة الصليبيين هذه وقبض عليها بيده القوية فلم ينج منها شخص واحد وأرسل بعض الأسرى إلى مكة فذبحوا بها عام ٥٧٨هـ ووفى صلاح الدين البرنس أرناط جزاءه كاملاً فقتله بيده في واقعة حطين سنة ٥٨٣هـ.

نستطيع أن نقول عذر الأوروبيين في جهلهم طريق التجارة الشرقي المصري وقد كانت الموانئ المصرية تجذب تجارة الفرنج إليها أكثر من غيرها وإذا سلمنا أن توابل الهند كانت توجد في سورية فإنها تصل إليها عن طريق بري طويل يكبد كثيراً من النفقة والمشقة وتكون مرتفعة الثمن تبعًا لهذا ونعود بعد هذا إلى الكلام عن دمياط التي كان لها على مصب فرع النيل الشرقي برجان عظيمان تمتد بينهما سلسلة عظيمة لتمنع دخول مراكب البحر في فرع النيل المذكور. وبالنسبة لموقع دمياط على هذا النحو أمكن للفرنج أن يهاجموها مهاجمة قوية وأخذوها فعلاً مرتين، الأولى في سنة ٦١٧هـ وخلصها الملك الكامل بعد أن أوقع بهم خسائر فادحة وعقد معهم معاهدة لمدة ثمانية أعوام [1].

والمرة الثانية سنة ٦٤٦هـ وامتدت معركة دمياط إلى سنة ٦٤٨هـ وفيها انتصر المسلمون انتصاراً عظيمًا وأسر لويس التاسع بالمنصورة [2].

وفي هاتين المرتين دخلت سفنهم داخل البلاد، وظلت مدينة دمياط لها امتيازها التجاري من حيث المكان إلى أن مل المصريين مهاجمة الفرنج لها فخربت المدينة سنة ٦٤٨هـ في أول عهد الدولة المملوكية البحرية، وفي أول عهد الظاهر بيبرس سنة ٦٥٩هـ ردم فم فرع النيل الذي يصب في البحر الأبيض شمال دمياط حتى ضاق وتعذر سير المراكب الكبيرة فيه وكان ينقل ما فيها من البضائع في مراكب نيلية تعرف عند أهل دمياط "بالجروم" وأحدها أجرم [3].

وكانت تقف مراكب البحر الأبيض داخل البحر قريبًا من مصب فرع دمياط حتى تشحن بالبضائع. وقد نشأت "بعيداً عن مكان مدينة دمياط التي أزيلت تمامًا" مدينة جيدة عمرت شيئًا فشيئًا حتى صارت مدينة كبيرة. ولم تتأثر الميناء تأثيراً كبيراً بهدم المدينة وتضييق مصب النهر. فأن متحصل هذا الثغر ظل عظيمًا من الناحية التجارية وحين زارها ابن بطوطة. وجد بها كثيراً من النشاط التجاري والمواد العديدة التي تمر بها

(١) المقريزي السلوك ١/ ٣٢٢ – ٣٢٥.
(٢) الدكتور أحمد دراج تاريخ المماليك ٢٥٤- القاهرة ١٩٧٣م.
(٣) المقريزي الخطط ١/ ٤٨٠.

ويصفها بأنها مدينة فسيحة الأقطار متنوعة الثمار تقع على شاطئ النيل وبها كثير من شجر الموز يحمل ثمره إلى مصر في المراكب وبها كثير من الغنم والطيري البحري والجاموسي .

وقال أيضاً أن الحوت البحري يحمل منها إلى الشام وبلاد الروم ومصر . ثم يجاوز هذا إلى وصف النشاط التجاري في مصر فيقول إن بنيلها من المراكب ستة وثلاثين ألفًا للسلطان والرعية تمر صاعدة إلى الصعيد ومنحدرة إلى الإسكندرية ودمياط بأنواع الخيرات والمرافق [1] .

وقد تحدث بيحولتي كثيراً عن دمياط مما يدل على أنها كانت محط رجال كثير من الأوروبيين ومع هذا فقد قلت زيارتهم لها في القرن الرابع عشر عما كانت عليه أيام الصليبيين ولم تنشط صلاتهم بها إلا في أواخر العصور الوسطى ، ويقول الأستاذ هايد أن دمياط مثل الإسكندرية كانت ترد إليها بضائع الهند القيمة وكانت التجارة دائمًا تتبع الطريق التي تمر بعدن على البحر الأحمر إلى عيذاب ومنها تنقل البضائع بطريق القوافل إلى قوص [2] .

ورأى الأستاذ هايد . . . . . في قصر الطريق من اليمن على طريق "عيذاب – قوص لا يوافق الحقيقة تمامًا فهناك طريق "أسوان – عيذاب وهو الذي سماه أبو الفداء "الوضح" لخلوه من المرتفعات التي تمنع وضوحه ، وهناك طريق "أوفر – عيذاب" وقد حدثنا عنه الرحالة الشهير ابن بطوطة وقال أنه سلكه بنفسه وهناك طريق آخر "القصير – قوص" [3] .

ومع أن هذه الطرق عداً طريق عيذاب –قوص- لم تكن ذات أهمية كبيرة فأنها كانت طرقًا مسلوكة وإغفالاً تامًا يتنافى مع الدقة التاريخية وهذا مما يجعلنا نكرر أن الثقة في مثل هذه البحوث إنما أهم الجغرافيون العرب الذين سلك معظمهم هذه الطرق بنفسه .

وقد كانت المحطة النيلية الشهيرة للبضائع الآتية من الشرق هي قوص مقر ولاة مصر العليا وتقدر المسافة بينها وبين مصر بنحو ثمانية عشر يومًا ، وكانت حفيلة الأسواق متسعة المرافق كثيرة الخلق لكثرة الصادر والوارد من الحجاج والتجار اليمنين والهنديين

---

(٤) محمد جمال الدين الشيال تاريخ الإسكندرية ١٠٥ .

(١) ياقوت الحموي معجم البلدان ٣/ ١٠٥ .

(٢) ابن جبير رحلته ٢٠٣ .

لأنها محط الرحال ومجمع الرفاق، وملتقى الحجاج المغاربة والمصريين والإسكندريين ومن يتصل بهم ومنها يفوزون صحراء عيذاب وإليها انقلابهم في صدورهم من الحج. ويقول أبو الفدا عن قوص أنها ملتقى تجار عدن وأن كبار التجار ينزلون بها ومنهم فئة يطلق عليهم "الكارم" ويقال لهم أيضًا "الكارسية" و"الأكرام" كانت بيدهم تجارة البهار الوارد إلى مصر من الهند عن طريق ثغور اليمن وأن هؤلاء التجار كان لهم مخزن في قوص [1].

وهذا دليل على أهمية قوص وازدهارها التجاري وكانت منتجات الشرق تنقل من قوص بطريق النيل إلى دمياط وذلك بواسطة فرع طبيعي يتفرع من النيل ويصب في البحر الأبيض شمال دمياط وكان في إمكان السفن البحرية أن تدخل إلى دمياط وتشحن فيها، وذلك قبل أن يضيق الظاهر بيبرس مصب الفرع، أما بعده فقد كانت تقف السفن قريبًا من المصب وتنقل إليها البضائع بواسطة السفن النيلية التي كانت تعرف عند أهل دمياط "بالحروم" وهذا لم يغير كثيراً من النشاط التجاري بميناء دمياط فقد كانت مزدهرة متمتعة بحركة تجارية عظيمة.

ومن بين مصادر الثروة التجارية المصرية – على وجه غير أساسي أي أنه يعتبر إضافيًا إلى جانب تجارة الشرق والغرب عن طريق الثغور المصرية تلك الأسواق التي كانت تقام في مكة في مواسم الحج والمعروف أن مكة كانت تستورد الكثير من موارد التجارة من الهند والشرق الأقصى وأن المسلمين في كل مكان كانوا يتجرون بها في موسم الحج وكان لمصر نصيب من أرباح أسواق مكة، وكانت هذه الأسواق الموسمية تغذي دمشق وحلب التي تعتبر السوق الثانية في الشام بعد دمشق.

والحقيقة أن مكة تجيء إليها الثمرات من كل مكان فهي أكثر البلاد نعمًا ومنافع ومتاجر – كما يقول ابن جبير [2]ـ ولو لم يكن لها من المتاجر إلا أوان الموسم . . . ففيه مجتمع أهل المشرق والمغرب فتباع فيها الذخائر النفيسة كالجوهر والياقوت وسائر الأحجار الكريمة وأنواع الطيب كالمسك والكافور والعنبر والعود والعقاقير الهندية إلى غفير ذلك من جلب الهند والحبشة ثم الأمتعة العراقية واليمانية إلى غير ذلك من السلع الخرسانية والبضائع المغربية إلى ما لا ينحصر ولا ينضبط ما لو فرق على البلاد كلها

---

(٣) ابن تعزي بردي النجوم ٨/ ١٠٥.

(١) ابن جبير: رجلته ١٧٣.

لإقامة لها الأسواق النافقة ولعم جميعها بالمنفعة التجارية . كـل ذلـك في ثمانيـة أيـام بعـد المواسم حاشا ما يطرأ بها مع طول الأيام من اليمن وسواها فما علـى الأرض سـلعة مـن السلع ولا ذخيرة من الذخائر إلا وهي موجودة فيها مدة الموسم هـذا وصـف ابـن جـبير لتجارة مكة في الموسم ثم هو بعد ذلك يعدد ما بها من الطيبات من المأكل والفاكهة ممـا لا يوجد في أغنى بقاع الأرض ، والوصف وأن غلب عليه شيء من المبالغة والإطناب إلا أنه على أي حال يعتبر تصويراً معاصراً لأحوالها [1] .

والطريق بين مصر والشام من الطرق المسلولة التي اهتم حكـام مـصر منـذ إمبراطـور يتهم أيام الفراعنة وفي القرون الوسطى وفي التاريخ الحديث أيام محمد علي وابنه إبـراهيم – بحراستها وتأمينها وفي العصر الذي نؤرخ له كان السلاطين يجعلون حراسة هذه الطرق وخفرائها موكولة إلى قبائل العرب المتفرقة في مراحلها وقـسموها منـازل أطلقـوا عليهـا منازل الرمل ونجد أولها من جهة مصر " منزلة السعيدية " وآخرها منزلة " رفح " وكانـت في جملتها خمس عشرة منزلة ووكلت حراستها إلى عربان الشرقية التي منهم ثعلبـة وجـذام والمعابدة وغيرها فكانوا يقيمون في هذه المنازل مائة وخمسين فرسًا للبريد ويجعلون في كـل منزلة عشرة رؤوس من الخيل فكانت لهم حراستها علـى دار الـضيافة الـتي تحـت قلعـة الجبل أما قبيلة المعابدة فقد اختـصت بخفـر الطريـق الداخليـة "وهـي الطريـق القوقانيـة عرضها ثمانية أيام" وكان يسلكها المهربون من التجار الذين يريدون التخلص من الحقوق السلطانية التي تجب علـيهم في قطيـا – الواقعـة قـرب سـاحل البحـر بـين بحـيرة المنزلـة والعريش وهذه الطريق كانت المسلك إلى الديار المصرية من الشام أيام كانت الفرنج تملك الساحل ثم لما فتحت البلاد على يد صلاح الدين الأيوبي عادت أهمية الطريق الـساحلي وعدن ودثرت هذه الطريق الداخلية وما برح السلاطين بالديار المصرية مجتهدين في دثـور هذه الطريق والقضاء عليها ومنع السالك منها لأنها تحرم خزانة الـسلاطين مـن الحقـوق الموجبة بالطرق للسلطانية والمسافرون من مصر والشام من المهربين أكثرهم إلا كانوا مـن الديار المصرية – يهربون من الصعيد الأصناف النافقة بالشام مثل الكتان والشفاف الخـام وغيرها فيتوجه بعضهم من أطفيح والبعض من شرونة والبعض من قبالة مدينـة أسـيوط ثم من أخميم ويخرجون بعد ذلك حيث شاء وأبعد أن تجاوزوا قطيا فمن شاء منهم خـرج من نقطة الواردة –وهي على ساحل البحر الأبيض مباشرة عند الموضع المعـروف بـرأس

---

(٢) الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور : تاريخ الأيوبيين والمماليك ١٨٩ .

اشتاركي ـ ومن شاء خرج من منزلة العريش أو الزعقة أو رفح أو غيرها في طول منازل الرمل وهذا كله درك عرب المعابدة، وأما درك طور سينا فهو على عرب يقال لهم بنو سليمان ومنهم أدراك بني عقبة عرب الكرك والشوبك [1].

وعلى الجملة فقد عنى السلاطين بحراسة هذه الطرق وجعلوا ضمانها لقبائل من العرب تعهدت بتأمينها حفظًا لسلامة البلاد وموارد الثروة فيها.

ويحدثنا ابن بطوطة عن مبلغ الدقة والعناية بطريق الرمل ـ مصر ـ الشام حين مر بها فيقول ما ملخصه أن رئيس الحراس كان يأمر أخر النهار فتح الطريق ويزال ما بها من آثار المارة فإذا أصبح الصباح تسلمها منهم فإذا وجد فيها أثرًا لسالك طالب الحراس بمن مر وأحدث هذا الأثر. وهذا يرينا أن الطريق كانت تقفل ليلاً كما يدلنا على مبلغ العناية والدقة في الحراسة [2]. وكان مجباها ألف دينار في اليوم وكان الأمير لهذا الثغرة له الحق في الأذن بالجواز، ومن الطرق التجارية البرية بين الشرق والغرب طريق الخليج الفارسي – بغداد ـ الشام " ثم تحمل المتاجر من الشام إلى مصر وأوروبا. وقد كانت موانئ الشام ذات أهمية تجارية لا بأس بها قبل فتح عكا وخصوصًا في أوقات السلام في ظلال المعاهدات التي عقدت بين مصر وحكام النصارى في الشام، ولما فتحت عكا سنة ٦٩٠هـ كان لهذا أثر كبير في مجرى التجارة في الشام فقد هاجر كثير من تجار النصارى إلى قبرص ولهذا تحول جانبي من النشاط التجاري من عكا وبعض الموانئ التي فتحتها مصر في الشام . . إلى قبرص، ولو أتيح للنصارى الاحتفاظ بعكا ذات الموقع الممتاز من الناحية التجارية لاستطاعوا جعلها أول مركز تجاري في الشرق يتصلون منها بأسيا كلها وبوادي النيل وبجزر البحر الأبيض المتوسط وسواحله ولكن استرداد عكا كان ضربة قاضية على تجار الفرنج بالشام ولا ننسى أن مرسيليا كان لها نفوذ تجاري عظيم مؤسسات تجارية في عكا فخسرت كل هذا ونجد ملك أرجون يحاول أن تظل تجارته قائمة مع عكا ويراسل السلطان فعلاً في هذا وتمت بينهما المعاهدة التجارية الشهيرة [3].

وبعد سقوط عكا بقليل ونجد البنادقة لم يهربوا من عكا بعد سقوطها كما هرب بقية النصارى، وجعلوا لأنفسهم مقامًا في جزء منها بعد أن صارت إلى أيدي المسلمين.

---

(١) ابن جبير رحلته ٢١٥ – ٢١٨.

(١) ابن الوردي تتمة المختصر ٢/ ١٠٥ – ١٠٩.

(٢) الدكتور جوزيف نسيم تاريخ المماليك ١٢٩ – ١٣٢.

كذلك ضاعت أهمية صور وصيدا التي أصبحت مرفأ عاديا كل أهميته في تصدير القطن والحبوب .

أما بيروت فقد كانت تعتبر مرفأ دمشق رغم أنها تبعد عنها مسيرة يومين وكانت ترد إليها السفن التجارية . وعنى بها النصارى فزادوا في أهميتها ولما فتحوا بيت المقدس، كانت بيروت من نصيب بيول دي شارتر الذي عقد أمراؤه معاهدة تجارية مع فرنسا وبعض الدول الأخرى، وأطلق على امرأته "امرأة ابلين" وعظمت أهمية أسرة "أبلين" في يافا وعلى أرسوف، فصارت أقوى أسرة فرنسية في سورية وكان جمرك بيروت درة في تاج إمارة "ابلين" التي عمدت إلى ازدهارها بالتجارة وتبادل تجارة دمشق بالبضائع الأوروبية، وكان يباع في بيروت الحرير اللبناني ويصدر إلى البلاد الأخرى وتصدر منها الأخشاب إلى مصانع السفن وكان للدول الكبيرة التجارية على البحر الأبيض مؤسسات تجارية في بيروت وبقيت بها مؤسسات البنادقة إلى القرن السادس عشر الميلادي. أما دمشق فقد كانت أعظم بلده في أملاك مصر بعد القاهرة وكانت تشتهر بصنع الأسلحة والمنسوجات الحريرية وكانت تصل إليها قوافل مكة تحمل منتجات الهند وجزيرة العرب كما تصل إليها قوافل أخرى أقل أهمية في أوقات مختلفة من السنة وكان يتعامل معها الفرنج وخاصة "البنادقة والجنويون والفلورنسيون" وكانت لهم فيها منشآت تجارية .

أما طرابلس فقد كانت ترسل منها الزيوت الصالحة لصناعة الصابون ثم الشمع والإسفنج والحرير الأبيض ورماد الأشنان الذي كان يأخذه البنادقة . . . بمقادير كبيرة لاستخدامه في مصانع الزجاج في مورانو وفي سنة ٦٨٨هـ استردت مصر طرابلس من النصارى [1] . وفي أعلى مصب الأردن كانت تقع أنطاكية القديمة وكان قد سيطر عليها أمراء من أصل فرنسي لكنها لم تبق في أيديهم طويلاً ففي سنة ٦٤٣هـ / ١٢٤٥م ألزمهم التتار أن يؤدوا لهم الجزية وكانوا يذهبون بالهدايا إلى خان التتار ويتوددون إليهم مما أدى إلى غضب مصر عليهم ففتحها السلطان بيبرس سنة ٦٦٨هـ / ١٢٦٨م عنوة وأرسل إلى أميرها يومئذ خطابًا يذكر فيه قوة المسلمين ويهنئه فيه بالسلامة –على طريق التوبيخ- حيث أنه لم يكن بالمدينة ولو كان فيها لكان قتيلاً أو أسيراً وكانت تجارة مرسيليا والمدن الإيطالية مزدهرة في أنطاكية تحت الحكم المسيحي .

---

(١) الدكتور أحمد دراج المرجع السابق ذكره ٨٠ .

وتوجد في شمال سورية مدينة حلب التي لا تبعد كثيراً عن الفرات ولا عن البحر الأبيض المتوسط وكانت لها أهمية تجارية عظيمة فكانت تصل إليها قوافل البصرة عن طريق الفرات وقوافل بغداد وديار بكر وأرمينية ودمشق وإن كانت أقل أهمية وقد بقيت أهمية حلب التجارية طوال القرون الوسطى.

صفوة القول أن الطرق الآسيوية التجارية كانت تنتهي كلها إلى حلب وأهم هذه الطرق طريق "الخليج الفارسي – بغداد – حلب"، والطريق الثاني يصلها بموانئ البحر الأسود براً. وثم طريق آخر يصلها بأرمينية وكردستان والبلاد المجاورة لبحر قزوين، وكان البنادقة يرسلون إليها مقداراً كبيراً من الزجاج والمنسوجات الدقيقة والقطنية المحلاة بالذهب والفضة والشمع المصنوع وبعض مصنوعات الحديد والصلب ويأخذون من حلب القطن وبعض منتجات فارس والهند وآسيا الصغرى، وكانت الضرائب التي يتقاضاها مكس حلب أكثر مما يتقاضاه النصارى، في المرافئ الأخرى ومع ذلك فلم يكن من السهل الاستغناء عن حلب لأهميتها ولذا فإن التجار كانوا لا يعبئون بما يدفعون من الضرائب الباهظة. وليس بين أيدينا من الوثائق التاريخية ما يدل على أن قطراً آخر غير البندقية كانت له مؤسسة تجارية في حلب [1].

(١) ابن واصل مفروج الكروب ١/ ٢٢٢.

الفصل الثاني

مواد التبادل

في أوائل القرون الوسطى اضمحلت التجارة في أوروبا نتيجة لإهمال الطرق الرومانية القديمة ولما أحدثته غارات البرابرة من اضطراب وفوض كذلك نجد الطرق التجارية من فارس حتى وسط أوروبا تقع في أيدي الدويلات والإمارات الصغيرة التي لم تعن بها عناية تذكر. وهناك عامل آخر هو أن حاجة الأوروبيين إلى الكماليات لم تعد كما كانت عليه من قبل. أضف إلى ذلك أن قلة النقود المسكوكة كاتب لها أثر في أضعاف عملية التبادل التجاري حتى أن الإشراف كانوا يعيشون في قصورهم عيشة عادية خالية من المظاهر البذخ والإسراف وعلى نقيض هذا نجد المدن الإيطالية مثل جنوه والبندقية وأمالقة تزدهر فيها التجارة الشرقية عن طريق مصر حتى قبل الحروب الصليبية، وقد زادت هذه الحروب في نشاط التجارة فكان تجار الفرنجة يهتمون بمواد الحرب فيعدون ما يلزم للصليبيين من آلات القتال والحرير والخشب والمآكل والملابس ثم هم في نفس الوقت لا يتخرجون من الاتصال بصر التي كانت من الناحية السياسية والدينية تتزعم الحركة الإسلامية ضد الصليبيين بحق وجدارة، كما أن حركة النصارى ورغبتهم في الحج إلى بيت المقدس شجعت تجار الفرنج على المزيد من نشاطهم فكانوا يحملون الحجاج إلى الشرق ويعودون بمنتجاته. وكان للمدن الإيطالية مؤسسات تجارية في الشرق في الموانئ الهامة وعلى الأخص في الإسكندرية وعلى سواحل البحر الأسود مثل كافا [1]. وتانا وأزاق وفي آسيا الصغرى ومن مدنها التجارية الهامة مدينة "العلايا" وقد وصفها ابن بطوطة بأنها مدينة كبيرة على ساحل البحر يسكنها التركمان وينزلها تجار مصر والإسكندرية والشام وهي كثيرة الخشب ومنها يحمل إلى الإسكندرية ودمياط ويحمل منها إلى سائر بلاد مصر. وقال أيضًا أنه وصل إليها على مركب بحار جنوي اسمه "مرتكمين" وقال "أن النصراني أكرمنا ولم يأخذ منا نولا" أي أجرًا [2].

ومن بين مدن آسيا الصغرى أيضًا أو كما يسميها ابن بطوطة "بلاد الروم – السلاجقة" مدينة أنطاكية وهي أجمل ما يرى من البلاد وأكثر عمارة . . . وأحسنه ترتيبًا

---

(١) القلقشندي: صبح الأعشى ٣/ ٢٤١.

(٢) ابن بطوطه رحلته ١٨٠.

وكل فرقة من سكانها منفردة بنفسها عن الأخرى فتجار النصارى يسكنون منها الموضع المعروف بالميناء وعليه سور تسد أبوابه ليلا وعند صلاة الجمعة كما قال أن بها فواكه كثيرة منها المشمش المسمى عندهم "بقمر الدين" وقال أنه يحمل إلى مصر [1] .

ونجد هذا النشاط التجاري بين أوروبا والشرق يستلزم نشاطًا صناعيًا لأن تنقل التجار وجلبهم الصناعات والبضائع المختلفة مشجع الصناع على زيادة الإنتاج وسار به في سبيل الرقي الصناعي وأدى هذا أيضًا على ضرورة المتاجرة بهذا الإنتاج الزائد أو اللجوء إلى طريقة المبادلة [2] .

ولا شك أن الغرب قد أدهشه ما يجلب من الشرق من المواد الكمالية كالأنسجة الغالية والسجاجيد والأحجار الكريمة والروائح العطرية والعقاقير الطبية والخزف المطلي طلاء جيداً المجلوب من بلاد الصين وأنواع التوابل والبهار في منتجات الهند والقطن والكتان والسكر من منتجات مصر وأدخلت البندقية وهي أوثق المدن الإيطالية اتصالاً بمصر – في معاملها صناعة الحرير على الطرق الشرقية وبرعت في صناعة الأواني الزجاجية التي لا تزال البندقية إلى الوقت الحاضر تهتم بتجارتها ولقد كان الفضل في ذلك لمصر التي احتلت المكانة الأولى بين أرباب هذه الصناعة ولا تزال دار الآثار العربية تحتفظ لنا بنماذج تدهش الخبيرين في هذا الفن [3] كذلك تعلم الغرب نسج الحرير الرقيق والقطن والكتان على نحو ما كان يصنع في دمشق وتنيس ودمياط والإسكندرية، وقد بلغ الثوب من الكتان الخالص من طراز تنيس ودمياط مائة دينار [4] .

خلاصة القول أن مصر كانت لها مكانة الأستاذ بالنسبة للغرب كما كانت لها هذه المكانة نفسها في العالم القديم. وأخذ الأوروبيون أيضًا الصباغة الشرقية، وقد كانت مواد الصباغة تزرع في مصر وطبيعي أن يصدر والزائد منها عن حاجتهم وكانت مصر تصدر لهم أيضًا مقداراً كبيراً من الشب المصري الذي يدخل ضمن مواد الصباغة كمادة أساسية [5] إلى غير ذلك من المنتجات الزراعية والصناعية وكانت مصر تستورد الحديد والخشب والقار [6] والمنسوجات الصوفية لاسيما الجوخ [1] والوبر والأطلس والحرير ومعدني الفضة والذهب [2] .

---

(١) ابن بطوطة المصدر السابق ذكره ١٨١ .
(٢) المقريزي السلوك ٢/ ٤٨٦ .
(٣) زكي محمد حسن : الفن الإسلامي في مصر ١/ ٨٩ – ٩٠ .
(٤) المقريزي الخطط ١/ ٢٨٦ .
(٥) القلقشندي صبح الأعشى ٥/ ٤١١ .
(٦) القلقشندي المصدر السابق ذكره ٥/ ٥١١ .

وكان من أهم مواد التبادل التجاري في الغرب والشرق على السواء "الرقيق" وإذا فحصنا حالة مصر خاصة فيما يتعلق بتجارة الرقيق لوجدنا أن سلاطين مصر لم يجدوا من سكان مصر من وجهة نظرهم – المادة الكافية لتغذية الجيش الذي هو عماد دولتهم وسلطانهم فعمدوا إلى مصدر أخر هو شراء الأرقاء وبالغوا في ذلك حتى أنهم كانوا يخلعون الخلع ويرتبون الرواتب من الخبز واللحم والتوابل والحلوى والعليق والمسامحات بنظير كل ما يباع من الرقيق المماليك والجواري – للجيش والخدمة العامة والخاصة في التصور كما يسامحون بحقوق أخرى. فإذا باع التاجر للسلطان ولو رأسًا واحداً من الرقيق فله خلعه فوق ما يتقاضاه من الثمن وما ينعم به عليه من مال. أما على سبيل القرض أو تشجيعًا له على التجارة [3].

هذا كله يبذل لتشجيع تجارة الرقيق وهو يفسر لنا مقدار اهتمام السلاطين بجلب الرقيق لحاجتهم الشديدة إليه. وكان تجار الرقيق يجدون في البحث عنهم ويستصغرون في سبيل الحصول عليهم أكبر الجهود، وكانت أرمينية المسيحية وسلاجقة الروم من البلاد التي يصدر منها الرقيق إلى دمياط والإسكندرية وكان تجار الفرنجة يصدرون مئات من الرقيق يجلونها من الأقطار المجاورة للبحر الأسود، وقد ساعد انتشار الإسلام بين المغول خصوصًا مغول الشمال الذين كانت بينهم وبين مصر صلات ودية قوية حتى دعي لبركة في الأماكن المقدسة "مكة والمدينة وبيت المقدس" [4]. وكانت الرسل والهدايا لا تنقطع بين البلدين [5]. وكذلك ساعد نفوذ مصر في آسيا الصغرى – أرمينية والكرج وسلاجقة الروم والإمبراطورية البيزنطية أما أرمينية المسيحية فهي وإن كانت تقع تحت طائلة العقاب المصري الشديد فقد كان ينتهي هذا بترضيتها لمصر ويتبع ذلك عود السلام بينهما وتنقل التجار بين المملكتين [6].

وقد عقد الظاهر بيبرس معاهدة مع ملك الكرج نص فيها على أنه صديق صديقه وعدو عدوه وأنه مستعد لتوصيل رسل الملك الظاهر بيبرس إلى بلاد بركه، ويذكر ملك

---

(٧) القلقشندي المصدر السابق ٥/ ٤٠٤.
(٨) ابن واصل مفرج الكروب ٤٢٣.
(١) المقريزي الخطط ٢/ ٢٢٨.
(٢) ابن واصل المصدر السابق ذكره ٢/ ٤٢٣ – ٤٢٤.
(٣) ابن واصل المصدر السابق ٢/ ٤٢٤.
(٤) النويري نهاية الأرب ٢٩/ ١٠٩ – ١١٠.

الكرج في الرسالة التي حضر بها رسوله حاملاً هديته أيضًا أنه مسرور ونص عبادته :
" وقد فرحت فرحًا عظيمًا لكونك فتشت على محبة أهل بيتي لأهل بيتك والآن قد حلفت لك على الإنجيل أني عدو عدوك وصديق صديقك والناس مترددون من عندي إلى عند الملك بركه فأن كل لك شغل سير إلى عندي رسولاً حتى أوصله إلى عندك [1] .
وهذا يدل أيضًا على الاتصال المؤدي بين مصر والكرج قبل معاهدة بيبرس وكانت كذلك العلاقات ودية مع مملكة الروم السلاحقة [2] .

وارتبطت مصر بالإمبراطورية البيزنطية برباط الود والصداقة والمعاهدات بين بيزنطة ومصر الأيوبية والمملوكية وظلت العلاقات بينهما ودية ولم تفتر إلا في سنة ٦٦٢هـ حيث أخرت بيزنطة رسل مصر إلى الملك بركه، ولكن بعد مراسلة عادت المودة والصفاء بين البلدين وجددت المعاهدة وكانت الصلة وثيقة بينهما حتى أن مصر كانت تتخذ من القسطنطينية منفى للأشخاص الذين يخشى منهم على العرش [3] .

قد ساعد كل هذا من إسلام إمبراطورية مغول الشمال وما لمصر من النفوذ العظيم على الاتصال بالبحر الأسود [4] برًا وبحرًا فتمكن التجار من التنقل في الأقطار والبحث عن الرقيق وخاصة في حوض البحر الأسود الذي كان معينًا لا ينصب للرقيق . وهناك عوامل طبيعية كانت تؤدي إلى زيادة ورود الرقيق إلى مصر مثل الحروب، فكثيرًا ما كان الشركس والروس [5] والمجر يغيرون على بعض القبائل التترية ويسبون أولادهم ويبيعونهم في سوق الرقيق [6]، وكانت تحدث المجاعات أحيانًا فيضطر الناس إلى بيع أولادهم ونسائهم تخلصًا من الموت جوعًا، ومن أمثلة ذلك ما رواه المؤرخ العيني [7] في حوادث سنة ٧٠٢هـ عما وقع من الجدب في بلاد الشمال بلاد طقطاي فهلك الخف والحافر وبلغت حالتهم من القحط إلى أن صاروا يبيعون أولادهم ونسائهم في الأسواق

(١) ابن الفرات تاريخه ١١/ ٧٨ .
(٢) ابن واصل المصدر السابق ذكره ٢/ ٤٠٢ – ٤٢٢ .
(٣) ابن شداد سيرة صلاح الدين ١١٥ – ١١٧ .
(٤) ابن الفرات تاريخه ٨/ ٥ .
(٥) النويري نهاية الأرب ٢٩/ ٦١ – ٦٢ .
(٦) ابن تغري بردي النجوم الزاهرة ٧/ ٥٥ .
(٧) العيني عقد الجمان صـ٢١ ورقة ١٠٤ – ١٠٥ .

فاشتراهم الفرنج والتجار وجلبوهم إلى سائر البلاد وخصوصًا إلى مصر [1]، وكان المرغوب فيه من الرقيق ما يصلح للخدمة أو العمل. أما الكلار فلم يكن يرغب فيهم لعدم توفر الغرض من شراء الرقيق ورغم اتساع الشواطئ في البحر الأسود فلم يكن هناك من المرافئ التجارية غير كافا التي تحدثنا عنها وتانا وكان الإيطاليون هم أصحاب النفوذ المالي والتجاري في هذه البلاد ومن ثم تركزت أسواق الرقيق في إيطاليا، وكان التجار من الفرنج لا يقصدون إلا كافا ويقيمون فيها التماسًا لمادة تجارتهم وهي الرقيق [2].

وكان الجنويون والبنادقة تكثر الناس تعاملاً في الرقيق فكانوا يجلبونهم بالآلاف إلى جنوه والبندقية وفي سنة ٧٧٠هـ بلغت كثرة الرقيق في البندقية مبلغًا جعلهم خطرًا على الأمن لما أحدثوه من الشغب والفوضى وكانوا يجلبون بيوتًا بأسرها ثم يحملون بعد ذلك إلى مصر وإذا نظرنا إلى الموضوع من وجهة النظر المسيحية لوجدنا أن النصارى كانوا لا يسمحون بنقل الرقيق على مصر إلا إذا كان الرقيق قد جلب من بلاد إسلامية وأن يحمل بواسطة تجار مسلمين على مراكب إسلامية كما حرم على قادة السفن الجنوية تحريمًا باتًا أن يحملوا المماليك من الجنسين إلى مصر أو الغرب وبين أيدينا نص معاهدة بين السلطان قلاوون والأشكري صاحب القسطنطينية نص فيها على تسهيل مهمة التجار والسماح لهم بالسفر إلى مصر، ولكن اشترط فيها على أن التجار الذين هم من أهل البلاد التابعة لمصر أو من أهل سوداق "من تتر الشمال" إذا حضروا وصبحتهم مماليك "رقيق" وجواري فأنه يسمح لهم بالمرور إلى بلاد السلطان بلا عائق ولا مانع ماخلاً إن كانوا نصارى فإن شرعنا وترتيب ديننا لا يسمح في أمر النصارى بهذا. ونص في المعاهدة أيضًا أنه نظرًا لوجود الرقيق النصارى من الروم وغيرهم المتمسكين بالنصرانية في بلاد السلطان ويحصل لقوم منهم العتق. فإنه في هذه الحالة يسمح للنصارى من رعايا مصر أن يعبروا بلاد الإمبراطورية البيزنطية بالرقيق، ومعنى هذا أن الإمبراطورية البيزنطية تمسكت بالروح المسيحية إزاء الرقيق النصارى، ونص كذلك على أنه أراد أحد من بلاد السلطان

---

(٨) العيني عقد الجمان صـ٢١ ورقة ٣٠٢ – ٣٠٣.

(١) هايد التجارة ٢/ ٥٥٦ – ٥٥٧.

أن يبيع رقيقًا نصرانيًا لأحد رسل الإمبراطور أو تجارة بـلاده إلا يجـد في هـذا تعريفًـا بـل يسمح له بشرائه والعبور به بلا عائق إلى مملكة الإمبراطور [1] .

ويلاحظ في النسخة المصرية للمعاهدة التي بعث بها قلاوون إلى الإمبراطور –ردًا على النسخة البيزنطية- فيما يتعلـق بتجـارة الرقيـق شـرطًا مـن الـسلطان بـأن يكـون الرسـل المسيرون من بلاده إلى بلاد بركه وأولاده آمنين مطمئنين لهم أن يعبروا في بلاد الإمبراطور " الملك كرميخائيل " من أولها إلى آخرها بلا مانع ولا عائق سواء أرسلوا في برًا وبحـرًا – على ما تقتضيه مصلحة ذلك الوقت لمملكة السلطان ولهم أن يتوجهوا إلى حيث يسيرهم السلطان في تلك البلاد وكذلك يعودون إلى بلاده آمنين مطمئنين غير ممنوعين بجميـع مـن يصل معهم من رسل تلك الجهات وكل من معهم من مماليك وجواري وغير ذلك وأن لا يحصل للتجار الواردين بلاد مملكة الملك الجليل كرميخائيل إلى بـلاد الـسلطان جـور ولا ظلم ويترددون آمنين مطمئنين بمتاجرهم ولهم الرعاية في الصدور والورود والمقام والسفر بحيث يكون لتجار مملكة السلطان في بلاد مملكة الإمبراطور مثل ذلك كما أشار الرد إلى أن من حضر من التجار من سوداق "من بلاد تـتر الـشمال" مماليـك وجـواري فـإن مملكـة الإمبراطور تمكنهم من الحضور بهم إلى مملكة سلطان مصر ونلاحظ أيضًا في هذا الـرد أن قلاوون [2] قد أباح للتجار إطلاقًا سواء كانوا مسلمين أو نصارى نقل الرقيق دون نظر إلى دين التجار أو الرقيق ولم يكن دين الرقيق موضع اهتمام من وجهه النظر المـصرية فكـان من السهل جدًا إدخاله في دين الإسلام إذا لم يكن مسلمًا ، ويفهم من نص قلاوون إباحة المرور بالرقيق مطلقًا وعدم موافقته على نص الـشرط الـذي أوردنـاه في معاهـدة بيزنطـة المرسلة إلى مصر فيما يتعلق بالرقيق النصارى إذا نقلهم تاجر مسلم فـإن الإمبراطـور قـد نص صراحة على أن دينهم لا يسمح بذلك والمفهوم أن هذا الرد كان نهائيًـا لأن المراجـع التي بين أيدينا لم تشر مطلقًا إلى أي تراسل آخر يتم هاتين المعاهدتين وهذا معناه أن تنفيذ المعاهدتين كان يتوقف على رد السلطان وأنه هو الذي روعيت نصوصه فعـلاً في مرحلـة التطبيق [3] .

---

(٢) ابن الفرات : تاريخه صـ١٤ / ورقة ٦٩ ، القلقشندي : صبح الأعشى ١٤ / ٧٢ – ٨٠ .

(١) القلقشندي صبح الأعشى ١٤/ ٧٨

(٢) ابن الفرات تاريخه جـ١٤ – ورقة ٦٩ – ٧٠ .

وقد اضطر الجنويون بأن يسمحوا بإبحار الرقيق إلى مصر من مرفئهم "كافا" إذ أنهم لو أقاموا العقبات في سبيل ذلك لتأثرت علاقاتهم التجارية بمصر وعلى الجملة فقد كان تجار الرقيق موضع رقابة من النصارى فمثلاً كانوا يسألون الرقيق أسلم هو أم نصراني فإذا كان نصرانيًا أو أعلن عزمه على التنصر فإن قنصل "كافا" يشتريه بالسفر إلا للأرقاء المسلمين [1] ومن الوجهة القانونية – لم يكن ولا يسمح بتجارة الرقيق في جنوه إلا إذا كل الرقيق من المسلمين ويشترط أن يكون تصديرهم إلى مصر على أيدي تجار مسلمين وعلى سفنهم. وكان محرمًا على قادة السفن الجنوية تحريمًا باتًا أن ينقلوا المماليك من الجنسين إلى مصر أو إلى الغرب أو إلى البلاد الإسلامية وإلا تعرضوا لدفع غرامة كبيرة ولم يكن يسمح لأي جنوي أن يساعد في هذا التعامل أيًا كان نوع هذه المساعدة وفي مرفأ تانا كان محرمًا على السفن البندقية أن تنقل المماليك الذاهبين إلى أرض إسلامية على أي دين كان هؤلاء المماليك هذا من الناحية النظرية، أما من الناحية الفعلية فإن المسيحيين الذين يتجرون في الرقيق لم يراعوا هذه المواد القانونية فنجدهم في مقابل الربح الكثير والمسامحا والأرزاق والخلع والعطايا التي أشرنا إلى شيء منها في هذا الفصل كانوا يعتمدون الحصول على الرقيق وخصوصًا الذكور منه وإرسالهم إلى مصر. رجاء الحصول على المال الكثير إلى حد الأغراء ولعل فيما نسوقه هنا من منشور قلاوون – لتشجيع التجارةـ وما يلقي ضوءًا قويًا على سياسة السلاطين إزاء التجارة عامة وتجارة الرقيق خاصةـ إذ يقول هذا المنشور أن من أحضر من التجار المماليك والجواري فله من جهتهم ما يريد على ما يريد وله المسامحة بما يتعوضه بثمنهم على المعتاد في أمر من يجلبهم من البلد القريب فكيف من البلد البعيد ثم يجاوز المنشور هذا في بيان الصلة في هذه السياسة التجارية فيما يختص بالرقيق فيقول لأن رغبتنا معروفة إلى تكثير الجنود ومن جلب من هؤلاء فقد أوجب حقًا على الجود فليستكثر من يقدر على جلبهم ويعلم أن تكثير جيوش الإسلام هو الحادث على طلبهم لأن الإسلام بهم اليوم في عز لواؤه المنشور. وسلطانه المنصور ومن أحضر منهم فقد أخرج من الظلمات إلى النور وذم بالكفر أمسه وحمد بالإيمان يومه وقاتل عن الإسلام عشيرته وقومه إلى آخر ما جاء في هذا المنشور الذي يغري المسلمين من التجار بالثواب الأخروي والربح الدنيوي ثم هو يغري النصارى بما لا يجلبون به من المسامحات والربح الوفير [2] ويحدثنا المقريزي عن مقدار

---

(١) ابن الفرات تاريخه حـ١٤ ورقة ٦٩ـ ٧٠ .

(٢) ابن الفرات تاريخه ١٤/ ورقة ٣٠٦ .

اهتمام الناصر محمد بن قلاوون بجلب المماليك والجواري، فيقول أنه طلب التجار إليه وبذل لهم المال ووصف لهم حلى المماليك والجواري وسرهم إلى بلاد أزبك وتوريد والروم وبغداد وغير ذلك من البلاد فكان التاجر إذا أتاه بالجلبه بذل له فيها أعلى القيم وأنعم على تلك المماليك في يومهم بالملابس الفاخرة والحوائص الذهب والخيول والعطايا حتى يدهسهم ولم تكن هذه عاده من تقدمه من الملوك فأنهم كانوا إذا أقدم إليهم المملوك عرفوا جنسه ثم أسلموه إلى الطواشي المقدم فيضيفه إلى جنسه من المماليك ويرتب عند الفقيه فيربيه بالآداب والحشمة والحرمة ويمرنه في الرمي بالنشاب واللعب بالرمح وركوب الخيل وأنواع الفروسية وتكون كسوته من الثياب القطن البعلبكي ومن الثياب الكتان الخام المتوسط ثم يدرج المملوك في الجامكية من ثلاثة دنانير إلى خمسة إلى سبعة إلى عشرة دنانير فإذا التحق بالرجال أقيم من ذلك الوقت في وظيفة من الوظائف اللائقة به فيقوم بها على ما ينبغي من الأدب الذي تأدب به في صغره ثم يترقى المملوك فإذا وصل إلى منزلة كبيرة ورتبة عالية عرف مقدارها وما كان فيه من الشقاء وما صار إليه من النعيم فأعرض الملك الناصر عن هذا وكان يسفه رأي الملوك فيه ويقول إذا عرض له أحد في شيء من ذلك بقي يبلغ المملوك من أستاذه منه إذا فعل معه هذا بل إذا رأى المملوك سعادة تملأ عينيه وقلبه نسي بلاده ورغب في أستاذه " فأكثر التجار من جلب المماليك إليه، فطار في البلاد فعل السلطان معهم فأعطى المغل أولادهم وبناتهم وأقاربهم للتجار وباعوهم منهم رغبة في سعادة [1] مصر، فبلغ ثمن المملوك على التاجر ما بين عشرين ألف درهم إلى ثلاثين ألف إلى أربعين ألف درهم، ففسد بذلك حال المغل فيما بينهم، وقدموا إلى مصر فكان السلطان يدفع في المملوك للتاجر المائة ألف درهم فما دونها واقتدى به الأمراء في ذلك [2].

وسياسة الناصر محمد وإن كانت تختلف عن سياسة من سبقه من الملوك إزاء الرقيق إلا أنها تتفق معها في المظهر العام وهو الاهتمام بجلب الرقيق والبدل بسخاء في سبيل الحصول عليه وحق لهم ذلك لأنه مادة الجيش والإدارة في مصر وممتلكاتها والعرش أيضًا وكانت الرابطة بين المماليك هي التبعية لسلطان أو أمير وكانت هذه تقوم مقام العصبية [3]

---

(١) المقريزي   السلوك ٢/ ٥٢٤ – ٥٢٥ .
(٢) ابن إياس   بدائع الزهور ١١٧/ ١٢٠ .
(٣) ابن إياس   المصدر السابق ذكره ١/ ١٥١ .

ولو أتيح لسكان البلاد الأصـليين أن ينـدمجوا في الجـيش وترقـوا مـن مراقبـة لأمكـن لبعضهم أن يتولى عرش البلاد وفقًا للنظم المتبعة حيث كان العرش للأقوى.

ونعود مرة أخرى للحديث عن الاتجار في تلك المادة الإنـسانية فنـذكر لونًـا آخـر مـن ألوان الاتجار فيها ذلك أننا نلاحظ في أثناء الحروب الصليبية أنه كثيراً ما كان يحدث تبادل الأسرى بين المسلمين والنصارى أو يحدث فداء للأسرى المسلمين بمبالغ من المال [1] ونجـد هذه الظاهرة تتطور إلى نظام تجاري في القرن الثامن الهجري فكـثيراً مـا كـان يعمـد تجـار الفرنج إلى شراء الأسرى المسلمين ويحملونهم إلى مصر وتقاضون [2] على ذلك ما تكلفـوه -في شرائهم وحملهم- ويجعل لهم فوق هذا كله " من الثمن الذي دفعوه فيهم والنفقة التي نفقوها عليهم وأجره النقل التي يستحقونها في مقابل نقلهم قدراً كبيراً من الربح يحملهم على مثل هذا العمل ويغريهم به. وبين أيدينا رواية النويري تؤيد هذا. ففي سنة ٧٢٧هـ في نصف رمضان وصل إلى دمشق جماعة من الأسرى من بلاد الفرنج نحـو مائـة وأربعـين أسيراً وأعطى تجار الفرنج ما ذكروا أنهم أخرقوه وأنفقوه عليهم بعـد تحـليفهم وتحليـف الأسرى على صحة المبالغ التي أنفقوها. ويجاوز النص هذا إلى القول بأن حكومـة مـصر كانت قد أعلنت منشوراً للتجار الفرنج جعل فيـه قاضـي القـضاة القـزويني ولكـل مـن يحضر أسيراً من المكان الفلاني مبلغًا عينه. وكتب بـذلك مكتوبًـا وعـرف التجـار ذلـك فسمعوا فيه وجعلوه ضمن متاجرهم[3].

والحقيقة أن أهم مواد التبادل التجاري مع مصر كان يخضع على الأكثر لحاجات البلاد الحربية وقد رأينا اهتمام سلاطين المماليك بجلب الرقيق لتغذيـة الجـيش والإدارة، ويلـي اهتمامهم بالرقيق عنايتهم بالخشب والخيول والمواد الأخرى اللازمة للجـيش كالأسـلحة والقار والنفط وغيرها، ثم يلـي ذلـك في الأهميـة بعـض المـواد الكيماويـة مثـل الـشب والنطرون والمواد العطرية وأهمها البلسان هذا عداً الأحجار الكريمة والمنسوجات المختلفة والجواهر والزجاج والورق والفرو والجلود وطيور الصيد ومـادة النحـاس لـصنع النقـود وغيرها من الأغراض والزئبق ومواد الصباغة والسمك المملح والشمع والسكر والزيـت

(١) ابن الفرات تاريخه – المجلد ١٣ ورقة ١٦.
(٢) ابن الأثير الكامل في التاريخ ١٢/ ٨.
(٣) النويري نهاية الأرب ٣١/ ورقة ٨١.

والحبوب والبلح والموز والزبيب وعسل العنب والريش والعاج والصمغ العربي والقرظ والفضة والذهب والوبر الحرير والأطلس [1] والرصاص [2] .

وسوف نتكلم بالتفصيل عن أهم هذه المواد فالأخشاب كانت لازمة لبناء الأسطول المصري وكان معظم هذه من إنتاج مصر فلم تكن الدولة المصرية في هذا تحت رحمة أولئك الذين يعتبرون أعداء لها مـن الفرنج وكانت تستورده أيضًا من آسيا الصغرى " سلاجقة الروم " [3] .

على أن مصر لـم تكن تكتفي بما تنتجه وما تستورده من آسيا الصغرى بل كانت تتقبل ما يرد منه من أوروبا بقبول حسن وتدفع فيه عالي الثمن مما شجع تجار أوروبا رغم تحريم تصدير هذه المادة لمصر قانونًا على الإتيان به إلى مصر وقد عقدت مصر مع بعض دول أوروبا "وذلك في أشد أوقات التحريم" معاهدة نص فيها على تصدير الخشب إلى مصر [4] .

ومن أهم أنواع الخشب في مصر السنطة والأثل ويرجع تاريخ وجودهما بها إلى العصر الفرعوني [5] .

وقد نص المقريزي في الخطط على أن الأسطول المصري كان يصنع من الخشب السنطة الذي يهتم بقطعة في برمودة لتيسير حمله في زمن النيل إلى ساحل مصر ليعمل شواني " مراكب كبير " وقد كانت تجلب أعواد المجانيق من الشام من واد بين جبال عكا وبعلبك وفيه من الأخشاب وأعواد المجانيق شيء كثير لا يمكن أن يوجد مثلها في غيره . ويقول المقريزي : أن جماعة يثق بإخبارهم قد حدثوه في سنة ٧١١هـ أن بهذا الوادي عودًا قائمًا طوله واحد وعشرون ذراعًا بذراع العمل ودوره بذراع العمل ودوره كذلك [6] . ومع هذا فقد ذكرنا أن مصر كانت تستورد الخشب أيضًا من الخارج من آسيا الصغرى ومن أوروبا لاستعماله في أغراض مختلفة كالعمائر والأثاث وقد كانت هذه أيضًا مزدهرة تبعًا

---

(٤) ابن بطوطة رحلته ١١٧ – ١١٨ .
(٥) المقريزي السلوك ٢/ ٢٤٣ – ٢٤٤ .
(١) المقريزي الخطط ٢/ ١٩٢ – ١٩٧ .
(٢) الدكتور حسن كمال : الأخشاب المصرية القديمة ١٨٥ – ١٩٤ . مقالة في مجلة المقتطف مجلد ٨٩ .
(٣) المقريزي المصدر السابق ذكره ٢/ ٣٦ – ١٩٢ .
(٤) النويري نهاية الأرب جـ٢٩ ورقة ٤٧ .

لازدهار مصر وكثرة ثروتها والكثير من عمائر ذلك العصر الذي نؤرخ لـه قـائم إلى الآن ولا تزال هذه الأبنية تثير الإعجاب .

ومما يوضح لنا إلى أي حد كانت كميات الخشب التي ترد من الخارج عظيمـة مـا رواه المقريزي من أن الملك الناصر كان قد صادر كريم الدين الكبير ناظر خاصة فكان مما وجد له من أصناف المتجر بالإسكندرية شيء كثير ومنه ثمانون ألف قطعـة مـن خـشب ومائـة وستون ألف قنطار رصاص [1] فإذا كان هذا المقدار وجد في متجر نـاظر الخـاص وهـو لـم يكن متمحضًا للتجارة فما بالك بتجار الأخشاب الكبار الذين خصـصوا أنفـسهم لهـذه التجارة. مع أنه كانت بمصر مناطق الأشجار الأخشاب خاصة للأسطول المصري الـذي اعتنى به صلاح الدين وأقام له ديوانًا عرف بديوان الأسطول وعين له الموارد للنفقـة ودام الاهتمام به إلى نهاية عهد الملك الصالح نجم الدين الأيوبي وخفـت العنايـة بـه في أواخـر الدولة الأيوبية حتى كان عهد الظاهر بيبرس فرجـع بـه سـيرته الأولى وأرجـع لـه قواتـه وهيبته كما كان في عهد الملك الصالح نجم الدين الأيـوبي وخفـت العنايـة بـه في أواخـر الدولة الأيوبية حتى كان عهد الظاهر بيبرس فرجـع بـه سـيرته الأولى وأرجـع لـه قواتـه وهيبته كما كان في عهد الملك الصالح نجم الدين الأيوبي وهذه المناطق الخاصة بأخـشاب الأسطول كانت تسمى "الخراج" وهي أشجار من سنط لا تحصى كثرة في كثير من بـلاد مصر وخاصة البهنساوية والأشمونية وسفط رشين والأشمونين والأسـيوطين والأخمـيين والقوصية وبقيت هذه النواحي لا يقطع منها مـن الخشب إلا مـا تدعوا الحاجة إليه وكان فيها ما تبلغ قيمة العود الواحد منه مائة دينار [2] .

وذكر ابن مماتي أيضًا أن الخراج كان ذات أهمية عظيمـة في صـنع الأسـطول وكانـت الحكومة تعني به عناية كبيرة بحراسة الخراج وحمايته والدفع عنه .

وكما كانت مصر تستورد الخشب الخام كانت تستورد المـصنوعات الخـشبية وكانـت البندقية تحتل الدرجة الأولى في توريـد هـذه المـصنوعات إلى مـصر وقـد سـهل للبندقيـة الحصول على الخشب موقعها الجغرافي الممتاز [3] . ومن ثـم عنيـت بالمـصنوعات الخـشبية

---

(٥) القلقشندي صبح الأعشى ٣/ ٤٤٦ .

(١) المقريزي الخطط ٢/ ١٩٤ .

(٢) ابن مماتي قوانين الدواوين ١٤٤ – ٣٤٦ .

التي كانت تصدر إلى مصر وبلاد المغرب والسودان وقد ازدهرت الصناعات الخشبية الدقيقة جداً في مصر ومنه المطعم بالأبنوس والعاج وتحتفظ دار الآثار بنماذج منه [1] .

وكانت الخيل من أهم موارد التبادل، وعنى المماليك بجلبها إلى مصر وكانوا يشجعون تجارها بوسائل متنوعة إلى حد الإغراء، وقد أشار المقريزي إلى أن جلابة الخيل من عرب الحجاز والشام والبحرين وبرقة وبلاد المغرب كانت لهم الخلع والرواتب والعلوفات والاتزال ورسوم الإقامات خارجاً عن مسامحات تكتب لهم بالمقررات عن تجارة يتجرون بها من أثمان الخيول وكان ثمن الفرس يشتري بأزيد من قيمته حتى ربما بلغ ثمنه على السلطان الذي يأخذه محضره نظير قيمته عليه غير الخلع وسائر ما ذكر [2] أضعاف ثمنه، وكان تجار الخيل يعمدون إلى المواطن التي تكثر فيها الخيل ويستكثرون من جلبها ما أمكنهم ذلك إشباعاً لنهمهم المادي وإرضاء للسلطان وكانت تستورد مصر الخيل من جزيرة العرب، وتحتل خيلها الدرجة الأولى والمكانة الممتازة ثم خيل برقة ولها المكانة الثانية بعد خيل جزيرة العرب ثم بعد هذه وتلك في الأهمية خيل بلاد التتر "تتر الشمال" وهذه أغنى المواطن بالخيل وأقلها قيمة وأرخصها ثمناً. ويحدثنا ابن بطوطة عن هذه الخيل وأثمانها فيقول إن قيمة الجيد منها في هذه البلاد خمسون أو ستون درهماً وذلك يعادل ديناراً واحداً من دنانير مصر أو نحوه في ذلك الوقت. وقال أن هذه الخيل تعرف في مصر بالأكاديش [3] . وتأتي بعد ذلك وفي الدرجة الثانية في الأهمية كما قدمنا خيل بلاد برقة التي اشتهرت من قديم الزمان بالماشية والسائمة الكثير عن الإبل والغنم والخيل وخيلها من أقوى الخيل وأصلبها حوافر وصورها بين العراب والبراذين وقد جمعت بين حسن العراب وكمال تخاطيطها وصلابة البراذين وثباتها على الوعور وهي إلى محاسن العراب أقرب ولكنها لا تبلغ شاة وخيل البحرين والحجاز وهي ذات الدرجة الأولى وفحولها نجب من أثاثها [4] .

وعلى ذكر بلاد البحرين والمقارنة بين خيلها وبين خيل برقة، يحدثنا المقريزي في حوادث سنة ٧٣٨هـ أنه في يوم الثلاثاء الثامن من شوال قدم موسى بن مهنأ وقدم عدة

---

(٣) المقريزي المصدر السابق ذكره ٢/ ١٩٤ .

(١) المقريزي الخطط ٢/ ٢٢٨ .

(٢) ابن بطوطة رحلته ٢١٠ .

(٣) القلقشندي صبح الأعشى ٣/ ٣٩٥ .

خيول وورد صحبته طائفة من بلاد البحرين بخيول قومت بمبلغ خمسمائة ألف وستين ألف درهم وقومت خيل موسى بستين ألف درهم سوى ما جرت العادة به الأنعام عليه بعشرين ألف دينار أيضًا وبالمقارنة بين ثمن الخيل وبين ما أنعم عليه نجد أن جانب الأنعام كبير وإنما قصد به بشكل واضح إغراء من يجلب الخيل إلى مصر وذلك لفائدتها من الناحية الحربية كما أوضحنا، ثم يجاوز النص هذا إلى أن خيل برقة قومت بأربعمائة ألف دينار وقومت مماليك وجواري قد بها التجار بستمائة ألف درهم [1] .

على أن أهل البحرين كانوا ينقلون أيضًا إلى مصر أو على حد تعبير المؤرخ يصلون إلى باب السلطان وصول التجار يجلبون جياد الخيل وكرام المهاري واللؤلؤ وأمتعة من أمتعة العراق والهند ويرجعون بأنواع الحياء والأنعام والقماش والسكر وغير ذلك ويكتب لهم بالمسامحة فيردون ويصدرون ولهم متاجر مربحة ووصالهم إلى الهند لا ينقطع [2] . وكان السلطان الناصر شغوفًا بالخيل وخاصة خيول العرب من آل مهنا وآل فضل ولهذا كان يكرم العرب ويبذل لهم الرغائب في خيولهم ويتغالى في أثمانها وبلغ من عنايته بها أن عرف أنسابها ومن أحصرها ومبلغ ثمنها وكان يدفع في الفرس العشرة آلاف والعشرين ألفًا والثلاثين ألف درهم سوى الأنعام على جالبها حتى أن السلطان الناصر أقطع عرب آل مهنا وآل فضل بسبب الخيل عدة ضياع بأراضي حماة وحلب سوى أثمانها وبالغ في العناية بالخيل إلى حد جعله أول من اتخذ ديوانًا للإسطبل عين له ناظرًا وشهودًا وكتابًا لضبط أسماء الخيل وألوانها وأوقات ورودها وأسماء أربابها ومبلغ ثمنها ومعرة سوسها وغير ذلك من أحوالها [3] .

ولعل شهرة مصر بجلب الجياد كانت قائمة في العصر الإسلامي بأسره ولكن هذه العناية الواضحة بأمر الخيل تبدو أعظم في العصر الذي نؤرخ له منها في العصور الأخرى. وثبت لدينا أن أوروبا كانت تستورد الخيل من مصر، ففي عهد قلاوون والد الناصر محمد نجد في المعاهدة بينه وبين الأشكري صاحب بيزنطة نصًا صريحًا يتعلق بالخيل

---

(٤) المقريزي السلوك ٢/ ٤٥٢ – ٤٥٣ .
(١) القلقشندي المصدر السابق ذكره ٧ / ٣٧٠ .
(٢) المقريزي السلوك ٢/ ٥٢٥ – ٥٢٧ .

موداة أو يرسل صاحب بيزنطة إلى بلاد السلطان قومًا يسيرون له خيلاً تنقل جيادًا ويحملونها إلى بلاده [1] .

ومن الجائز أن تنقل هذه الخيول العربية من بيزنطة إلى الأقطار الأوروبية الأخرى ولكن ليس ما يثبت هذا يقينًا . ومن بين المواد الهامة التي تحتاج إليها مصر في صناعة السفن الحربية والتجارية " القار " .

وكانت تستورده مصر بواسطة تجار الفرنج وكان من بين المواد المحرمة قانونًا من الجانب الأوروبي وإن كان ذلك التحريم القانوني لم يمنع توريده لمصر فعلاً إما استصغار لحرمة القانون بجانب الربح المادي العظيم الذي كان يحمل التجار على الاستهانة بأي عقبة تقوم في سبيل توريده لمصر السخية . وإما عن طريق خروج بعض الدول على هذا التحريم صراحة وجهاراً وارتباطها بمصر عن طريق المعاهدات وفي هذه الحالة كان ينص على توريده لمصر كسائر المواد المحرمة كالخشب والحديد [2] على هذه المادة " القار " كانت توجد في الشرق ويحدثنا ابن بطوطة الذي رأى عيون النفط في مكانين – الأول بين البصرة والكوفة والثاني في مكان يعرف وقتذاك بـ " القيارة " بين تكريت والموصل على بعد مرحلتين من تكريت وثلاث من الموصل . فيقول عن هذه القيارة أن هناك أرضًا سوداء فيها عيون تنبع بالقار وتصنع له أحواض فيجتمع فيها فتراه شبه الصلصال على وجه الأرض حالك اللون صقيلاً رطبًا له رائحة طيبة فإذا أرادوا نقل القار أوقدوا على العين فتنشف رطوبته ثم يقطعونه وينقلونه إلى حيث شاءوا [3] .

ولم يكن أهل هذه العصور قد عرفوا طريقة التكرير المعروفة الآن لاستخراج ما يستخرج الآن من هذه العيون من مواد الوقود ولهذا كان القار هو المقصود لذاته بدل أن يكون اليوم من الرواسب التي تتبقى بعد استخراج العناصر النقية من هذه الآبار ولكنهم قد خطوا خطوة في سبيل الكشف والانتفاع الكامل بكل مواد هذا السائل وكانت هذه الخطوة قوية كبيرة إذ عنهم عرفنا أن المقدار السائل أو المائع مما تخرجه هذه العيون قابل للالتهاب ولم تبق إلا عملية التكرير بإمكان الانتفاع بهذا الوقود ومن ثم كان الإنتاج الإنساني حلقات كل حلقة تتبع الأخرى وما لم يتم اليوم فالغد به كفيل .

---

(٣) ابن الفرات تاريخه جـ١٤ ورقة ٦٩ – ٧٠ .

(١) ابن بطوطة رحلته ١٤٨ .

(٢) ابن بطوطة المصدر السابق ذكره ١٤٨ – ١٤٩ .

نعود إلى موضوع القار وقد ذكرنا أنه كان يوجد بالشرق وحـددنا منابعـه عـن شـاهد عيان – في بلاد العراق ونرجح أن مصر كانت تستورده من هذه المنابع الشرقية وخصوصًا بعد أن قضت مصر بتوالي ضرباتها القوية على الهمجية التترية وأصبحت تنزع الشرقي– الأدنى والأوسط وخطب ودها في بلاد الهند [1] .

واتسم عهد الناصر محمد بن قلاوون بالعصر الزاهر في مصر وقد كان النطـرون أيـضًا من بين مواد التبادل الهامة [2] وهو من المعادن المصرية وموطن وجوده بالطرانـة مـن عمـل البحيرة، ويجود منه بالفاقوسية دون ما يوجـد في الطرانـة وقـد أشـار القلقـشندي إلى أن النطرون من أعظم المعادن وأكثرها متحصلاً وقال في التعريف أنه لا يعرف مكان في الدنيا كهذه البركة الصغيرة بركة الطرانة التي يستغل منها نحو مائة فدان تغل نحو مائة ألف دينار وأشار إلى بركة الشرقية – الفاقوسية وقال أنها أقل جودة ومتحصلاً [3] .

وقد كان دخل الدولة من معدن النطرون في أوائل الدولة الأيوبية أقل بكثير ممـا ذكـره صاحب التعريف فقد كان في سنة ٥٨٥هـ خمسة عشر ألف دينار وفي السنة التاليـة نقـص إلى سبعة آلاف وثمانمائة دينار ثم ارتفع بعد ذلك حتـى بلـغ الـرقم الـذي ذكـره صـاحب التعريف، وفي أواخر القرن الثامن الهجري صار النطرون إقطاعًا لـبعض الأجنـاد إلى أن كانت دولة الظاهر برقوق فاستولت عليه الحكومة وعينت له مكانًا لا يباع إلا فيه [4] . وهو في جميع الحالات كان يدر على الدولة عن طريق التبـادل ذلاً لـيس بالقليـل خـصوصًا إذا نظرنا لقيمة النقود وقوتها الشرائية في ذلك الوقت.

ومن بين أنواع التبادل "النحاس" وقد كانت تلك المادة مـن بـين الأنـواع الـضرورية لمصر وقد كانت تستعملها في نواح متعددة في أوعية المطـبخ والمائـدة والحمـام وملحقـات ذلك من طشت وإبريق إلى غير ذلك من الأوعية التي كانت تتسع أحـدها إلى نحـو أردب من الغلة. وكانت صناعة النحاس بمصر من الـصناعات الهامـة الدقيقـة إلى الحـد الـذي يدهش الخبيرين في هذه الصناعة وقد كانت عملية التكفيت من أبرزها أهمية ودقة إذ كان

---

(٣) المقريزي السلوك ١/ ٧١٣.
(٤) القلقشندي صبح الأعشى ٨/ ٣٦.
(١) القلقشندي صبح الأعشى ٣/ ٢٨٨.
(٢) الأدفوي الطالع السعيد ١٩.

يطعم النحاس بالذهب والفضة وكان لهذا النوع من النحاس المكفت رواج عظيم تبعًا لرغبة الناس الشديدة فيه [1] .

ومن الأغراض التي كان يستعمل النحاس فيها النقود وهو من الأهمية بالمكان الظاهر على أنه كان يسبب ورود النحاس في بعض الأوقات قلة تتعطل معها المصالح وهنا يحدثنا القلقشندي أن أمير الشام استأذن في تعطيل دار الضرب معللاً ذلك بقلة النحاس وأنه لم يبق عند تجار الفرنج إلا عشرين قنطاراً فأجيب إلى طلبه وصدر بذلك مرسوم سلطاني بالغرض المتقدم [2] .

وليس معنى قلة ورود النحاس في بعض الأوقات انقطاعه فإن مصر بفضل قوتها ومكانتها المالية الممتازة كانت قادرة على استيراد ما تحتاج إليه سواء رضي الأوروبيون أو كرهوا فإن الذهب المصري كان كفيلاً بتذليل العقبات إذا لزم الأمر [3] .

ومن مواد التبادل "البلسان" وهو الذي يسميه العامة "البلسم" وهو نبات كان يزرع بأرض المطرية من ضواحي القاهرة على القرب من عين شمس وكان يجمع ما يسيل من دهنه ويصفى ويطبخ ويحمل إلى خزانة السلطان ثم ينقل منه قدر معلوم إلى قلاع الشام وإلى البيمار ستاتان ليستعمل في بعض الأدوية وكان ملوك النصارى من الحبشة والروم والفرنج يستهدونه من صاحب مصر ويهادونه بسببه لأنهم كانوا يعتقدون أن أثر المسيح عليه السلام في البئر التي يروى فيها البلسان قرب المطرية لأن الشائع عندهم أن عيسى بن مريم اغتسل بها حين قدمت به أمه إلى مصر ولذا كان لهذا النبات تقدير خاص في نظر النصارى لا يساويه عندهم ذهب ولا جوهر حتى أنهم اعتقدوا بأنه لا يتم تنصر نصراني حتى يوضع شيء من هذا الدهن عند تغطيسه في ماء المعمودية ويلي هذا الزمرد .

وقد كان يستخرج من جنوب مصر على بعد ثمانية أيام من قوص ويوجد عروقًا خضراء في تطابيق حجر أبيض، ويصف القلقشندي الزمرد المصري بأنه لا نظير له في العالم، وقد استمر استخراج الزمرد إلى أيام الناصر محمد بن قلاوون فأهمل وترك استخراجه لكثرة نفقته وكان جميع أهل الأرض والآفاق تستمد منه وكانت قيمة القطعة من الزمرد الجيد التي تزن درهما أربعة دنانير للقيراط ويزيد الثمن بحسب كبر حجم

---

(٣) المقريزي الخطط ٢/ ١٠٥ .
(٤) القلقشندي صبح الأعشى ٧/ ٢١٣ .
(١) المقريزي الخطط ٢/ ١٠٥ .

القطعة ويقل بصغرها إلى حد معقول [1] . ومن مواد التبادل " الشب " وهو معادن الصعيد وكان يحمل في النيل إلى الإسكندرية ويباع منه على تجار الروم نحو اثنا عشر قنطاراً بسعر يتراوح بين أربعة دنانير وستة دنانير ونصف وكان الشب من محتكرات السلطان [2] .

ويحدثنا ابن مماتي عن كيفية التبادل بالشب فيقول تؤخذ البضاعة من تاجر الشب ويخصم من ثمنها الذي اتفق عليه قيمة الضريبة المستحقة للحكومة ويعطى بعد ذلك بقيمة الثلثين شبا والثلث الباقي ذهبًا ويورد قيمته ثمن الشب من جملة ارتفاع المتجر على عادة جرت وقاعدة استقرت [3] .

هذا ما ذكره قوانين الدواوين في كيفية التبادل التجاري في الشب وهو يمثل النظام المتبع في هذه المادة العصر الأيوبي ، أما في الدولة المملوكية فلم نعثر على كيفية معينة للتبادل في مادة الشب إلا ما ذكر المقريزي من أنه كان يباع للفرنج بسعر يتراوح بين أربعة دنانير إلى ستة دنانير ونصف للقنطار وقد كانت هذه المادة من المواد المرغوب فيها لأنها تدخل ضمن مواد الصباغة [4] .

وكانت محتكرة للمتجر يتصرف فيها حسب ما يراه موافقًا للمصلحة وإذا كان المتجر السلطاني في الدولة الأيوبية كان مقتصراً على شراء الخشب والحديد والقار وحجر الطواحين ويعطى من الثمن بقدر الثلثين شبا بعد خصم الضريبة المستحقة فإنا نجد في الدولة المملوكية في معاهداتها مع بعض الدول نصًا على توريد الخشب والحديد والقار . ولم يكن بها شرط على إدخال الشب ضمن المبادلة التجارية في المعاهدة ، وإذا كانت تلك الدولة وفت فعلاً بما تعاقدت عليه – وهو المعروف [5] .

فإن إدارة المتجر كانت تتصرف في الشب بدون تقييد بالمبادلة العينية كما ذكره المقريزي . وعلى أي حال فإن الشب المصري كان ضمن مواد التبادل التجاري الذي كانت تستفيد منه مصر فائدة عظيمة .

---

(٢) القلقشندي صبح الأعشى ٣/ ٢٨٧ .
(٣) المقريزي الخطط ١/ ١٧٦ .
(٤) ابن مماتي : قوانين الدواوين ٢٣ .
(١) القلقشندي : صبح الأعشى ١٤/ ٦٣ – ٧٠ .
(٢) المقريزي الخطط ١/ ١٧٦ .

ومن بين مواد التبادل الغلال وكانت تنتج منها مصر شيئًا كثيراً فكان الفدان يغل من إردبين إلى عشرين وهو الأكثر وإذا عرفنا أن الإردب كان مقداره ستة وتسعين قدحًا في الحاضرة أي ستة ويبات ويتراوح في الجهات بين تسعة ويبات واثنتي عشرة ويبة ، وإذا فرضنا أن المتوسط هو تسعة ويبات فيكون الفدان يغل ما بين ثلاثة أرادب إلى ثلاثين إردبًا . وذلك في القمح . وأما الشعير فأنه كان يزيد على الضعف من القمح وقد ذكر المقريزي عن قطعة أرض بالفيوم وصلت واحداً وسبعين إردبًا للفدان من الشعير بإردب الفيوم وهو إردب ونصف – بإردب الحاضرة كالقاهرة ومصر- أي تسعة ويبات [1] . وإذا كان هذا المقدار مبالغ فيه فإنه يدل على كل حال على كثرة المحصول وكانت ضريبة الفدان في بلاد الصعيد ثلاثة أرادب وكانت هذه تستهلك محليًا فتصرف منها جرايات المماليك الخاصة بالسلطان وبعض التجار كتجار الرقيق والخيل .

ولما مسحت الأرض سنة ٥٧٢هـ صارت إردبين ونصفًا ولم تستمر على ذلك بل صارت إردبين وكانت ضريبة الوجه البحري نقداً [2] .

ويتبين من هذا أن الإنتاج المحلي من الغلال كان يكفي أهل البلاد ويزيد عن حاجتها وقد كان معتنى بأمور الزراعة والمحافظة على الجسور لضمان ري الأراضي [3] .

ونعني بما قدمنا أن مصر لم تكن تحتاج شيئًا من الغلال إلا إذا قصر النيل على أنه كان يحدث ذلك في بعض السنين ، ونذكر على سبيل المثال في سنة ٦٩٤هـ قد قصر النيل وحصلت مسيفة بالبلاد فسارع أولو الأمر بالاتفاق مع التجار الأجانب على توريد الغلال إلى الإسكندرية فتواردت الحبوب من جزيرة صقلية والقسطنطينية وبلاد الفرنجة حتى أن الواصل إليها بلغ ثمانمائة ألف إردب [4] .

وزال شبح المجاعة وانخفض السعر ومن الطبيعي أن مصر كانت تصدر إليهم الغلال عند حاجتهم إليها .

ومن مواد التبادل ، "ولو أنه من المواد غير المشروعة" تجارة الخنازير فقد حدثنا المقريزي عن رجل يسمى "الماس" كان قد قبض عليه وجعلت الحوطة على ماله . وكان

---

(٣) القلقشندي : صبح الأعشى ٣/ ٤٤٣ – ٤٤٥ .

(١) المقريزي الخطط ١/ ١٦٣ .

(٢) القلقشندي : المصدر السابق جـ ٢١ ورقة ١٠٧ – ١٠٨ .

(٣) العيني : عقد الجمان جـ٢١ ورقة ١٠٧ ـ ١٠٨

قد أثرى من وجوه منكره هي أنه غرس بساتين بناحيتي بهواش والنعناعية من المنوفية وجلب عدداً من الخنازير وسمنه بها وباعه على الفرنج ببضائع وحمل سلاحًا كثيراً إلى بلاد الشرق تعوض به أصناف للمتجر فاتسعت أمواله وتكثر بها . وقال غير مرة للأمراء " عندي الذهب والدراهم ومن فيكم مثلي " [1] .

ومن بين مواد التبادل الهامة الذهب والفضة وكانا يستعملان في الزينة والنقد وفي تكفيف النحاس [2] .

ومن هنا تظهر حاجة البلاد إليه وكثيراً ما يذكر المؤرخون المسلمون مناجم الذهب والفضة على خمسة عشر يومًا من أسوان [3] .

وفي الموضع الذي تسكنه قبائل البجة " السودان " التي اشتهرت بالمعادن والتي يوجد أجود ذهبها كلما صعد الإنسان في هذه البلاد وأن بها معادن والفضة والنحاس والحديد والرصاص وحجر المغناطيس وأهل هذه القبائل يشغلهم الذهب عما سواه [4] .

برغم هذه الروايات فإن الثابت يقينًا أن مصر كانت تستورد في عصر المماليك كثيراً من الذهب وسبائك الفضة من الخارج على أيدي تجار الفرنجة وربما كان الناتج لا يكفي حاجة البلاد ولذا لجأوا إلى استيراد من الخارج كما يؤكد ذلك مارينو سانوتو [5] .

وقد احتفظ لنا القلقشندي بوثيقة من عصر قلاوون تفيد صراحة استيراد مصر للذهب والفضة وهذا ما يؤكد رأي سانوتو المتقدم [6] .

وأما الأقمشة فقد كانت مواردها الأولية بعضها مما تنتجه البلاد المصرية من زراعاتها كالقطن والكتان وبعضا يجلب من الخارج كالحرير وبعد أن تمكنت مصر من إجلاء الصليبيين من الشام كان ضمن بلاد جانت من الحرير للباس به [7] ومع هذا فقد كانت مصر تستورد الحرير وعلى الأخص من آسيا الصغرى وقد اشتهرت مصر بصناعة النسيج شهرة عالمية ومع عناية الأوروبيين بهذه الصناعة فقد كانوا لا يستطيعون مجاراة مصر في

---

(٤) المقريزي : السلوك ٢/ ٣٦٦ .
(٥) المقريزي : الخطط ٢/ ١٠٥ ، القلقشندي ٣/ ٤٤١ – ٤٤٣ .
(٦) المقريزي : المصدر السابق ذكره ١/ ٣١٩ .
(١) المقريزي : المصدر السابق ذكره ١/ ٣١٤ .
(٢) هايد التجارة ٣/ ٢٢٥ .
(٣) القلقشندي صبح الأعشى ١٣/ ٩٦ .
(٤) القلقشندي المصدر السابق ذكره ١٣/ ٩٦ .

إتقان المنسوجات المصنوعة من الكتان الخالص الدقيق الصنع الذي بلغ الثوب منه مائة دينار بمحل الإنتاج واشتهرت بهذا النوع من النسيج تنيس ودمياط وكذلك الكتان المخلوط بالحرير أو القطن وعلى الجملة فقد اشتهرت مصر بمنسوجات لم تعرف في غيرها، واشتهرت مصر يصنع الكتان الرقيق ترجع إلى عهود الفراعنة ودار الآثار المصرية وقبور قدماء المصريين حافلة بنماذج جميلة متقنة الصنع من هذه المنسوجات وبقيت لمصر أهميتها في صناعة النسيج في العصر الإسلامي ثم جاء العصر الفاطمي والأيوبي وعصر المماليك فعظمت شهرت البلاد وخاصة الأتواب الكمالية غالية القيمة التي كانت تصنع في قرية من قرى دمياط تسمى دبيق ينسب إليها الثياب المتقلة والعمائم الشرب الملونة، وكانت العمائم المذهبة تعمل بها ويكون طول كل عمائة منها مائة ذراع وفيها رقمان منسوجة بالذهب فيبلغ مقدار ما فيها من الذهب خمسائة دينار سوى الحرير والغزل [1].

واشتهرت شطا بصنع كسوة الكعبة "وهي بالقرب من تنيس ودمياط" وتنسب إليها الثياب الشطوية كما كانت تصنع فيها منذ أيام للعصر العباسي كسى الخلفاء على أيدي صناع من القبط كما كانت تضع كسوة الكعبة أيضًا في تنيس التي اشتهرت تصنع أقمشة الكتان والقطن حتى بلغ ثمن الثوب الواحد من الكتان الخاص مائة دينار بمحل الإنتاج كما قدمنا، أما الأتواب المطرزة بالذهب فكانت تبلغ أضعاف ذلك كما اشتهرت تنيس أيضًا بصناعة نوع من الملابس للخلفاء يقال له "البدنة" لا يدخل فيه من الغزل —من سدءا ولحمة غير أوقيتين وينسج باقية من الذهب بصناعة محكمه لا تحوج إلى تفصيل ولا إلى خياطة. تبلغ قيمته ألف دينار [2].

وقد اشتهرت البهنسا بعمل الستور المنسوبة إليها والمضارب الكبيرة والأثواب المطرزة والثياب الأخرى.

وكان يعمل بها من الستور ما يبلغ طول الستر الواحد منها ثلاثون ذراعًا وتبلغ قيمة الزوج منه مائتا مثقال ذهبًا وإذا صنع بها شيء من الستور والأكسية والثياب من الصوف أو القطن فلابد أن يكون فيها اسم المتخذ له مكتوبًا وقد مضى صناع البهنسا على ذلك جيلاً بعد جيل [3].

(٥) المقريزي الخطط ١/ ٣٦٥.
(١) المقريزي الخطط ١/ ٢٨٦.
(٢) المقريزي المصدر السابق ذكره ١/ ٣٨٢.

واشتهرت الفيوم بإنتاج الكتان الذي كانت تتجر فيه أيضًا مدينة أسيوط ولا يزال الكتان يزرع في مصر إلى الآن – كما اشتهرت أخميم بصناعة الأقمشة المواشاة وعمل المضارب والمقاطع وكان الثوب من قماش أخميم يبلغ ثمنه خمسون دينارًا، ويظهر أن أقمشة أخميم لم تكن تصدر إلى الخارج لأن الأوروبيين على الأقل لم يذكروا أقمشتها ضمن مستورداتهم [1] .

وعلى الجملة فقد كانت مواد التبادل بين الأوروبيين ومصر تشمل كثيرًا من المواد المحلية في مصر وأملاك السلطان الأخرى وما يجب من طريقها من تجار الهند والحبشة والغرب والعراق، ويضاف إلى هذا ما تنتجه أوروبا أو يجمله تجارها من شواطئ البحر الأسود والبحر الأبيض من المتاجر المختلفة والمواد التي تحمل برًا من النوبة أو الحبشة أو سنار أو داخل إفريقية لأن قوافل دارفور وسنار كانت تحمل في عصر المماليك التبر وسن الفيل والصمغ والمماليك والجواري والجمال وتحمل في العودة السكر والأرز والبضائع الأوروبية. وهذا يبين لنا إلى أي حد كانت موارد التبادل واسعة النطاق متعددة الألوان والأنواع مما جعل لتجارة مصر في هذه العصور أهمية عظيمة.

---

(٣) القلقشندي صبح الأعشى ٣/ ٤٤٧ .



الباب الثاني

الفصل الأول

مصر وبيزنطة

علاقة مصر التجارية بالدولة الشرقية البيزنطية

برغم أن الإمبراطورية الرومانية [1] قد بقيت موحدة في قوانينها وحكومتها وثقافتها حتى غزت جموع الألمان أجزاءها الغربية فإن المؤرخ المدقق يلحظ اتجاهًا قويًا إلى انفعال أجزائها الشرقية عن الغربية قبل غزوات البرابرة ونجد قسطنطين الذي دعم سلطانه بعد جهاد طويل ضد أعدائه الكثيرين يعمد إلى خلق عاصمة جديدة في شرق الإمبراطورية تكون مركزًا لدولة نائبه عن روما فأسس القسطنطينية سنة ٣٣٠هـ على الحدود بين أوربا وآسيا وعلى أنقاض مدينة قديمة تدعى بيزنطة ومن ثم أطلق على هذه الدولة الجديدة " الدولة البيزنطية "

ونلاحظ بعد ذلك أنه كان يوجد إمبراطوران أحدهما في الشرق والآخر في الغرب ولكن كان المفروض إنهما يحكمان إمبراطورية واحدة متجانسة من وجوه كثيرة ولا نجد المؤرخين المعارضين لقيام الدولة الشرقية يشيرون في كتاباتهم إلى دولتين وإنما نجدهم يعبرون عنهما بكلمة الإمبراطورية بحيث يشعر القارئ أن إدارتهما لا تزال في قبضة حاكم واحد والحقيقة أن فكرة الحكومة العامة التي تسيطر على العالم المتمدن بأسره كانت لا تزال تغلب على أذهان الناس طوال القرون الوسطى [2] .

وبرغم أن القسم الشرقي من الإمبراطورية هو الذي ثبت فيه البرابرة أقدامهم في أول فإن أباطرة القسطنطينية أقدامهم في أول فإن أباطرة القسطنطينية قد استطاعوا الإبقاء على جزء من أملاك الإمبراطورية القديمة تحت سلطانهم عدة قرون بعد أن غزا الألمان الأجزاء الغربية وأتموا إخضاعها ولم تسقط العاصمة الشرقية إلا سنة ١٤٥٣م في يد الأتراك [3] العثمانيين .

---

(١) الدكتور سيد أحمد الناصري الرومان ٤٧٣ .

(٢) الدكتور علي إبراهيم حسن تاريخ مصر ٥٠١ .

(٣) الدكتور حسين مؤنس عالم الإسلام ٣٣٦ – ٣٣٧ . دار المعارف – القاهرة ١٩٧٣م .

وليس هنا مجال تتبع تاريخ الدولة الشرقية وإنما نستطيع القول بـأن لغتهـا وحـضارتها كانتا في جملتهما إغريقيتين ومن ثم كانت حضارتها تختلف عن حضارة الغـرب اللاتـيني التي اعتنقها الألمان ولعل لذلك سببًا هو أن المؤثرات الـشرقية كانـت أقـوى وأوضـح في الأقاليم الشرقية كما نلاحظ أن النشاط العلمي لم يخمد في الـشرق كمـا خمـد في الغـرب كذلك كانت الروح الفتية أقوى في الشرق بحيث ظلت الدولة البيزنطية وظلـت قاعـدتها القـسطنطينية تـستمتع بمركـز ممتـاز في كـل نـواحي الحـضارة عـدة قـرون بعـد سـقوط الإمبراطورية الرومانية في الغرب وكانت القسطنطينية بأسوارها المنيعة وأسواقها الحفيلـة بصنوف المتاجر ومدارسها ومكتباتها من أهم الأوساط العلمية الفنية في أوروبا .

وكانت لها صلات تجارية بالشرق والغرب جعلتها على جانب من الثراء مكنتهـا مـن مقاومة غزوات السلاف والبلغاريين والفرس والعرب عشرة قـرون بعـد سـقوط الدولـة الغربية ولا ريب في أن الدولة البيزنطية كان لها فضل كبير في تقدم الحـضارة لأنهـا تهيـئ للشعوب الأوروبية التي قامت على أنقاض الدولة العربيـة الفـرص لتكييـف حـضارتها والمضيء في تقدمها في ودعة وسـلام وفي العـصر الـذي نـؤرخ لـه كانـت تـرتبط الدولـة البيزنطية بسلاطين مصر بروابط تجارية وودية لها قيمتهـا في حيـاة الـدولتين ونـستطيع أن نرجع بهذه العلاقة إلى عهد صلاح الدين الأيوبي ويظهر من دراسة بعـض الأخبـار الـتي رواها المؤرخون المسلمون ما يدل على وجود علاقات تجارية ومراسـلات بـين الـسلطان وإمبراطور الدولة البيزنطية فابن شداد يصف لنا ورود كتاب إلى السلطان ردًا على مكاتبة كان قـد أنفـدها إلى القـسطنطينية بعـد تقريـر القواعـد وإقامـة قـانون الخطبـة في جـامع القسطنطينية ويزيد على ذلك أن رسول السلطان أقام الخطبة بهـا ولقـي احترامًـا عظيمًـا وكان يحمل معه منبرًا وجمعًا من المؤذنين والقراء وكان يوم دخـولهم القـسطنطينية [1] يومًـا عظيمًا من أيام الإسلام .

ولكن المهم فيما يتعلق بموضوعنا هو نص أورده ابن شداد في سياق كلامه يقـول فيـه " أن هذا اليوم المشهود شاهده في القسطنطينية جمع كثير من التجار وأن الخطيب حين رقي المنبر واجتمع إليه المسلمون المقيمون بالقسطنطينية والتجار وأنه أقـام الـدعوة الإسـلامية العباسية .

---

(١) يوسف أصاف تاريخ سلاطين آل عثمان ١٣٥ . القاهرة ١٩٨٦م .

ونستخلص من هذا النص :

وجود جالية إسلامية من التجار في القسطنطينية وصلت أهميتها إلى حد جعل السلطان يعني في اتفاقه مع الإمبراطورية إلى إقامة قانون الخطبة في جامع المدينة وإرسال الخطيب والقراء والمؤذنين إلى جامع القسطنطينية أما الإمبراطور بعد تحقيق رغبة السلطان فإنه أرسل يؤكد مودته وصداقته للسلطان ويخبره بأنه قد قاتل الفرنج وأنهم تخلصوا من جنده بالشدة وأنهم قد ضعفوا بحيث لا يستطيعون الوصول إلى مصر فإن وصلوا كانوا ضعفاء لا ينفعون أنفسهم ولا يؤذون مصر ويقرر في نهاية الخطاب أنه لم يربح من مصاقاة السلطان ومحبته إلا عداوة الفرنج [1] وجلسهم وهذا الرد في جملته يدل على أن الإمبراطور برغم العداوة الشديدة بين المسلمين والنصارى من الفرنج كان يحرص على موالاة السلطان لا لغرض إلا الإبقاء على المنافع المادية الناجمة عن الاتصال التجاري بين البلدين وهو في هذا لاشك يغضب البابا وملوك الفرنج بسياسته القائمة على رعاية مصالح بلاده المادية وحتى في أشد الأوقات جرحا بين المسلمين ونصارى أوروبا وهجرة المسلمين إلى القسطنطينية ووجود جالية تجارية بها أمر ثابت من أهم مظاهره وجود مسجدهم بها وعناية ملوك المسلمين بها وهذا المسجد أقيم في سنة ٧١٧هـ في حصار القسطنطينية في زمن الإمبراطور ليون الإيسورياني ولكنه ما لبث أن أهمل وتهدم فأعيد بناؤه في العصر الفاطمي بأمر الإمبراطور قسطنطين منوماك وفرشه وجهزه بما يلزم للمساجد [2] . ولعله في هذا كان يرمي إلى كسب مودة طغرلبك [3] السلجوقي وليس من شك في أن الذي جذب المسلمين واليهود والأرمن وغيرهم إلى القسطنطينية عامل واحد هو التجارة التي كانت المدينة من أهم أوساطها وقد تعرض لوصف أحياء المدينة وأشار إلى وجود المسلمين بها الرحالة المسلم ابن بطوطة [4] ونجد إمبراطور الروم سنة ٥١٩هـ / ١١٩٤م يرسل كتابًا إلى سلطان مصر يشير فيه إلى أنه أحسن إلى المسلمين وأمرهم بإقامة الصلاة في المسجد فأقيمت فيه يوم الجمعة مع الخطبة وأنه عمر جانبًا منه كان تهدم من ماله فتمكن المسلمون في القسطنطينية من إقامة الجمعة والجماعة بها ونجده في هذا

---

(١) ابن شداد — سيرة صلاح الدين الأيوبي ١١٥ـ١١٧ .
(٢) هايد — التجارة ١/ ٥١ .
(٣) ابن بطوطة — رحلته ٢١٦ـ٢٢٥ .
(٤) المقريزي — السلوك ١/ ١٢٩ .

الخطاب يلتمس من السلطان الوصية بالتبرك " البطريـرق " وطلـب منـه أن يمكنـوا مـن إخراج موتاهم بالشمع الموقد وإظهار شعائرهم بكنائسهم كما طلب الإفراج عن أسـرى والروم بمصر [1] .

والمتبع لتاريخ العلاقات والقسطنطينية يجد أنه في سنة ٥٧٧هـ عقد صلح بين السلطان والإمبراطور أطلق بمقتضاه مائة وثمانين أسيراً من المسلمين كما يجد تحالف آخر عقد بينهما ف سنة ٥٨٥هـ في عهد صلاح الدين والإمبراطور إسحاق الثاني كان من أهم أثاره عداء عواهل غرب أوروبا للدولة البيزنطية .

وبعد هذا مباشرة نجد الإمبراطور يسير في رعاية هذا التحالف سيراً صادقًا حتى أنه في سنة ٥٨٦هـ حين خرج الفرنج الألمان ينتقمون من المسلمين بعد أن ملكوا بيت المقدس كان من الطبيعي أن يمروا في طريقهم إلى بلاد السلطان بالقسطنطينية في هذا الظرف الدقيق الذي كان الإمبراطور يستطيع أن يمالئ جموع الألمان ويسمح لهم بالمرور في بلاده نجده يقف موقفًا شديداً من هؤلاء فيرسل إلى صلاح الدين يعرفه خبرهم وبعده بالوقوف في وجههم ومنعهم من العبور في بلاده ولكن قوة الألمان وكثرتهم كانتا بحيث لا يستطيع ملك الروم منعهم من العبور فلجأ إلى موقف سلبي من الألمان فلم يتعاون معهم ومنع عنهم الميرة ولم يمكن أحداً من رعيته حمل ما يريدونه إليهم فضاقت بهم الأزواد والأقوات [2] .

وهذا الموقف يدل دلالة واضحة على أن الإمبراطور كان يؤثر أن تكون علاقته بالمسلمين علاقة ود وسلام وموالاة حتى ولو كان ذلك على حساب النصارى والحقيقة أنه لم يدفعه على هذا إلى الربح المادي [3] . الكثير الذي يعود إلى بلاد من الاتجار مع المسلمين وهذا في نظرنا أقوى بكثير من العوامل السياسية الأخرى التي حفزت الإمبراطور على سلوك هذا المسلك والتي أهمها رغبته في السيطرة السياسية على أملاكه التي استردها الصليبيون من السلاجقة ولعله كان يشعر فوق الريح المادي الذي يحصل عليه بما قد يترتب على مصافات المسلمين من تخفيف الضغط الإسلامي على أملاكه في آسيا الصغرى ولا ننسى أن العلاقات التجارية إنما تزدهر وتقوى في ظلال السلام والأمن

---

(١) المقريزي السلوك ١/ ٧٢.

(٢) ابن خلدون تاريخه ٥/ ٣٢٦.

(٣) ابن الأثير الكامل في التاريخ ١٢/ ٢١ ـ ٢٠.

أكثر مما تكون عليه في عهود الاضطراب والحرب ونجد العلاقات الودية تظل حتى ينقضي القرن السادس الهجري. ونجد في أوائل القرن السابع نصوصًا كثيرة تدل على دوام هذه الصلات الودية فمثلاً في سنة ٦٣٦هـ نجد رسول ملك الروم يأتي إلى مصر يحمل رسالة للعزاء إلى الملك العادل [1]. بل أكثر من هذا أن السلطان الملك المعز أيبك [2] من فرط اطمئنانه إلى مسلك الإمبراطور وشدة رعايته لصلات الود القائمة بين البلدين يرسل في سنة ٦٥٢هـ الأشرف موسى ابن الناصر يوسف الملك المسعود إلى بلاد ملك الروم منفيًا [3].

وهذا لا يتحقق إلا إذا وثق السلطان تمامًا بأن الإمبراطور إنما يساعده في القضاء بمثل هذه المواقف السلبية على الخارجين عليه ويقضي بذلك على توثبهم على مقام السلطنة. وهذا الحادث يتكرر في سنة ٦٥٧هـ فنجد الملك المظفر قطز لما قبض على الملك المنصور نور الدين علي يبعث به هو وأمه وأخوه إلى بلاد الأشكري [4].

مما يدل أيضًا على ما ذكرنا من اطمئنان السلطان إلى صديقه الإمبراطور كما نجد صاحب عقد الجمان يذكر لنا في حوادث سنة ٦٥٩هـ وصول رسول الأشكري إلى السلطان يبذل المودة والمساعدة [5].

وذكر المودة والمساعدة هنا يعتبر قرينة على الرغبة في عقد تحالف بين الملكين وليس بين أيدينا نصوص أخرى صريحة عن مواد المعاهدة التي عقدت بينهما ولكن مما يقوي ما ذهبنا إليه أن الأستاذ هايد يقول في كلامه عن الظاهر بيبرس أنه استطاع بما بذل من السفارات والهدايا أن يحصل من ميشيل بالبولوجوس بالتصريح له بعبور السفن التجارية المصرية من البسفور ولكنه كان تصريحًا قاصرًا على سفينة واحدة تسافر مرة واحده في العام ذهابًا وإيابًا في البحر الأسود ولكن يدل أن تكون هناك سفينة واحدة حسب الاتفاق قد كان هناك سفينتان حمولتهما في العودة من الرقيق [6].

---

(١) ابن الفرات تاريخه جـ١٠ ورقة ١٢٥.
(٢) المقريزي السلوك ١/ ٢٧٥.
(٣) المقريزي السلوك ١/ ٣٩٤.
(٤) العيني عقد الجمان جـ٢٠ ورقة ٤١٩ – ٤٢٠.
(٥) ابن تغري بردي النجوم الزاهرة ٧/ ٦٥٨.
(٦) هايد التجارة ٢/ ٥٥٥.

كذلك مما يقوي ما ذهبنا إليه من عقد معاهدة تجارية وودية بين مصر والقسطنطينية ما نقله لنا ابن الفرات من وقوع الوحشة بين بيبرس والأشكري في سنة ٦٦٢هـ بسبب تعويق الأشكري للرسل الذين يبعث بهم بيبرس إلى الملك بركة وكانت نتيجة هذا أن طلب السلطان نسخ الإيمان " أي نصوص المعاهدة التي وقعها ملوك الدول مع مصر " وأخرج منها يمين الأشكري كرميخائيل وهو بالرومية واحضر البطارقة والأساقفة وتحدث إليهم فيمن حلف بكذا وكذا ومن دينه، وأنه إذا نكث يكون محرومًا من دينه فأخذ خطوطهم بذلك وهم لا يعلمون ما يراد منهم ثم أخرج نسخ إيمان الأشكري وقال قد نكث بإمساك رسلي ومال إلى جهة هولاكو [1].

وهذا النص صريح في أنه قد عقدت معاهدة بين الفريقين ولكن المهم هو أن تاريخ هذه المعاهدة لم تشر إليها المراجع التي أيدينا وإنما رجحنا أن عقدها كان في سنة ٦٥٩هـ للأسباب والقرائن التي قدمناها وما لبثت هذه الوحشة بين السلطان والأشكري أن تلاشت وعادت المياه إلى مجاريها ويظهر أن السلطان كان حريصًا على دوام صلة الود بينه وبين الأشكري لأنه يقدر ما يترتب على هذا من التبادل التجاري، ولأن القسطنطينية كانت طريقًا بين مصر وتتر القفجاق وكان ملكهم بركة قد أسلم وحسنت علاقاته بالظاهر بيبرس وعقدت بينهما المعاهدات التي أشار إليها ابن الفرات [2].

ومن أدلة اهتمام السلطان بصداقة بيزنطة [3]. أنه كتب الأشكري حين أمسك رسله يقول له " إن كان إمساك رسلي فساد حالك مع الملك [4] بركة وكون عساكره أفسدت في بلادك فأنا أصلح الحال بينك وبينه وكتب السلطان كتابًا إلى الملك بركة بذلك وسيره إلى الأمير فارس الدين أقوس المسعودي المتوجه بالهدية إلى بركة فأمره بالتوسط في الصلح فتوجهت الجماعة المذكورون بذلك وفي الحال أطلق الأشكري الجميع وساروا على الملك بركة. ثم إن السلطان لم يكتف بهذا بل وجه رسولاً آخر هو الحاجب شجاع الدين ابن الداية إلى الملك بركة يشفع في كف غارات الملك بركة [5] عن بلاد الأشكري، وكانالأشكري قد طلب ذلك من السلطان [6].

---

(١) ابن الفرات تاريخه جـ١١ ورقة ٤٧ – ٥٢.
(٢) آيبك كنز الدرر جـ٨ ٨٥ – ٨٧.
(٣) العيني عقد الجمان جـ٢٠ ورقة ٥٦٠
(٤) ابن واصل مفروج الكروب ٢/ ٤٢٢ – ٤٢٣.
(٥) ابن الفرات تاريخه جـ١١ ٤٨ – ٤٩.
(٦) العيني عقد الجمان جـ٢٨ ورقة ٣٨.

وهذا دليل على أن صاحب بيزنطة كان يقدر توسط بيبرس بينه وبين الملك بركة وكان أيضًا يحرص على أن تسود علاقات الود بين بيزنطة ومصر وظلت المكاتبات وتبادل الرسل قائمة بين البلدين طوال حكم بيبرس وقد أشار العيني إلى ورد رسل الأشكري مع رسل ملوك آخرين في حوادث سنة ٦٦٧هـ [1] . كما أشار ابن الفرات إلى ورد رسول الأشكري يخبر بعقد معاهدة بينه وبين تتر القفجاق وأرسل نسخة معاهدة إلى السلطان بيبرس كما طلب أيضًا من السلطان أن يدخل في صلح مع أبغا بن هولاكو تتر فارس فكتب السلطان إلى الأشكري يجيبه إلى ملتمسة من اليمين " أي المعاهدة بينه وبين السلطان " وإلى تبرير صلحه مع الملك منكوتمر ولكنه رفض أن يدخل في صلح مع أبغا وقال ما نصه " أما أبغا فما له إلا السيف وهو مطلوب منا بثأر المسلمين " وسأل في نسخة باليمن أن يكون السلطان صديق صديقه وكان قصد الأشكري أن يدخل أبغا بن هولاكو في هذا اليمين لأنه صهره فما أجاب السلطان إلى ذلك [2] .

ثم يأتي بعد ذلك عهد قلاوون الذي تبادل فيه الرسل والكتب مع الأشكري. وأدى ذلك أخيرًا على أن أرسل الأشكري نسخة يمينه التي وصلت إلى مصر في آخر المحرم سنة ٦٨٠هـ وعمل في هذه السنة حلف السلطان للملك الأشكري تبعًا لوصول يمينه الذي أشرنا إليه والثابت أن قلاوون راسل إمبراطور بيزنطة وغيره من الملوك يخبرهم بتوليه عرش مصر ويجدد الصلة الودية والتجارية معهم [3] .

وكان رد الأشكري أن أعاد الجواب ببذل الوداد والمساعفة على كل ما يراد من توصيل الرسل والقصاد، وسأل السلطان يمينًا يتمسك بها فحلف له وسير رسلاً لتحليفه وكان الرسول إليه الأمير نجم الدين ولا بأس هنا من أن ننقل من هذه المعاهدة النصوص المتعلقة بالتجارة وأن نغفل نصوص الهجوم والدفاع والود والمصافاة لأن المعاهدة مشهورة أوردها القلقشندي وابن الفرات، ولكنا نرى أن نسخة القلقشندي متقدمًا من الوجهة الزمنية وذلك لأن القلقشندي نقل ما نقل من النصوص عن كاتب معاصر لقلاوون هو ابن المكرم الذي كان بحكم منصبه " كاتب الإنشاء " مرجعًا يعتمد عليه في تحقيق هذه الوثائق وعلى الجملة فمن بين النصوص التجارية في هذه المعاهدة الهامة نص

---

(١) النويري نهاية الأرب جـ٢ ورقة ٥٤٠ .
(٢) ابن الفرات تاريخه جـ١٢ ورقة ٣٦ .
(٣) بيبرس المنصوري زبدة الفكرة جـ٩ ورقة ١٢٣ – ١٢٤ .

بتأمين الرسل المسيرين من مصر إلى بلاد بركة وأولاده أثناء عبورهم في أملاك بيزنطة من أولها إلى آخرها براً وبحراً إلى حيث يسيرهم السلطان ويعودون آمنين مطمئنين وكل من معهم من المماليك والجواري وغير ذلك، وكذلك تأميل التجار الواردين من بلاد الإمبراطور إلى بلاد مصر بحيث لا ينزل بهم جور ولا ظلم ويترددون آمنين مطمئنين يعملون متاجرهم ولهم الرعاية في الصدور والورود والمقام والسفر على أن يكون التجار مصر مثل ذلك في بلاد بيزنطة وأن من حضر من التجار من سوادق "من بلاد تتر الشمال" بمماليك وجواري فإن الإمبراطور يمكنهم من الحضور إلى مصر. كذلك نصت المعاهدة على أن القراصنة "الكرسالية" متى تعرضوا أحد من تجار المسلمين في البحر لا يؤاخذ من رعية الإمبراطور بسببهم ولا يؤخذ بجزيرتهم إلا إذا تحقق نواب السلطان من اعتدائهم أو وجد معهم بالفعل عين المال المأخوذة الخ.

ما جاء في هذه الوثيقة العظيمة القدر في تاريخ العلاقات بين مصر وبيزنطة [1]. وتلا هذه المعاهدة تتابع الرسل بين الملكين وقد أشار المقريزي وابن الفرات إلى وصول رسل الأشكري إلى الأبواب الشريفة بالهدايا في ربيع الأول سنة ٨٦١هـ/ ٨٦٢هـ [2].

ولما تولى أندرونيكوس هذا كان رسل السلطان في طريقهم بنسخة الإيمان من مصر لإتمام المعاهدة التي أشرنا غليها مع والده ميخائيل فوجدوه قد مات فخلف بها ولده المذكور وجهز غليه السلطان الأمير ناصر الدين محمد بهدية وجهها على الملك الجديد فبقيت صلة الود والتجارة قائمة بين الفريقين وبقي التقليد القديم بأن ينفي السلطان إلى بلاد الأشكري الأمراء الذين يريد التخلص من بقائهم في مصر، ونجد من أمثلة ذلك ما حدث سنة ٦٨٨هـ حين أمر السلطان بنفي سلامش وحضر ابني السلطان الطاهر بيبرس لأنهما راسلا الظاهرية وخشي السلطان عاقبة ذلك [3]. ثم بقيت العلاقات الودية حتى عهد السلطان لاجين في سنة ٦٩٦هـ فكتب إلى الأشكري أن يبعث بولدي الملك الظاهر بيبرس الذي نفاهم الأشرف خليل بعد ذلك بسنتين، وصل رسل صاحب القسطنطينية بتحف وهدايا ويقال أن مضمون هذه الرسالة الشفاعة في صاحب ميلس [4].

---

(١) القلقشندي صبح الأعشى ١٤/ ٥٢ – ٦٢.
(٢) المقريزي: السلوك ١/ ٧٠٦، ابن الفرات: تاريخه ١/ ٧١٤.
(٣) المنصوري: زبدة الفكرة جـ٩ ١٧٥.
(٤) النويري نهاية الأرب جـ٢٩ ورقة ١٠٩.

وظلت القسطنطينية منفي للأمراء الخارجين على السلطان حتى عهد الملك المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير الذي أرسل إلى الناصر محمد وهو بالكرك كتابًا يهدده فيه إن لم يرجع عن أعماله ومؤامراته في سبيل الوصول إلى العرش بأن ينفيه إلى القسطنطينية كما فعل الملك الأشرف خليل بأولاده الظاهر بيبرس [1] .

ومن أمثلة قيام الصلة الودية التي لا شك تزدهر في ظلالها التجارة بين البلدين إن وصلت رسل الأشكري ومثلوا بين يدي السلطان سنة ٧١٢هـ وقدموا ما معهم من الهدايا التي منها الطيور والأقمشة والجوارح [2] كذلك في سنة ٧١٦هـ نجد ملوك الشرق الأدنى والأوسط والأشكري يصلون جميعًا إلى مصر ويبذلون جميعًا الطاعة للسلطان مما لم ينفق مثله في الدولة التركية وذلك أنه اجتمع في هذه السنة رسل ثمانية ملوك يقدمون الهدايا والطاعة للسلطان ويروى أن رسل صاحب القسطنطينية قد أحضروا ما معهم من الهدايا في هذه السنة ما حمل على اثنين وأربعين جملاً منها جوخ وأطلس وصقور وسواهين وغير ذلك [3] .

وهكذا كانت الرسل والهدايا بين المملكة المصرية والدولة البيزنطية لا تتقطع وصلة الود قائمة بين الطرفين وحين زار القسطنطينية ابن بطوطة قابل ملكها فأكرمه إكرامًا عظيمًا واحتفلت به الحكومة والشعب واستضافه قاضي القسطنطينية باعتباره مسلمًا [4]

وتدل الحوادث التاريخية على وجود جالية بيزنطية أيضًا بمصر فقد حدث في سنة ٧٢٧هـ أن قامت مشاجرة مسلحة بين المصريين والفرنج بالإسكندرية . ويذكر المقريزي سببها فيقول أن فرنجيًا مراود صبيا أمرد عن نفسه فقال له المسلم " هذا ما يحل ، فضربه الفرنجي بخف على وجهه . ويذكر النويري نهاية الأرب أن سبب الحادثة وجود فرنجي بحلقة ذكر فأراد المسلم إخراجه فأمتنع الفرنجي عن الخروج وحصلت المشادة بينهما وتطورت إلى معركة مسلحة بين المصريين والفرنج ويعين النويري شخصية الفرنجي بأنه بيزنطي [5] .

---

(١) ابن إياس بدائع الزهور جـ١ ١٥٠ – ١٥١ .
(٢) النويري نهاية الأرب جـ٣٠ ٧٧ .
(٣) المقريزي السلوك جـ٢ / ١٢٠ .
(٤) ابن بطوطة رحلته ٢٢٨ – ٢٢٩ .
(٥) النويري نهاية الأرب جـ٣١ ورقة ٧٧ – ٧٨ .

والحادثة كما تدل على وجود جالية بيزنطية تدل كذلك على أن الفرنج عمومًا بيزنطيين وغير بيزنطيين كانوا يتمتعون بحرية لأمد لها تحت ظلال الرعاية المصرية المغالبة كما يدل على ذلك سبب الحادثة على كلا روايتي المقريزي ونهاية الأرب [1] .

وقد اهتمت الحكومة المصرية بالحادثة وأوقعت بالمصريين عقابًا شديداً لم يدع مجالاً لأي احتجاج [2] .

ودامت العلاقات بين مصر وبيزنطة على أحسن ما يكون بين الدول من علاقات ولقد كانت مصر حريصة غاية الحرص على استمرار العلاقات الودية بينها وبين بيزنطة وهي محقة في هذا ففضلاً عن أن القسطنطينية سوق عظيم لمصر [3] ، هي كذلك طريق للبحر الأسود ومناطقه الغنية بالرقيق تلك المادة التي كانت مصر تحرص على الحصول عليها أشد الحرص لأنها مادة الجيش والإدارة ولا أدل على ذلك من تلك الحادثة التي تحدثت سنة ٧٤٠هـ إ شبت حرائق متتالية في دمشق في الأحياء التجارية والصناعية وقوم المقريزي ما خسره التجار فقط بسبب هذا الحريق بمبلغ ألف وستمائة ألف دينار عداً ما فقده الصناع وعداً ما أصاب المباني الكثيرة والجامع الأموي من الضرر الكبير ولما كشف نائب الشام أسباب هذا الحريق وجد أن راهبين بيزنطيين حضرا إلى مصر للمجاهدة ضد الدولة الإسلامية وانضم إليهما شخص كان يعرف بسبيل الله كان يسقي الناس الشراب بدون مقابل "ولم نستطع أن نعين شخصية ولا من أي البلاد هو" وأنضم إلى هؤلاء بعض الكتاب النصارى بدمشق ولم يسع الأمير تنكز نائب الشام إلا أن أوقع بما أمكن القبض عليه أفراد تلك العصابة المجرمة العقاب المناسب وكتب بذلك محضراً وأرسله إلى الناصر محمد وكان قد تمكن الراهبان البيزنطيان من الخروج من البلاد وبدل أن يكتب الناصر إلى بيزنطة يطلب منها التعويض عن تلك الخسائر العظيمة وتسليم المجرمين اللذين استطاعا الهرب بواسطة الكتاب النصارى بدل أن يفعل هذا وهو عم مشروع كتب إلى نائبه بالشام ينكر عليه ما قام به من قتل النصارى معللاً الإنكار بأن ذلك فيه إغراء لأهل القسطنطينية بمن يرد إليهم من التجار المسلمين وقتلهم . والحادثة تدل على التبادل التجاري بين البلدين وعلى التسامح المغالى فيه من جانب مصر بالنسبة للدول التجارية على وجه العموم والبزنطيين على وجه الخصوص [4] .

---

(١) المقريزي الخطط ١/ ٢٨٢ .
(٢) ابن بطوطة رحلته ٢٢٩ .
(٣) ابن بطوطة رحلته ٢٢٩ – ٢٣٠ .
(٤) المقريزي السلوك ٢/ ٤٩٥ – ٤٩٨ .

ولم نستطع أن نتبين موقف بيزنطة من الحادث أهي وقفت موقف المجامل أم وقفت موقف التجاهل والذي نستطيعه أن العلاقات ظلت سليمة بين الدولتين وظلت المراسلات والرسل بينهما تحمل إلى كل من الطرفين عبارات الود والمولاة مما يدل على أزهار التجارة تحت ظلال ذلك السلام المستقر الدائم [1] .

ونستطيع أن نقرر بعد دراسة العلاقات المصرية البيزنطية أن السلام والوئام كان يسودان تلك العلاقات وأن التجارة كانت مزدهرة بين الجانبين منذ عقد السلام السلطان صلاح الدين مع بيزنطة حتى بعد العصر الذي نؤرخ له وقد حفظ لنا القلقشندي صاحب تلك الموسوعة العظيمة صبح الأعشى وثيقة تاريخية هامة لا تحوج المؤرخ إلى حجه بعدها وهي رسالة وردت على يد تاجر متردد على البلاد المصرية للأعمال التجارية ومع هذه الرسالة هدية من طيور الصيد وفيها ينوه ملك بيزنطة بالمحبة المتأكدة بين البلدين وأنها كانت كذلك في أيام والديهما وأنها أكثر توكيداً في أيامها وينوه باستمرارها إلى الأبد وفيها يوصى ملك بيزنطة بالتجار والنصارى والكنائس ويطلب لهم جميعًا من مصر دوام حسن الرعاية كما يقرر أن البطاقة عرفوه باهتمام السلطان بهم وعطفه عليهم وهم لذلك داعون له شاكرون لحسن صنعه بهم كما يعتذر ملك بيزنطة لسلطان مصر لأنه لم يتمكن من إرسال رسول خاص لوجود الفتى ببلاده، ولأنه بلغه سفر السلطان ولم يعرف الجهة التي سافر إليها والرسالة على وجه العموم ودية إلى الغاية كما تنبئ باستعداد بيزنطة لإجابة رغبات مصر [2] .

---

(١) المقريزي المصدر السابق ذكره جـ٣ ٦٦ .
(٢) القلقشندي صبح الأعشى ٨/ ١٢١ـ١٢٢ .

الفصل الثاني

أرجون

لم تسعفنا المصادر والمراجع بذكر شيء من العلاقات التجارية ومصر في العصر الأيوبي والحقيقة أن مملكة أرجون في أوائل القرن الثاني عشر الميلادي كانت تشتمل على مساحة ضيقة من الأرض في جنوب جبال البرانس محصورة بين برشلونة من الشرق ومملكة نافار من الغرب، وكانت برشلونة قد وصلت إلى درجة من التحضر تفوق ما وصلت إليه أرجون ثم انضمت إلى قطونيا إلى أرجون حين تزوجت الملكة بترومينا نورمند برنجيد كونت برشلونة في سنة ١١٥٠هـ ثم ما لبثت ملكة أرجون هذه إن وسعت حدودها جنوبًا فاستطاعت في سنة ١٢٣٨هـ أن تأخذ من العرب إقليم بلنسية، وبذلك سيطرت أرجون على جزء كبير من ساحل أسبانيا الشرقي بما فيه المدن التجارية الشهيرة مثل برشلونة وبلنسية وغيرها كما ضمت جزائر البليار في سنة ١٢٣٢م فأصبحت لها تجارة عظيمة في البحر الأبيض.

ثم نجد هذه العلاقات تمتد إلى البلاد المحيطة بالبحر الأبيض وخاصة مصر وبين أيدينا نص أورده ابن الفرات [1] يقول فيه: أن رسول الفونس ملك أرجون وصل إلى مصر في سنة ٦٦٧هـ بمكاتبة تتضمن المودة واستعراض الخدمة فكتب إلى السلطان بالإقبال والقبول، وفي هذه السنة نفسها ينقل لنا القلقشندي عن تذكره ابن المكرم ما يفيد أنه في هذه السنة عقدت معاهدة بين الظاهر بيبرس وبين دون حاكم الريدا أرغون صاحب برشلونة من بلاد الأندلس في شهر رمضان سنة ٦٦٧هـ [2].

كذلك يروي ابن الفرات حوادث سنة ٦٦٧هـ أنه قد أورد رسل الملك البرشنوني أو البرشلوني يحملون كتابًا بأنه يرد فيه على كتاب من السلطان الظاهر بيبرس في موضوع تجار كان قد قبض عليهم الكتلان "القطلونيين" في البحر ورد مع الرسل البرشلونيين التجار المسلمين الذين أخذوا ولكن السلطان كتب ثانية يطالب بأموالهم [3] ثم نجد العيني يروي في عقد الجمان نصًا عن وصول بعض الهدايا من الملك الفونس ملك أرجون مع

---

(١) ابن الفرات تاريخه جـ١١ ٥٣.
(٢) القلقشندي صبح الأعشى جـ١٣ ٣١٥.
(٣) ابن الفرات تاريخه جـ١٢ ٣٧.

رسله إلى الديار المصرية ويقول أن هؤلاء الرسل حين وصلوا وجدوا أن السلطان قد توفي وجلس على سرير السلطنة من بعده ولده الملك السعيد وينص على أن الدولة ما تغيرت والمعرفة بعد ما تنكرت[1]وهذا دليل على أن العلاقات الودية بقيت قائمة بين أرجون والملك السعيد ولم يؤثر فيها موت السلطان الملك الظاهر بيبرس وبقيت الحال كذلك في الفترة القصيرة التي حكمها الملك ناصر الدين "السعيد" بركة خان ابن بيبرس وعهد أخيه العادل بدر الدين سلامش بن بيبرس ثم يأتي عهد قلاوون فنجد علاقات الود ممتدة بين أرجون ومصر . ومن مظاهر ذلك ما رواه ابن الفرات من وصول رسل الفونس ملك أرجون إلى الإسكندرية ومعه الهدايا إلى السلطان [2] .

قلاوون ولا نجد في كتابات المؤرخين المسلمين ذكر للمعاهدة التي عقدت بين ملك أرجون وملك الصقليين وجمهورية جنوه في سنة ٦٨٩هـ نقلاً عن بعض السجلات المحفوظة في مكتبة باريس الأهلية وهي تدل على أن العلاقات التجارية بين مصر والأقاليم الغربية الأوروبية قد نشطته نشاطًا عظيمًا في عصر قلاوون وأن الفونس الثالث ملك أرجون وأخوه ملك نابلي وصقلية وبدر ورئيس جمهورية جنوه قد عرضوا على السلطان عقد معاهدة تجارية [3] .

وكان القائم بهذه المفاوضات أولاً هم هؤلاء الملوك الذين ذكرناهم بعد أن راسلوا السلطان بالهدايا العظيمة وطلبوا إليه شروطًا كان قد منحها السلطان الملك الكامل للبلاد الإيطالية التابعة للإمبراطور فردريك الثاني فأظهر قلاوون ارتياحه لعقد هذه المعاهدة التي نص فيها على المواد الآتية :

المادة الأولى : تعتبر هذه المعاهدة محالفة حربية بين المتعاقدين من غير تفريق في الأديان والأجناس ومعنى هذا أن يقف المتعاقدون في وجه العدو المشترك لأعضاء هذا التحالف جميعًا سواء كان البابا المقيم في روما أو أي ملك آخر أو أمير كبير أو صغير من غير أن يستثنى من ذلك البنادقة واليونانيين وفرسان المعبد وفرسان القديس يوحنا بحيث إذا اعتدى أي واحد من هؤلاء على أرض السلطان وقف المتحالفون ملك أرجون وأخوته

---

(١) العيني عقد الجمان جـ٢٠ ت٤ ورقة ٦٢٨ .

(٢) ابن الفرات تاريخه جـ ١٤ ورقة ٧٨ .

(٣) الدكتور على إبراهيم حسن المرجع السابق ذكره ٥١١ .

يدفعون هذا الاعتداء بـل ويهـاجمون المعتـدي بـراً وبحـراً ويبـذلون قـصارى جهـدهم في الوقوف في صف السلطان.

المادة الثانية: إذا أخل نصارى عكا وصور بما تعاقدوا عليه مع السلطان فإن ملك أرجونه وأخوته يتعهدون بأن لا يساعدوهم أو يقدموا لهم أسلحة أو مالاً كذلك يتعهدون بألا يقدموا لهم أية مساعدة للبابا في روما أو لملوك الغرب أو اليونان أو التتار أو أي بلاد أخرى تحارب السلطان ولا يسمحون أن تقوم من بلادهم دعوه للحروب الصليبية، وعلى الجملة لا يظهرون بأي مظهر عدائي ضد السلطان.

المادة الثالثة: إذا علم ملك أرجون وأخوته بأن مؤامرات تدبر في الخفاء ضد السلطان فالواجب عليهم أن يبلغوه خبرها بأسرع ما يمكن.

المادة الرابعة [1]: إذا جنحت سفينة مصرية على إحدى شواطئ ملك أرجون أو اخوته فإنهم يقدمون إلى البحارة كل ما يلزم لهم من المساعدة ويعيدون البضائع والتجار والأموال إلى مصر.

المادة الخامسة: كذلك إذا مات أحد رعايا السلطان مسلماً كان أو نصرانياً على أرض ملك أرجون أو اخوته فإنهم يرسلون ثروته وكل ما يملك إلى مصر ويقابل هذا أن يتعهد السلطان بمثل ذلك فيما لو جنحت سفينة من سفنهم على شواطئه أو مات في بلاد أحد من رغبته.

المادة السادسة: يسمح ملك أرجون في بلاده كلها بتصدير الحديد والورق والمنتجات الأخرى إلى مصر.

المادة السابعة: يتعهد الطرفان أن يعيدا كل من لجأ إليه هارباً هو وماله إلا إذا دخل في دين غير دينه كأن يتنصر أو يسلم في هذه الحالة يرد ماله فقط.

المادة الثامنة: يسمح لجميع رعايا ملك أرجون بالحج إلى بيت المقدس على شرط أن يحملوا خطاباً مختوماً بخاتم الملك، وفي هذه المادة نص بأن يعمل بما كان يعمل به في الماضي فيما يتعلق بالحقوق والضرائب على سفن ملك أرجون في موانئ الإسكندرية ودمياط وغيرها من الثغور على ساحل مصر وتعامل السفن الإسلامية التي تتجر مع موانئ أرجون بنفس هذه المعاملة ولكن المعاهدة لم تشر بوضوح إلى تحديد هذه الحقوق

(١) المقريزي الخطط ١/ ٤٠٤.

والضرائب ولكنها أشارت إلى صيغة اليمين التي على كل من الطرفين أن يؤديها فقلاوون يقسم بالله العظيم ثلاثة وكذلك ابنه [1] .

أما الصيغة التي فرضها قلاوون على ملك أرجون وأخوته فقد جاء في ختامها : " إذا أخللت بأي شرط من الشروط السابقة خرجت من ديني وقبلت بأن يعلن بأني خارج من الإيمان برئ من الذين يؤمنون بإيماني " .

ومما يلاحظ في هذه المعاهدة ألقاب قلاوون التي نص عليها فيها على الوجه الآتي " سلطان مصر كلها وسورية وحلب وصاحب الشرق وسلطان لوبيا وبيت المقدس والحجاز واليمن وجميع العرب " أما الفونس فقد لقب فيها بملك أرجون ونص فيها على أن أملاك مصر التي تسري عليها نصوص المعاهدة تمتد من طرابلس الغرب وشواطئ مصر وسورية إلى مضيق القسطنطينية .

أما بالنسبة لملك أرجون فقد نص فيها على أن نصوص المعاهدة تشمل أرجون وصقلية وبوري وجزر مالطة وقورسيقا وميورقة ، وبعد ثلاث سنوات من تاريخ عقدها نجد جايم الثاني يرسل إلى مصر اثنين من أعيان برشلونة هما ميلؤه ديما ريمند وريمند الماني يلتمسان المودة والسلام من السلطان ويطلبان عقد معاهدة لمملكته ولقشتالة وللبرتغال التي كانت تكون إذ ذاك حلفًا متحداً من هذه الممالك كلها وتشير الوثائق الموجودة في أرجون إلى ورد سفارات أخرى وصلت أثناء القرن الرابع عشر إلى سلطان مصر ، وكلها تشير إلى علاقات الود المتبادلة ويبدو لمن يبحثها أنها خطابات تفويض أكثر منها خطابات مفاوضات ونلاحظ أن التجارة الإسبانية مع مصر أثناء القرن الرابع عشر على الجملة كان يسودها التساهل في الحقوق الجمركية .

والحقيقة أن جايم الثاني الذي جلس على عرش أرجون في فترة سقوط عكا كان مهتمًا بالعلاقات مع مصر ، وبرغم أن الكنيسة قد أعلنت ضده قرار الحرمان وبرغم أنه كان محاطًا بأعداء كثيرين فإنه لم تبحر زمن عقد المعاهدة التي أشرنا إليها في سنة ١٢٩٢م / ٦٩٢هـ لم تنشأ إيراد نصوص هذه المعاهدة لأنها نشرت بأكملها في صبح الأعشى الجزء الرابع عشر صـ٧٢ [2] .

---

(٢) القلقشندي صبح الأعشى جـ١٣ ٢٧١ – ٢٨٠ .

(١) وكذلك السلوك للمقريزي .

وهذه المعاهدة عقدت بين الأشرف خليل وأرجون[1] وهي لا تختلف عن معاهدة " قلاوون – أرجون" على أنه مما يلفت النظر هذه العبارة التي وردت في آخر المعاهدة وهي "وهذه المعاهدة صيرت الممالك مملكة واحدة "يعني مصر – أرجون" وهي في الحقيقة مجددة ومؤكدة للمعاهدة السابقة مع قلاوون كما ذكرنا ثم ما لبث البابا بونيفاس الثاني أن عفا عنه، فأخذ جايم الثاني عهداً على نفسه بأن يقوم بكل وما تتطلبه منه الألعاب الجديدة التي منحه إياها البابا وهي حامل اللواء والقائد والأميرال للكنيسة الرومانية . فنجده في سنة ١٣٠٢هـ يعلن أمراً يحرم فيه على رعاياه كل تجارة مع الأقطار التابعة للسلطنة وكان ذلك تحقيقًا لوعده السابق ويظهر أنه لم ينفذ هذا تنفيذًا دقيقًا بدليل وجود وثيقة مؤرخة سنة ١٣١٥هـ شملت ذكر المراكب الداخلة والخارجة منها وبرشلونة وعلى رأسها المراكب التي كانت تتوجه إلى مصر ومعنى هذا أن العلاقات التجارية بين أرجون ومصر كانت قائمة بالفعل. ثم نجد قرينة أخرى للتدليل على هذا فإن الملك كان قد أرسل عدة سفراء إلى سلطان مصر يطلب الإبقاء على صلة المودة، ولدينا وثائق نشرها فتك وجيبوفنس هي خطابات أرسلت من أرجون وملك مصر ومما يؤسف أن المراسلات العربية التي بعث بها سلاطين المماليك رداً على هذه الخطابات لا نجد لها أثراً في المصادر والمراجع العربية. أما خطابات أرجون فهي محفوظة في دار المحفوظات في برشلونة إلى الآن، وقد تحدث عنها الأستاذ عزيز سوريال عطية في كتاب الحروب الصليبية في أواخر العصور الوسطى.

وقد أشار الأستاذ المؤلف إلى أنه هو الذي كشف عن هذه الخطابات وأنه يكتب عنها للمرة الأولى في سنة ١٩٣٨م ولكن ثبت لنا أن هذه الوثائق قد بحثهما وكتب عنهما الأستاذ هايد قبل ذلك والنسخة الفرنسية على الأقل من كتابه قد طبعت في سنة ١٩٣٦م بل أكثر من هذا نجد هايد يرجع إلى عشرات السنين قبل ظهور كتاب الأستاذ عزيز سوريال عطية[2] .

وعلى الجملة فإن كتابة الأستاذ عزيز سوريال برغم هذا مستفيضة في هذا الكتاب، فمثلاً في كلامه عن الخطابات الأرجونية يذكر لنا الخطاب الأول من جايم الثاني الذي حكم بين سنتي ١٢٩١م و ١٣٢٧م إلى السلطان الملك الناصر في عهده الواقع بين سنتي

---

(٢) هايد التجارة ٢/ ٣١ – ٣٥.

(١) ابن مماتي قوانين الدواوين ٨٤ – ٩٠.

١٢٩٨م و١٣٠٨م وهذا الخطاب محرر في فلفرنكا ديناوس في يونية سنة ١٣٠٣م وفي هذا الخطاب يطلب الملك ما يأتي :

(أ) إعادة فتح الكنائس المسيحية التي أغلقت بالقاهرة وبابليون "الفسطاط" وضمان حرية العبادة وفي مقابل ذلك يتعهد الملك بحسن معاملة الرعايا المسلمين في أرجون وتركهم أحراراً في شئونهم الدينية .

(ب) إطلاق سراح الرعايا الأرجونيين الذين أسرهم السلطان من طرابلس وهم ليبوجرائيس وفيللبا وبرتلمبودي وفلفرنكا ودستريس .

(ج) إعادة أثنى عشر ميزان أخذت ظلماً من تجار برشلونة بواسطة عمال المكس في الإسكندرية . ثم يلي ذلك خطاب آخر من جايم الثاني إلى الناصر محرر في برشلونة بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٣٠٥هـ ومنه إشارة إلى سفارة السلطان التي بعثها تحت رياسة الأمير فقردي وربما قصد بهذا الأمير فخر الدين عثمان الناصر الذي بعث به السلطان سنة ١٣٠٤هـ وفي هذا الخطاب يطلب ما يأتي :

(١) كل النصارى الدين يحملون خطاباً ملكياً من أرجون للحج إلى بيت المقدس يسمح لهم بالسفر والإقامة والعودة آمنين سالمين من أملاك السلطان دون أن يؤدوا شيئًا من المكوس أو الضرائب أو الجزية .

(٢) يتعهد السلطان مثل جميع الأمراء الطيبين بالموافقة على منح النصارى المقيمين في مملكته وتحت حمايته حرية التصرف كما كانوا على عهد سابقة الكريم .

(٣) إطلاق سراح الأسرى الآتية أسماؤهم جوفني بيرس كلفتس وباسكوبيرز فاجاحردو القسوتيرس من رعايا فردناند الرابع ابن أخو جايم، وفردناند هذا هو أمير قشتالة كما يطلق سراح برترندودي لاببيا .

وخطاب آخر من جايم الثاني إلى الناصر في عهده الثالث ١٣٠٩م – ١٣٤٠م مؤرخ ٨ سبتمبر سنة ١٣١٤هـ أرسله مع رسولين هما جوجليليمودي كاساندال وأرنلدو سبستيدا (أودي بستيدا) وزودهما بأوامر شفهية بأن يعملا لدي بلاط السلطان للحصول على ما يأتي .

١ـ وضع حد لاضطهاد النصارى المؤلم .
٢ـ حرية وتأمين الحاج إلى الأراضي المقدسة .
٣ـ إطلاق سراح الأسرى النصارى .

وخطاب آخر: من جايم الثاني إلى الناصر محرر في برشلونة في ٢٧ أغسطس سنة ١٣١٨هـ وكان الرسل في هذه المرة دي فلفرنكا من فرسان الملك وخواصي الملك وارنلدودي بستيدا ويطلب فيه ما يأتي:

١ـ أولاً شكر السلطان إذا أجاب طلبه فأطلق سراح السجناء الثلاثة.

٢ـ تجديد علاقات الود بين المملكة وإطلاق سراح جميع الأسرى الآخرين.

وخطاب آخر من جايم الثاني إلى الناصر محرر في برشلونة ٢٠ أغسطس سنة ١٣٢٧هـ وفيه ما يأتي:

١ـ إطلاق سراح بفات وهو فطلوني برشلوني وجوهان رودريك من نافار وجالت وهو وسيط مترجم إنجليزي وغيرهم بذكرهم حامل هذا الخطاب المدعو ميخافلا شفويًا.

٢ـ الإلحاح على السلطان أن يعطي للإخوان رهبان المينوريت جزءًا من كنيسة القمامة أو كنيسة القبر المقدس وأن يمنحهم إلى جوارها مكانًا يقيمون فيه.

أما الخطابات المصرية: مخطوطات بيانها كالآتي:

(١) وثيقة باللغة العربية في حالة تلف مؤرخة ١٥ رجب سنة ٦٩٩هـ ٦ إبريل سنة ١٣٠٠هـ وآخر باللغة العربية.

(٢) مؤرخ ١٣ شوال سنة ٧٠٣هـ (مايو سنة ١٣٠٤م).

(٣) وخطاب آخر باللغة العربية مؤرخ أول شعبان سنة ٧٠٥هـ في حالة تلف ١٦ فبراير سنة ١٣٠٦م.

(٤) وثائق عربية من محفوظات أرجون "القسم الرابع" وخطابات شرقية أحدها يقع في أربع ملفات مؤرخ لعشر خلون من شعبان سنة ٧٠٥هـ "العشر أيام الأولى من شعبان من ١٦ – ٢٦ فبراير سنة ١٣٠٦م.

(٥) خطاب مؤرخ في عيد الأضحى أو ١٠ ذي الحجة سنة ٧١٤هـ ١٧ مارس سنة ١٣١٥م.

(٦) خطاب مثل رقم ٣، ٥ مؤرخ ١٥ سفر سنة ٧٢٣هـ/ ٢٣ فبراير سنة ١٣٢٣م.

(٧) خطاب مؤخر ١٥ جمادى الأولى سنة ٧٢٨هـ/ ٢٩ مارس ١٣٢٨م.

(٨) خطاب مثل ٣، ٥، ٦ باللغة العربية مؤرخ جمادى الأولى ٧٣٠هـ ٢٠ فبراير سنة ١٣٣٠م كل هذه وثائق أصلية على شكل ملفات تختلف في طولها فبعضها طوله ثمانون قدمًا وعرضها قدمًا واحدًا وهي مكتوبة بعناية بالخط الثلث المملوكي الجميل بالقلم

الديواني وأسلوبها به من كثير من المحسنات اللفظية وهي محررة في العهدين الثاني والثالث من حكم الناصر محمد بن قلاوون أما السنة الأولى فهي محررة إلى جايم سنة ١٢٩١م – ١٣٢٧م والاثنان الأخيران إلى الفونس الرابع سنة ١٣٢٧م – ١٣٣٦م .

ويلي ذلك تحليل مستقل بمحتويات كل واحد من هذه الوثائق :

الخطاب الأول.

١ـ مقدمة طويلة فيها إشارة لغارات المغول في سوريا والبسالة العظيمة التي بذلها حسين السلطان في ردوهم التغلب عليهم .

٢ـ إبلاغ السلطان بوصول خطابه ووصول الرسالة الشفهية التي أداها الرسل .

٣ـ يضمن للتجار الأرجونيين الذين يأتون إلى مصر حسن المعاملة وحماية المتاع والمتاجر ويبدي أنه يصدر بذلك منشوراً .

٤ـ يعد بأن يسهل على الحجاج النصارى الذاهبين إلى بيت المقدس انتقالهم ويتعهد بحمايتهم .

٥ـ إبلاغه بأن الرسل الأرجونيين عائدون في طريقهم يصحبهم رسل مصر ومعهم الهدايا إلى الملك .

الخطاب الثاني:

١ـ أعلام الملك بإطلاق سراح الأسرى النصارى .

٢ـ إشارة إلى رسل السلطان إلى أرجون وهم الأمير فخر الدين عثمان الناصري الذي تأكد من محبة الملك ووده .

٣ـ إشارة إلى اضطهاد القبط وإغلاق الكنائس وهنا يشير السلطان إلى أن الحكم في هذا الموضوع يرجع إلى الشرع الإسلامي الذي يحتم تعطيل الكنائس التي تبني عهد عمر ﵁ ومع هذا فإن السلطان قد وافق على إعادة فتح كنيستين في القاهرة .

الخطاب:

(٣) و(٤) يتصل هذا بنفس السفارة وربما كان الثالث قد حرر قبل الرابع بأيام قليلة وفيهما ما يأتي :

١ـ أن الحج إلى الأرض المقدسة يستطاع أداؤه في أمن وسلام .

٢ـ أمر صادر إلى حاكم الإسكندرية بأن يضمن سلامة الرعايا الأرجونيين وتجارهم .

٣ ـ إطلاق سراح الأسرى النصارى وإشارة إلى أنه لا يوجد في حبس السلطان أحد من الأرجونيين لما بينه وبين ملكهم من صلة الصداقة والود.

والخطاب الرابع:

يحوي قائمة الهدايا التي أرسلها السلطان إلى ملك أرجون مع الأمير عثمان الأقرمي.

الخطاب الخامس:

يشير إلى رسل الملك الذين ذكروا بالاسم في الخطاب الأرجوني ويؤكد صداقته في عبارات مستفيضة ويوافق على إطلاق سراح أفرير كليام وافرير المات "وهما الأخ جويوم والماتا" وستة آخرين أجابة لطلب الملك برغم أنهم أسروا وهم يقاتلون مع العدو ضد قوات الإسلام.

الخطاب السادس:

(١) السلطان يعيد الأسرى النصارى آمنين.

(٢) يوافق على طلب الملك الخاص بالرهبان.

(٣) يؤكد للملك أن يعامل رعاياه النصارى بالاحترام ويمنحهم الحماية

وفي مقابل ذلك يطلب من الملك أن يسمح للرعايا المسلمين في أرض أرجون أن يتمتعوا بعاداتهم وأن يؤدوا صلاتهم وأن يتمتعوا بالحماية "الملكية".

الخطاب السابع:

موجود في نهاية الأرب مخطوط ليدن في حوادث سنة ٧٢٧هـ ويشير النويري إلى وصول رسل "البابا" ورسل فرنسيس ليتوسطوا لدى السلطان في معاملة أهل الذمة.

يفيد بوصول خطاب الملك ويؤكد له بأنه إذا أرسل سفنًا محملة بالبضائع فإن جثة القديس بربار استسلم إليه.

الخطاب الثامن:

يبلغ الملك بوصول الهدايا المرسلة مع أفرنسيس مرقص "فرسسكو مركو" وغيره من رسل الملك.

هناك بعض ملاحظات واستنتاجات:

نستنتج من هذه المراسلات السياسية ما يأتي:

أن الخطاب الثاني من مصر رد على الخطاب الأول من أرجون أن الثالث والرابع من مصر رد للثاني من أرجون الخامس رد للثالث، السادس رد للرابع والخامس، السابع رد على الخطاب السادس من أرجون. ثم أن الخطابان الأول والثامن لم يكونا رداً على خطابات من أرجون ولكن من الواضح أن السلطان لم يبدأ بكتابتهما والخطاب الأول يشير إلى وصول خطاب من ملك أرجون والخطاب الثامن يشير إلى وصول رسل معهم هدايا والخطابات في جملتها تفيد أن هناك روح تفاهم بين مصر وأرجون في خلال الثلاثين عاماً الأول من القرن الرابع عشر وهي فترة جرى فيها البابا التجارة مع البلاد الإسلامية فأصدرت القرارات البابوية وبذلت المحاولات لحصر للسواحل مصر والشام بواسطة اتحادات أوروبا البحرية.

ومن الواضح أن كل هذه المراسلات السياسية حررت في أثناء العهد الثاني والثالث من حكم الناصر من ناحية وفي عهد جايم الثاني من الناحية الأخرى وبرغم أن الخطاب السابع موجه إلى الفونس الرابع فإن الخطاب الذي هو رد عليه كان قد أرسله جايم الثاني وإذا جاوزنا هذين العدين في مصر وأرجون فإنه يصعب علينا أن نتتبع أي محاولات من ذلك النوع في سبيل الحصول على حسن العلاقة بين البلدين والهدف الأول الذي ترمي إليه الخطابات الأرجونية.

(١) الصداقة مع مصر.

(٢) تخفيف الآلام التي يقاسيها القبط.

(٣) تسهيل الحج على الغربيين.

(٤) تقدم التجارة الأرجونية مع مصر.

(٥) نجد ظاهرتين واضحتين في الخطابات المصرية لا نستطيع استقصاءهما هنا بالنسبة إلى عدم مناسبة ذلك للمقام وهما جديرتان بالبحث والدراسة المستقلة.

(١) الدبلوماسية المصرية في القرون الوسطى المتأخرة بدأت واضحة من خلال هذه الوثائق الأصلية بما فيها ألقاب السلطان كاملة وألقاب الأمراء الأجانب في الغرب وما يتخذ من الترتيبات والرسوم في المخاطبات الرسمية.

(٢) قائمة الهدايا المصرية إلى ملك أرجون التي رافقت الخطاب الرابع تلقي ضوءاً قويًا على المواد الكمالية التي كانت تستعمل في مصر في القرن الرابع عشر [1] .

ومما يلاحظ في علاقات أرجون بمصر في القران الرابع عشر وفي عهد الناصر خاصة هو الإبقاء على الاتصال التجاري وتبادل السفارات فكان الملك في أوقات التحريم يسمح بنقل البضائع من مصر وإليها عدأ الحربية، ونجد الملك جايم الثاني في أواخر أيامه يعدل عن التدخل في الحروب الصليبية وفي الأوقات التي يعلن فيها تحريم التجارة كان يفضي عن ما يسافر منها سراً إلى مصر، ومن أمثلة ذلك أنه أوقف محاكمة تاجر برشلوني اتهم بتصدير بضاعة من قبرص إلى مصر، واكتفى بالحكم عليه بغرامة مقدارها ٢٥٠٠ سلسي "وحدة العملة الإسبانية حينذاك ونجد أمثله أخرى لهذا التساهل في عهد الفونس الرابع وبطرس الرابع تحت إلحاح البرشلونيين يخطو خطوه واسعة في هذا السبيل فيأمر بإيقاف كل المحاكمات التجارية ضد التجار الذين يتصلون ببلاد السلطان وعلى الجملة فإن عناية أرجون بتجارة مصر كانت تفوق بكثير اهتمامها بتنفيذ قرارات التحريم .

(١) انظر التفاصيل في: المقريزي: للسلوك ٢/ ٤٠٩ .

الفصل الثالث

فرنسا ومصر

العلاقات التجارية بين مصر وفرنسا

أن أول شيء نجده مما يدل على وجود علاقة تجارية بين مصر وفرنسا يرجع إلى النصف الأول من القرن الثالث الميلادي (١٢٤٧م / ٦٤٨هـ) وذلك حين قام لويس بحملته الصليبية واحتل دمياط وانتهت حملته بالفشل وأسروه المصريون وانتهى الأمر بأن دفع لويس ٤٠٠ ألف دينار وسلم دمياط وأطلقت مصر جميع الأسرى من الفرنج التي لديها حتى أولئك الذين أسروا قبل هذه الواقف من أيام العادل والكامل والصالح [1] وفي هذا الصلح آثار لويس المسائل التجارية وليس لدينا من التفاصيل التي تشفي غليل المؤرخ والدارس والباحث بل ولا القليل منها الذي يدل دلالة واضحة على المسائل التجارية بنوع خاص وإنما كل ما أمكن العثور عليه هو النص الآتي وهو رد من السلطان بيبرس على كتاب شارل أنجو ملك صقلية أخو لويس الذي أوصاه فيه خيراً بفرنج الساحل فقال بيبرس من جملة رده "أنا سبقت إلى اصطناعه واصطناع أخيه لويس لما أسر في نوبة دمياط" ويشير إلى تصريح لويس برغبته في أن تكون العلاقات بين فرنسا ومصر كما كانت بين مصر وبين الإمبراطور فردريك أيام الملك الكامل وابنه الملك الصالح، ويقول بيبرس أنه وعد بالإجابة [2].

وقد كانت العلاقات التي عناها لويس بين مصر والإمبراطور علاقات سليمة وتجارية وقد وعده بيبرس بالإجابة وبيبرس وإن كان يومئذ من الأمراء فقد كانت له مكانته التي خولت له أن يعطي كلمة لملك له خطره والمصادر التي بين أيدينا لم تسعفنا بيان عن هذا الوعد متى تحقق أو إلى أي مدى تحقق. ولكنا نجد بعد ذلك بما لا يزيد عن اثنتي عشرة سنة وفي أوائل عهد الظاهر بيبرس علاقات ودية وتجارية بين شارل أنجو أخو لويس ومصر، ونرجح أن هذه العلاقات كانت باتفاق مع أخيه لويس ونجد رسالة من شارل أنجو إلى الملك الظاهر بيبرس سنة ٦٦٢هـ على يد رسول زود بالهدايا وكتاب استداره يقول فيه أن مخدومه "الملك شارل" أمره أن يكون أمر الملك الظاهر نافذاً في بلاده وأن

(١) المقريزي	السلوك ١/ ٣٦٢ – ٣٦٣.
(٢) ابن الفرات	تاريخه ١٢/ ورقة ٣٧.

أكون نائب الملك الظاهر كما أنا نائبه [1] . وشارل إذا يجعل لملك مصر نفوذاً في بلاده ويجعل نائبه في بلاده تحت تصرفه يأتمر بأمره وينتهي بنهيه إنما يدل بذلك على وجود علاقات ودية وتجارية إلى أوسع مدى ممكن ولا أدل على مشايعة شارل لبيبرس من عبارته في رسالته المتقدمة كما أن بيبرس كان حريصاً على هذه العلاقات يدلنا على ذلك رده على شارل حين استشفعه في الفرنج الساحلية [2] .

وقد كانت لمرسيليا وهي تابعة لأملاك شارل [3] جالية تجارية بالبلاد المصرية تباشر أعمالها التجارية تحت ظلال العلاقات الودية بين البلدين ولكن حدث في سنة ٦٧٠هـ / ١٢٧٢م حادث كاد يؤثر فجأة في العلاقات التجارية القائمة بين مصر ومرسيليا خلاصته أن فرنج مرسيليا أو كما يسميهم العيني الفرنج المرسيلية وكذلك ابن الفرات [4] ، قبضوا في البحر على مركب آتية من بلاد القرم تحمل رسل ملك التتار إلى سلطان مصر وكان معهم الترجمان الذي وجهه للقائم في البحر السلطان بيبرس وحمل هؤلاء جميعا أسرى إلى عكا فلما بلغ السلطان ذلك خاف أن يتقربوا بهم إلى الملك ابغا أيخان المغول بفارس فطلبهم من الفرنج فأطلقوا رسول السلطان واعتذروا عن الباقين بأنهم من غير رعايا السلطان ولم يؤخذوا في بلاد الصلح فأغتاظ السلطان وحنق على المرسيلية في جميع الثغور فكانت نتيجة ذلك أن حملوا إليه الرسل وما معهم من ولم يأخذوا منهم شيئًا [5] .

وبهذا العمل انتهى الخلاف بين مرسيلية إحدى أملاك شارل أنجو ومصر وعادت الصلات التجارية بينهما سيرتها الأولى أما مدينة منبليبة فقد كانت لها صلة تجارية بمصر وكان لها في الإسكندرية جالية تجارية قبل منتصف القرن الثالث عشر ومما هو جدير بالملاحظة ويظهر أن جاليتها التجارية في الإسكندرية كانت خاضعة أيضًا لأرجون ولكن حدثت فترات لم تكن فيها هذه الجالية خاضعة لأرجون ولكنها على الجملة كانت فترات قصيرة وقد كانت قناصل منبليبه في الإسكندرية يعينون باسم ملك أرجون وفي سنة ١٢٦٧م أرسل جايم الأول إلى الإسكندرية اثنتين من أغنياء منبليبه ومعهم مركب تجارية

---

(١) النويري نهاية الأرب جـ٢٨ ورقة ٢٨ .
(٢) العيني عقد الجمان جـ٢٠ ورقة ٥٧٤ .
(٣) ابن الفرات نهاية الأرب ٢٨ ورقة ٢٨ .
(٤) ابن الفرات المرجع السابق ذكره نفس الصفحة .
(٥) ابن الفرات المصدر السابق ذكره نفس الصفحة .

لمفاوضة السلطان في بعض الشئون التجارية لرعايا ملك أرجون ومع هذا فقد كان محرمًا عليهم أن يبيعوا للمسلمين السفن أو الخشب الذي يستعمل في بنائها وقد أنذرهم البابا جريجوري العاشر في سنة ١٢٧٢م وكذلك أنذر أغنياء ناريون، وهذا يدل على أن بلدة ناريون كانت تتعامل مع مصر منذ الحروب الصليبية، ويقول ابن سعيد المتوفى ٦٧٣هـ وصاحب كتاب "المغرب في حلى المغرب" ونقل عنه أبو الفد أنه كانت توجد صلة بين إنجلترا والإسكندرية عن طريق ناريون هذه، فقد كانت إنجلترا ترسل تجارتها مثل الصفيح والنحاس وغيرها يمر إلى بردو، ومن بردو إلى طولون بطريق نهر الجارون ومن طولون على ظهور الدواب إلى ناريون ومن هناك على السفن إلى الإسكندرية وهذه السفن التي كانت تحمل تلك البضائع إلى الإسكندرية كانت مربونيه [1] ، ومنذ أن انتقل البابوات إلى افنيون سيطروا إلى حد كبير على المدن التجارية في جنوب فرنسا ومن أشهر هذه المدن مرسيليا وناريون.

ونجد لهذه المدون علاقات تجارية مع مصر في ذلك الوقت وحدث في سنة ١٣٢٢هـ أن مر الراهب سيمون سميونيس بالإسكندرية في طريقه إلى بيت المقدس للحج فوجد في الإسكندرية مؤسسات قطلونية وجنوا وبندقية وإلى جانبها مؤسسة مرسيليه وفي أثناء سفره سنة ١٣٢٣م علم أن وجيها من أعيان منبليبه اسمه جويوم بنسمان قد توسط لدى السلطان الناصر محمد في فتح كنيسة القديسة ماري بمصر القديمة، وجويوم بنسمان من التجار ووكل إليه أمر الدفاع عن المصالح المسيحية في مصر من سنة ١٣٢٧م – ١٣٢٩م باسم ملك فرنسا شارل أيل وخليفته فيليب السادس وقد طلب تصريحًا من البابا يوحنا الثاني والعشرين للاتصال بمصر واصطحب تجار قطلونيين وآخرين من جنوب فرنسا انتهزوا تلك الفرصة فحملوا كثيراً من البضائع لبيعها في مصر [2] .

ويقول الأستاذ هايد أن لدينا ما يدل على أن تجار مرسيليا وغيرهم من الفرنسسين الذين أقاموا في الإسكندرية "أتجروا مع مصر وهم الذين أبلغوا السلطان بالتدابير التي تعد للقيام بحملة صليبية ضده وأفشوا ما دار في ليون بين فيليب والبابا كليمونت الخامس بل أنهم سلكوا سبيلاً عمليًا منتجًا فسارعوا إلى إصدار المواد الحربية والرقيق إلى مصر، وهذا هو السبب في أن أصدر الملك منشوراً في ٢٨ أغسطس سنة ١٣١٢م يجدد فيه تحريم

---

(١) هايد التجارة جـ٢ ٣٥.

(٢) هايد المرجع السابق ذكره جـ٢/ ٣٥.

الاتصال التجاري بمصر ويوبخ المسيحيين الذين يقومون بهذه العمليات جريا وراء الربح المادي [1] . على أن هذه الجملة التي كانت تريد فرنسا إرسالها إلى مصر لم يقدر لها أن تغادر أرض فرنسا فقد اشتركت في حلف حربي ضد الأتراك العثمانيين وقد انتصرت جيوشها في هذه الحرب وشجعها هذا الانتصار على الشروع في الجملة ضد مصر وأرسلت رسلها إليها لتبسط المطالب الفرنسية قبل إنفاذ الحملة فعلاً [2] .

وتتلخص مطالب فرنسا التي عرضتها على مصر في طلب القدس وبلاد الساحل وميناء قيسارية أو عسقلان على أن يكون للسلطان نصف دخل تلك البلاد، ويكون له وال بها، وتدفع فرنسا مقابل دخل نصف البلاد الأخرى مائتي ألف دينار وتتحف بالهدايا والتحف سنويًا وقد شجع بعض كبار النصارى المصريين الذين صاروا رؤساء في الدولة هذا المشروع الفرنسي وقالوا "هذا مال جليل معجل ثم ماذا عسى أن يكون منهم وهم نقطة في بحر وحصاة في دهناء" وقد حفز هذا الميل من جهة النصارى بعض المسلمين وعزموا على معارضة المشروع منهم والد القلقشندي وكان حاضراً وقت أن عرض رسل فرنسا مطالبهم على السلطان الناصر محمد —ولكن السلطان كفى الفريقين مؤنة الكلام إذ قال للرسل "والكم صارت لكم السنة تطلبون بها القدس والله ما ينال أحد منكم منه ترابه إلا ما تسفيه الرياح عليه وهو مصلوب" وردهم أقبح رد ولم يقرأ لهم كتابا ولا رد عليهم سوى هذا جوابا [3] ثم شغلت فرنسا عن مصر بهجوم إنجلترا عليها في حرب المائة عام [4] . والذي يهمنا أن أولئك الفرنسيين الذين كانوا يتجرون مع مصر والذين أخبروا [5] مصر بما كان يدير ضدها من جهة حكومتهم وسارعوا بإمدادها بمواد الحرب إنما كانوا يقصدون بذلك أن تذكر لهم مصر هذا الصنيع الجميل فتكون لهم الخطوة عندها وتؤكد الصلة التجارية بينهم وبينها. ومصر من جانبها حريصة على تنمية العلاقات التجارية، فبواسطة الدخل التجاري لمصر أمكنها أن تكون إمبراطورية عظيمة وحضارة خالدة.

---

(١) المقريزي السلوك ٢/ ٣١٩.
(٢) هايد التجارة ٢/ ٣٤.
(٣) القلقشندي صبح الأعشى ٨/ ٣٦-٣٧.
(٤) المقريزي السلوك جـ٢ ٣١٩.
(٥) النويري نهاية الأرب جـ٣١ ورقة ١٠٤.

ولم تسعفنا المصادر والمراجع بالسير بالعلاقات المصرية الفرنسية إلى أبعد من هذا وبعد الجهد نكتفي بما قدمنا .

الفصل الرابع

مصر والإمبراطورية الألمانية

الإمبراطور فردريك إمبراطور صقلية [1] وألمانيا (١٢١٢م ـ ١٢٥٠م) كان الإمبراطور هذا من أبطال الحروب الصليبية وفي عهده كانت تعد العدة لحملة صليبية تبدأ في سنة ٦٢٧هـ / ١٢٢٩م ولكنا نجد فردريك يلجأ إلى سياسة قوامها التحبب إلى السلطان الملك الكامل ولعل سياسته هذه وإن كانت في نظر الأوروبيين تعتبر ضعفًا إلا أنها من وجهة نظر المهتمين بالشئون التجارية تعبر سياسة صالحة لإنهاض التجارة بين مصر والفرنج أكثر مما لو توجه فردريك لغزو شواطئ مصر لأنها محاولة محفوفة بكثير من الخطر وليس بين أيدينا إلا كلام المقريزي عن المفاوضات بين فردريك الثاني والملك الكامل طلب فيها الإمبراطور من السلطان بعض الامتيازات التجارية.

والحقيقة أن الإمبراطور إنما قدم إلى عكا في سنة ٦٢٥هـ باستدعاء الملك الكامل له وكان قصد الكامل أن يشغل سراً أخيه المعظم فاتفق موت المعظم في ذلك. ولما وصل الإمبراطور إلى عكا بعث رسوله إلى الملك الكامل برسالة مؤداها أنه كان من الخير والمصلحة أن يبذل السلطان كل شيء حتى لا يخرج إليهم الإمبراطور وأشار الرسول إلى ما كان قد بذله المسلمون لنائب الإمبراطور في زمن حصار دمياط إذا أعطوه الساحل كله وأطلقوا الحقوق بالإسكندرية ولكن لم يتم ذلك لانتصار المسلمين فجدد الإمبراطور في هذه المرة المطالبة بما كان قد بذل لنائبه وهنا نجد المقريزي يشير إلى تحير الملك الكامل إزاء مطالب الإمبراطور فلا هو استطاع دفعه ولا محاربته لما سبق بينهما من اتفاق وانتهى الموقف بأن راسله السلطان ولاطفه [2].

هذا كل ما نجده في المصادر والمراجع العربية وهو لا يشفي غلة المؤرخ في تاريخ التجارة، لأن المفاوضات انتهت بعقد معاهدة أشير فيها إلى تسليم القدس للنصارى مع بقاء سلطان المسلمين السياسي فيه ولم تشر المصادر إلى شيء من الامتيازات التجارية مثل إطلاق الحقوق أو تخفيضها في الإسكندرية ورشيد وغيرها من موانئ مصر ولكن الثابت يقينًا هو أن المسائل التجارية كانت موضع مناقشة بين الإمبراطور والسلطان فإذا

---

(١) السيد الباز العريني: تاريخ الإمبراطورية البيزنطية ١٥٤. القاهرة ١٩٦٣م.

(٢) المقريزي السلوك جـ١ ق١ ٢٢٨ – ٢٢٩.

كان الكامل قد أجاب الإمبراطور إلى تسليم القدس للنصارى مع ما فيه من إثارة لشعور المسلمين وتفريط في حقوقهم وإذا كان قد سلم أيضًا بإعطاء تبيين وأعمالها للإمبراطور بعد عقد هذه المعاهدة بناء على طلب الإمبراطور فإننا نستطيع من هذا المسلك أن نفترض من غير أن يكون بين أيدينا نص صريح في هذا بأن الكامل قد بذل لرعايا الإمبراطور في مصر بعض الامتيازات التجارية التي لا نستطيع أن نحدد مداها أو نقرر طبيعتها، ويروي لنا المقريزي أن الإمبراطور صرح بأنه يسره أن يسمع أصوات المؤذنين للصلاة أثناء وجوده في القدس، ويشير الأستاذ روبنسون إلى أن فردريك الثاني الذي حكم من ١٢١٢م إلى ١٢٥٠م كان قد نشأ في صقلية ولذلك كان اهتمامه بأملاكه الجنوبية أكثر من اهتمامه بألمانيا ويجاوز هذا إلى القول بأنه تأثر بالثقافة الإسلامية التي كانت لا تزال آثارها باقية في صقلية في ذلك الوقت وأنه حرر نفسه من كثير من أراء عصره ورماه أعداؤه بأنه كان زائفًا عن النصرانية وأنه كان يؤمن ويعلن بأن موسى وعيسى ومحمد كلهم رسل من عند الله.

ولدينا قرينة أخرى متأخرة من الناحية الزمنية تدل على أن المعاهدة بين فردرك "فردريك" والكامل كانت بها نصوص تجارية. ففي سنة ١٢٩٠م حاول الملك الفونس ملك أرجون أن يعقد معاهدة سلم ومودة مع السلطان قلاوون فأرسل رسله إلى مصر وأراد هؤلاء الرسل أن تكون المعاهدة على مثال المعاهدة القديمة التي عقدت بين الكامل وفردريك "فردرك" ولكنا لا ندري إلى أي حد كان التشابه بينهما ولا شك أن الحالة كانت قد تغيرت بمضي هذه المدة مما يستلزم حذف بعض النصوص وإضافة أخرى وتنص معاهدة سنة ١٢٩٠م على أن يسمح ملك أرجون لرعاياه أن يصدروا إلى مصر الخشب والسلاح والحديد ويسمح كذلك بأن تكون المعاملات بين رعيته وبين المسلمين في الأقطار الإسلامية وفقًا للشريعة الإسلامية وإذا كان فردرك الثاني كما أشرنا له اتجاه إسلامي أو متأثر بالثقافة الإسلامية فربما أن يكون هذا النص في معاهدة أرجون سنة ١٢٩٠م قد تأثر بنص يشابهه في معاهدة الكامل وفردرك وفي المعاهدة بين أرجون ومصر لا نجد ذكرًا لتخفيض الحقوق الجمركية أو المسامحة ببعضها بل على نقيض ذلك نجد أنه اشترط على الأرجونيين حين وصولهم إلى مصر وحين خروجهم أو عبورهم بالإسكندرية ودمياط وغيرها أن يدفعوا كل الحقوق المفروضة كاملة وفقًا للمقررات الرسمية المعمول بها مادة ١٨ من المعاهدة وعلى الجملة فإن العلاقة الودية بين فردرك الثاني والملك الكامل وأبنائه وخلفائه من بعده كان لها أثر كبير في تسهيل مهمة تجارة

الفرنج في مصر حتى أن فردرك نفسه عنى بتجارة مصر، وكان يتاجر معها لحسابه الخاص فأرسل سفنه الخاصة إلى الإسكندرية سنة ١٢٤٢م و ١٢٤٣م وكانت تحمل زيتًا ونبيذًا وجبنًا وعسلاً وغير ذلك من البضائع وكانت تسمى إحدى هذه المراكب "نصف العالم" لسعتها وضخامتها وكثرة بحارتها الذين كانوا لا يقلون عن ثلاثمائة رجلاً أو أكثر من هذا أن العلاقة الودية بين فردرك والسلطان جعلت فردرك يهتم بتجارة الهند ويرسل رسله لتنظيمها في هذه البلاد البعيدة [1].

وظلت هذه العلاقة الودية قائمة بعد فردرك تحت حكم منفرزد وكزرادين فشجع على أن تمضي التجارة في مجراها الهادئ بين مصر وبلاد الإمبراطورية الألمانية [2].

والحقيقة أن موت فردرك يعتبر ختامًا لإمبراطورية العصور الوسطى اللهم إلا تلك الفترة التي انتخب رودلف أمير هسبورج سنة ١٢٧٣م وبرغم أن ملوك ألمانيا ظلوا يلقبون أنفسهم بلقب الإمبراطور فإن القليل منهم من حمل نفسه مؤونة الذهاب إلى روما ليتوجه البابا. كذلك لم تبذل محاولات جدية لفتح البلاد الإيطالية التي ضحى في سبيلها أتوا الأعظم وفردرك بربرسا وخلفاؤه بحيث ضعف ألمانيا وانقسمت ولم يكنن لملكها سلطان فعلي بل ولم تكن له عاصمة وحكومة منظمة وما لبث ألمانيا أن صارت في منتصف القرن الثالث عشر دولاً صغيرة مفككة هي وإيطاليا ولم يعد هناك أمل في أن تتوحد كما كان الحال في انجلترا وفرنسا بل صارت هذه الإمبراطورية مكونة من دوقيات ولسقفيات وإمارات ومدن حرة تجارية لكل منها استقلالها على حساب الإمبراطورية الضعيفة وأتيح للمدن الإيطالية أن تصير حكومات مستقلة تتصل بغيرها من الدول على أنها دولة ذات كيان محدود ثم كانت هذه المدن الإيطالية مهد النهضة الثقافية المدنية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر. وها هي البندقية وفلورنسة برغم صغرهما كانتا من أعظم وأهم الدول الأوروبية، أما البابا فقد كان في وسط شبه الجزيرة يدير أملاكه ولكنه فشل في إخضاع هذه المدن التجارية العظيمة لسلطانه وبقيت نابلي في الجنوب زمانًا تحت حكم الأسرة الفرنسية التي استدعاها البابا إليها بينما خرجت صقلية إلى أيدي الأسبان.

---

(١) هايد التجارة ١/ ٤٠٦ – ٤٠٧.

(٢) المقريزي السلوك ١/ ١/ ٢٢٣.



الباب الثالث

الفصل الأول

البندقية

يبدأ تاريخ البندقية التي تعتبر أشهر المدن الإيطالية إلى القرن الخامس الميلادي حين كانت مكونة من أكواخ يعيش فيها كوم هاجروا إلى أحراش الأدرياتيك فارين من وجه الهون بقيادة أتلا، وبمرور الزمن نجد هؤلاء المهاجرين يوسعون رقعة بلادهم حتى سيطروا على الساحل وعلى مياه البحر الأبيض الشرقية كما كانت قرطاجنة قد سيطرت من قبلهم على غرب البحر الأبيض المتوسط في الحروب البونية الأولى، ونجد أهل البندقية قبل الحروب الصليبية يتصلون بالشرق بصلات تجارية واسعة.

وبلغت البندقية ذروة مجدها وقوتها في القرن الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وكانت تقيم في كل عام مهرجانًا عظيمًا يطلق عليه "عرس الأدرياتيك" تعلن فيه سيطرتها على البحر ويلقي بهذه المناسبة خاتم في البحر رمزًا إلى سيطرتها عليه وارتباطها به، وأصل هذه العادة أنه في سنة ١١٧٧م أهدى البابا إسكندر الثالث إلى دوق البندقية خاتمًا اعترافًا بخدمات البنادقة للبابوية وقال له وهو يقدم له الخاتم "خذ هذا رمزًا لسيطرة البندقية على البحر واحتفل في كل سنة بتزويج البندقية للبحر أنت وخلفاؤك على كر الدهر والأيام حتى يعلم الناس جميعًا أن البحر في يد البندقية وأنه خاضع لها خضوع الزوجة لزوجها، وكان هذا الاحتفال من أهم مظاهر الابتهاج في القرون الوسطى.

وسوف ألقي الضوء في هذا الفصل من الكتاب على علاقات البندقية بمصر من الناحية التجارية في الوقت نفسه الذي كانت فيه البندقية في مقتبل مجدها، أما اضمحلال البندقية فيرجع إلى القرن الخامس عشر الميلادي معنى ذلك أن فتوحات الأتراك العثمانيين في هذا القرن قد توسع في كثير من البلاد التي ملكتها في شرق الإدرياتيك كما أن كشف العالم الحجيج على يد كرستوف كولمبس وكشف طريق بحري إلى الهند على يد فاسكودا جاما ضربها في تجارتها الضربة القاضية لأنه منذ ذلك الوقت انتقلت تجارة الشرق من البحر الأبيض إلى موانئ المحيط الأطلسي وضاعت أهمية البندقية التجارية [1].

---

(١) مايرس التاريخ العام ٤٣٤ – ٤٣٥.

وبرغم أن نصوص المعاهدات التي عقدها صلاح الدين مع رسل المدن الإيطالية الهامة مثل جنوه والبندقية قد فقدت ومع ذلك لدينا أخباراً كثيرة تدل على أن العلاقات التجارية بينها وبين مصر في عهد صلاح الدين كانت قائمة. ففي سنة ٥٧٣هـ / ١١٧٧م نجد حاكم البندقية الدوق سبستيانوزياني يعقد معاهدة سلام مع صاحب بابليون "مصر" ونجد إشارة أخرى تعد قرينة على وجود الصلة التجارية ذك أنه كان يوجد بين الأسرى الذين وقعوا في يد المسلمين عند فتحهم المدن الشامية كعسقلان وغيرها خمسمائة من النصارى وجههم السلطان إلى الإسكندرية في خريف سنة ٥٨٣هـ / ١١٨٧م وسمح لهم بالإبحار إلى بلادهم على سفن أوربية، وكان هذا الفصل ضمن موسم العلم التجاري التي كانت ترسوا فيه مئات المراكب التجارية بالإسكندرية. وقد رفضت هذه السفن أن تحمل الأسرى لأنهم لا يملكون الزاد [1] الذي يوصلهم فضلاً عن الآجرة التي يجب عليهم دفعها مقابل نقلهم. وهنا نجد حاكم الإسكندرية يصر على نقلهم فعمد إلى طريقة غريبة فأخذ رفات السفن واحتجزها غيره حتى يتعهد بنقلهم إلى الشاطئ الأوروبي ويتعهدوا كذلك بحسن معاملتهم أيضًا وهذه الطريقة كان يستخدمها حاكم الإسكندرية [2] لإرغام السفن التجارية على تأدية ما عليها من حقوق "ضرائب" [3].

هذه الحادثة يمكن أن تدل على أن الصلة التجارية كانت قائمة بين مصر والمدن الإيطالية لوجود السفن التجارية بمرفأ الإسكندرية وفي شتاء هذه السنة أيضًا سنة ٥٨٣هـ / ١١٨٧م وجد بمرفأ الإسكندرية سبع وثلاثون سفينة آتية من جنوه وبيزا والبندقية، ونرجح أن هذه السفن فضلت أن تقضي فصل الشتاء بمصر لأعمال تتصل بالتجارة وقد يكون مناخ مصر الجميل هو الذي أغراهم بالبقاء ذلك لأن فصل الشتاء لم يكن صافي للملاحة البحرية لاضطراب البحر وهياجه وأن موسم العمل التجاري إنما كان في فصول الربيع والصيف والخريف وأن البحر كان يقفل في شهر هاتور ويستمر البحر مقفلاً حتى شهر برمهات ففيه تجري المراكب والسفرية في البحر الملح إلى ديار مصر من المغرب

---

(١) المقريزي الخطط ٢/ ٣٤ – ٣٦.
(٢) ابن الأثير الكامل في التاريخ ١٢/ ٣٦.
(٣) ابن شداد سيرة صلاح الدين الأيوبي ٢٢٨.

والروم، ويتهم فيه بتجريد الأجناد إلى الثغور كالإسكندرية ودمياط وتنيس ورشيد، وفيه كانت تجهز الأساطيل لحفظ الثغور [1] .

من هذا يتبين سبب قلة السفن التجارية التي كانت بالإسكندرية في الشتاء ذلك لأن التجار كانوا يقضون الشتاء في بلادهم إلا القليل منهم والحادثة تدل على وجود الصلة التجارية كما ذكرت.

وفي سنة ٥٩٥هـ / ١٢٠٠م اجتمعت الجيوش الصليبية بالبندقية وكان قصدها الأول غزو البلاد الإسلامية مصر والشام وفي وسط هذا الاستعداد ذهب الأمير الكلسيس الذي طرد من القسطنطينية مستنجداً بصهره مليب دي سواب فانتهزت البندقية هذه الفرصة الذهبية لتزيد من نفوذها في القسطنطينية وجعلت من الفتن البيزنطية سبيلاً إلى تحقيق أغراضها وأطماعها التجارية الواسعة وفعلا تحولت الحملة الصليبية عن غرضها الأول ووجهت إلى القسطنطينية وكان للبندقية نصيب الأسد من هذه الغنيمة العظيمة فاستولت على مدخل البحر الأسود وبلاد غاليبولي وساحل الأدرياتيك وبحر إيجة وقسم من موره وكثير من جزائر سكلاديس وجزيرة كريت. وبذلك أصبحت البندقية تسيطر على البحر الأبيض والبحر الأسود وبذلك ضمنت لأسطولها التجاري مناطق تجارية لا ينضب لها معين هذا ما نراه سبب صرف الحملة عن مصر إلى القسطنطينية ويقول الأستاذ ميور [2] : أن سبب صرف الحملة عن مصر إنما هو العداء الكافئ بين الكنيستين الرومانية والإغريقية [3] .

ولعل الأستاذ ميور أدرك جانب البابا الذي بارك الحملة ولم يلاحظ الأصبح البندقي الذي وجه الحملة بمهارة إلى جانب أغراضه التجارية خاصة وأيًّا، كان ذلك السبب الذي صرف الحملة عن مصر فإن البندقية قد رمت عصفورين بحجر واحد فحققت أغراضها في القسطنطينية ودعمت صلاحيتها التجارية بمصر. وكانت النتيجة العلمية لانصراف النصارى عن غزو مصر أن رأت البندقية في هذا فرصة يجب اغتنامها سيما وقد زال عن الملك العادل خطر كان يهدد عرشه بمصر ذاتها وهنا نجد صاحب البندقية يبعث برسله وعلى رأسهم دندولو وميشيل في سنة ١٢٠٨م / ١٩ شعبان سنة ٦٠٤هـ يؤكد حقوق

---

(٤) المقريزي الخطط ٢/ ٣٤ – ٣٦.
(١) ميور تاريخ دولة المماليك في مصر ٢٥ ، ترجمة محمود عابدين وسليم حسن ١٠٨ – ١١٥ .
(٢) ابن الأثير الكامل في التاريخ ١٢/ ٧٩ .

البندقية التي اعترفت بها مصر وسواء كانت نجاة مصر من الغزو نتيجة لمساعي البندقية أو كانت نتيجة المصادفات فقد استغلت البندقية هذا الحادث لصالحها التجاري حين رأت من الملك العادل ميلاً إليها وتقديراً لمساعيها وإن تكن غير مقصودة، ونجد سفارات الود تتوالى بين الفريقين ونجد الملك العادل يعلن أن تجار البندقية يعاملون في كل أنحاء مصر وأملاكها معاملة ممتازة ويخفض الحقوق الواجبة على تجارتهم ويمنحهم مؤسسة أخرى في الإسكندرية. وبعد فترة نجد يكرر اعترافه بجميل البندقية في خطاب بعث به إلى حاكمها المدعو بطرس أرباني (١٢٠٥م – ١٢٢٩م) أعلن فيه أنه يفضل رعايا البندقية على رعايا الدول الأخرى ثم أن صاحب البندقية أرسل سفيراً جديداً إلى مصر اسمه بطرس أرباني [1] سنة ١٢١٧م لرعاية شئونها التجارية والقيام على مصالحها ولكنا نجد الأوروبيين لم يكتفوا من مصر بأن تظلهم وترعاهم وتكون مصدر خير عظيم لهم عن طريق التجارة في ظلال السلام المستقر فكانوا يحقدون عليها سيطرتها على تجارة الشرق وزعامتها للإسلام وقوتها المهيبة الجانب فكانوا. . . يتربصون بها الدوائر رغم ما يعرفون عنها من اليقظة والحزم فقد حدث على ما رواه المقريزي أنه اجتمع بالإسكندرية ثلاثة آلاف تاجر من تجار الفرنج وقدمت بطسه "مركب كبيرة" إلى الميناء فيها من ملوك الفرنج ملكان فهموا أن يثوروا ويقتلوا أهل البلد ويملكوها فتوجه الملك العادل أبو بكر بن أيوب إليها وقبض على التجار المذكورين وعلى من بالبطسه واستصغى أموالهم وسجنهم وسجن الملكين وجرت خطوب حتى أطلق السلطان نسائهم ودعا إلى القاهرة [2].

وهذا الحادث الذي رواه المقريزي يدل على دلالة واضحة على سوء نية الفرنج فيما يتعلق بمصر وعلى أن ملوكهم وأمراءهم كانوا ينتهزون فرصة وجود تجارهم في الإسكندرية ويحاولون استغلالهم استغلالاً سياسيًا وليس هذا من الفروض التاريخية وإنما هو حقيقة واقعة يؤيدها حادث آخر وقع أثناء الحروب الصليبية في سنة ٦١٥هـ ـ ٦١٨هـ فقد أراد نصارى سوريا والغرب أن يستولوا على دمياط –مفتاح النيل- بل أنهم كانوا يطمعون في مصر كلها. روى أبو الفدا في تاريخه أن الفرنج ساروا من عكا إلى دمياط وأن العادل مات وهو يدفعهم عنها، واختلفت عسكر ابنه الكامل فقويت شوكة الفرنج وضايقوا دمياط ومع ما أبداه الكامل من الجلد في مدافعتهم فإن كثرتهم تغلبت واقتحموا

---

(١) هايد التجارة ١/ ٤٠٤.

(٢) المقريزي الخطط ١/ ١٧٤.

دمياط في ١٠ رمضان سنة ٦١٦هـ وتحصن الكامل بالمنصورة حتى وافاه المدد من الشام واشتد القتال بين الفريقين وطلب الكامل وأخوته الصلح بشروط مغرية فلم يقبل الفرنج تلك العروض السخية ظنًا منهم بأن الفرصة مواتية وثبت المصريون في الدفاع عن البلاد وأعملوا الحيلة لإيقاع العدو في قبضتهم وتم لهم ما أرادوا ففجروا النيل على قوات الفرنج فركب الماء معسكرهم وحالوا بينهم وبين دمياط فانقطعت عنهم الميزة والمدد فهلكوا جوعًا وطلبوا الأمان [1] .

ويزيد من أبى الفدا على ذلك أنه كان بين الفرنج نحو عشرين ملكا من كبار ملوكهم ويقرر الأستاذ أمارى أنه كان بين الفرنجة كثير من الإيطاليين من بنادقة وجنويه وبيازيه وهؤلاء الإيطاليون فرحوا بسقوط دمياط في أيديهم أول الأمر لا لأن هذا نجاح حربي ولكن لما يترتب عليه من العلاقات التجارية الممتازة مع مصر كما يشير "أمارى" أيضًا إلى أن الذين عارضوا بقوة في تسليم دمياط هم الإيطاليون وعلى الأخص البنادقة منهم [2] .

والواقع أن نجاح البندقية في تحقيق أغراضها وما استولت عليه من الأملاك ذات المواقع الممتازة واعتزازها بأسطولها الذي نقل الحملة الصليبية إلى القسطنطينية كل ذلك شجعها على الطمع في مصر لتستولي من وراء ذلك على تجارة الشرق كما كان لها المكان الممتاز في تجارة أوروبا والبحر الأسود لما وقع في يدها من الغنية البيزنطية فتمسكها بعدم تسليخ دمياط لا يثير عجبًا وقد استولى الفرنج على دمياط سنة وعشرة أشهر وحصنوها تحصينًا قويًا واتخذوها قاعدة لأعمالهم الحربية للاستيلاء على البلاد وقد استطاعت مصر أن تردهم على أعقابهم متكبدين خسائر كبيرة، وقد انتهى الموقف بالصلح لمدة ثماني سنوات [3] .

وتبودلت الأسرى من الجانبين وأطلق كلا الفريقين ما عنده من أسرى الفريق الآخر على أن هذا الحادث لم يمر بدون أن يترك أثر في نفوس الفرنج فاعتقدوا أن استيلائهم على الثغور المصرية أمر ممكن وكانت البندقية من أبرز هؤلاء وحين أخذ الإمبراطور فردريك يستعد لحملة الصليبية على البلاد المصرية حرم حاكم البندقية على رعاياه كل

---

(١) أبو الفدا المختصر في أخبار البشر ٤/ ١١٧ – ١٣٠ .
(٢) أمارى السياسة العربية ٤ .
(٣) المقريزي الخطط ١/ ٣٤٨ـ٣٥٣ .

معاملة مع مصر بحجة أنه قد جاء الوقت الذي تمتنع فيه البندقية عن التصدير لعدوها حتى لا تمكنه من الدفاع. وضعت تجار البندقية من تصدير الخشب والحديد والقار ومعدات الحرب عامة بل جاوز هذا إلى إصدار قرار مؤداه أن كل من يتعامل مع مصر تصادر ثروته ويوقع عليه عقاب شديداً كما حرم على المراكب أن تنقل إلى مصر بضاعة من بلد آخر أتقصد شواطئها ومعنى هذا أن البندقية اعتبرت مصر عدوه لها وعملت جاهدة على إضعافها تمهيداً للاستيلاء عليها واستمر هذا مرعيا بضع سنوات [1] .

وقد كانت هذه الحملة غريبة من بابها من الطرفين فالإمبراطور أقلع من أوروبا وهو مغضوب عليه من البابا رغم حملته الصليبية لاسترداد بيت المقدس والملك الكامل قد استدعاه ليسلمه إليه لتمرد أخيه الملك المعظم عليه وعند وصول الإمبراطور بعث إلى الملك الكامل بما يأتي "كان الجيد والمصلحة للمسلمين أن يبذلوا كل شيء ولا أبى إليهم والآن وقد بذلتم لنائبي من زمن حصار دمياط (٦١٥هـ ـ ٦١٨هـ) الساحل كله وإطلاق الحقوق في الإسكندرية وما فعلنا وقد فعل الله لكم ما فعل من الظفر وإعادتها "دمياط" إليكم ومن نائبي؟ إن هو إلا أقل غلماني فلا أقل من إعطائي ما كنتم بذلتموه له" . وبعد محاولات تم الاتفاق على أن يتسلم فردريك القدس على أن يبق بدون تحصين وعلى أن الحرم بما فيه من الصخرة والمسجد يكون للمسلمين وعلى أن يكون للنصارى شريط ضيق يوصل إلى عكا وكانت المعاهدة لمدة عشر سنين وخمسة أشهر وأربعين يومًا أولها ٢٠ ربيع الأول سنة ٦٢٦هـ [2] .

ورغم الجهد لم يتيسر لي الحصول على نصوص المعاهدة غير أن الأستاذ رينوه يشير إلى معاهدة عقد بين مصر وأرجون زمن السلطان قلاوون ويقول أن هذه المعاهدة كانت على مثال معاهدة فردريك والكامل وهذه المعاهدة التي عقدها قلاوون مع أرجون معاهدة سياسية وتجارية وهي كحلف بين أرجون ومصر فتقف أرجون مع مصر موقفًا واحد بالنسبة للأصدقاء والأعداء لا فرق بين جنس وجنس، وتتعهد بتصدير المواد التجارية إلى مصر وخصوصًا الخشب والحديد وما شابه ذلك [3] .

---

(١) هايد التجارة ١/ ٤٠٦ .
(٢) ابن الأثير الكامل في التاريخ ١٢/ ٩٧ .
(٣) انظر راينو ٥٦٤ – ٥٦٦ .

وقد كانت العواطف النبيلة التي تبادلها فردريك الثاني والملك الكامل مثار عجب المؤرخين على أن عمل كل من العاهلين لمي يرض قومه وإن كان قد أرضى المصلحة التجارية تلك التي تزدهر تحت ظلال السلام وقد كانت هذه تتأثر إلى حد الانقطاع أبان إعداد الحملات على مصر واشتباك الفريقين في الحرب فكان الأوروبيون يقطعون علاقاتهم التجارية مع مصر رجاء ضعفها والتغلب عليها كما كانت مصر تنظر إلى تجارهم كأعداء طامعين في بلادهم ولكن هذه الحالة كانت كسحابة صيف لا تلبث أن تزول فتعود العلاقات التجارية بين الطرفين.

سيرتها الأولى وفيما عدا هذه الكلمة العامة لم تسعفنا المصادر والمراجع في تحديد علاقة مصر بالبندقية تحديداً دقيقًا منذ حملة فردريك سنة ٦٢٦هـ حتى زمن الملك الظاهر بيبرس البندقداري. وفي عهد بيبرس تجد العلاقات التجارية بين مصر والبندقية قائمة تسير في مجراها العادي بل نجد الأستاذ دبي ينقل لنا من المحفوظات والوثائق الأوروبية أن معاهدة بين سلطان مصر الملك العادل وبين البندقية في سنة ٦٦١هـ / ١٢٦٢م ويقول أن بعد مدة قصيرة عقدت معاهدة أخرى وبمراجعة ألقاب السلطان بيبرس الذي كان على عرش مصر في ذلك الوقت وجدنا أن من بينها لقب العادل فيكون هو المقصود في هذه المعاهدة وإن يكن مشتهراً بلقب الظاهر [1] ثم ينقل لنا بعض مواد هذه المعاهدة موضحًا أهم مطلب البندقيين قبلها أو رفضها سلطان مصر. وهي

١ـ أن يضمن السلطان الأمان لكل بندقي على شخصه وماله وسفنه في ذهابه وإيابه وإقامته.

٢ـ إلغاء ما جرت به العادة من أخذ البيع أو ما يوازيه على البضائع المشتراة أو المباعة.

٣ـ حفظ كل بضاعة يرهنها البندقيون وعدم التصرف فيها والسماح لهم بالتقاضي عند قاضي البر في حالات الاختلاف.

٤ـ السماح للمشتري بترك بضاعته في الجمرك أو حملها لبيعها في البلد ولا يؤخذ البنادقة بما يرتكبه القراصنة ضد المسلمين.

---

(١) أيبك كنز الدر جـ٨ ٩٤ – ٩٩.

٥ـ يعطي القنصل البندقي ثروة المتوفى من مواطنيه إلى أصحابها إذا اختلف البندقي مع مسيحي يفصل القنصل في النزاع بينهما أما إذا اختلف مع مسلم فإن قاضي البلد هو الذي يفصل في قضيتهما.

٦ـ توضع المؤسستان البندقيتان تحت حراسة مفتشين يكون لهما الحق في فتحهما وغلقهما حسب إرادتهما. وأجاب السلطان على هذا الطلب الأخير بأنه سينفذ ما جرت به العادة. ويظهر أن هذه الإجابة يفهم منها الرفض.

٧ـ أن يكون للبنادقة كنيسة وحمام لا يدخلهما غيرهما.

٨ـ وإذا أنقذ أحد البنادقة من الغرق فإنه يكون آمنًا على نفسه وماله، وإذا حدث ضرر لبندقي سمح له أن يرفع قصته إلى السلطان للنظر في أسباب الشكوى.

٩ـ أما فيما يتعلق بالأحجار الكريمة على اختلاف أنواعها وبالفلفل وبالفراء الأبيض والرمادي وأنواع الفراء الأخرى فلا تدفع عليها إلا الحقوق الجمركية العادية ولا تدفع عليها حقوق إضافية أخرى ويظهر أن السلطان لم يجبهم إلى هذا الطلب.

١٠ـ السفن التي لا تبيع حمولتها لها أن ترحل إلى حيث تشاء ويعلق الأستاذ دبي بعد نقل هذه المواد بأنها شملت كل ما كان يأتي منه البنادقة وأنهم جاءوا بكل ما أثار الخلاف بينهم وبين عمال السلطان في الماضي. وعلى الجملة فوجود مثل هذه العقود دليل على انتظام التجارة بين مصر والبندقية في ذلك العهد، وقد بحثنا في المصادر والمراجع العربية المختلفة عن رأي ذكر لهذه المعاهدة فلم نظفر بشيء مطلقًا فاكتفينا بنقل أخبارها من المراجع الأوروبية التي بين أيدينا أنه بمقتضى تلك المعاهدة التي ذكرنا بعض مواردها الهامة والتي أزالت المتاعب التي كانت تشكو منها البندقية وسهلت بموجبها العمليات التجارية بينها وبين مصر فإن العلاقات التجارية بينها وبين مصر فإن العلاقات التجارية ظلت مرعية الجانب من الطرفين حرصًا منهما على ما تدره التجارة من الدخل المغري إلى سقوط عكا وكان سقوطها من الحوادث البعيدة الأثر فقد ضربت آمالهم في الكيد وقضت على كل رجاء لهم في استرجاع الأرض المقدسة كما أشرت بالعلاقات التجارية ومع هذا فلدينا ما يدل على وجود الصلة التجارية بين البندقية ومصر، ويقول الأستاذ هايد "أننا لا نستطيع أن نقرر هل انقطعت الصلة التجارية بين مصر والبندقية أم ظلت قائمة،

ويقول إن المصادر لا تساعدنا [1] في هذا، ولكن بالبحث في تجارة البندقية مع مصر بعد سقوط عكا مباشرة نستطيع أن نقرر بقاء الاتصال التجاري بين البلدين في ذلك الوقت بدليل ما حدث سنة ٦٩٠هـ / ١٢٩١م بين البندقية وسلطان مصر، إذ حضر رسول دوق البنادقة مع بعض رسل الفرنج الآخرين يحملون هدايا إلى السلطان ويطلبون الإفراج عن البنادقة الذين اعتقلهم السلطان الأشرف خليل في مقابل من قبض عليهم من المسلمين في البحر ويتعهدون بأن يدفعوا سبعين ألف درهم تعويضًا لتجار المسلمين عما أصابهم من الخسائر فأجيب الرسول إلى ما طلب وتوجه إلى الإسكندرية وأطلق السلطان سراح تجار البنادقة الذين كانوا قد اعتقلوا بالقاهرة وسافر الجميع وكتب أمان شريف للتجار البنادقة والبيازنة والجنوية والكتلانيين "القطلونيين" وغيرهم بأن يترددوا إلى الثغور الإسلامية آمنين مطمئنين [2] .

وهذه الرواية تدل دلالة واضحة على أن هذا الأمان إنما قصد به استئناف النشاط التجاري بين مصر والمدن الإيطالية الذي أثر في مجراه النزاع على عكا تأثيرًا مؤقتًا لم يطل أمده، وإذا صحت رواية ابن عبد الظاهر من أن جماعة من المسلمين أخذتهم البنادقة في البحر ورد السلطان على ذلك بالقبض على بعض تجار البنادقة [3] .

ومما زاده الأستاذ هايد من أن رجال السلطان قد قبضوا على سفينة بندقية بعد سقوط عكا مباشرة محملة حملاً نفيسًا مكونًا من سبائك بعضها على حالها وبعضها قد ضرب نقودًا وأرسلت إلى الإسكندرية [4]، فإن هذا الأمان الذي أصدره السلطان للبنادقة وغيرهم يعتبر صلحًا عن كل ما سلف من التصرفات العدائية بين الفريقين في وقت الاستيلاء على عكا ونستطيع أن نرجح أن كل ما وقع من عداء بين مصر والفرنجة كان سابقًا لهذا العهد السلطاني وإذا فالعلاقات التجارية بعد سقوط عكا كانت قائمة بضمان من السلطان. بل نجاوز هذا إلى القول بأن سفن القسطنطينية وصقلية وفرنسا حملت إلى مصر في سنة ٦٩٤هـ كمية كبيرة من الغلال لسد حاجة البلاد التي نشأت عن نقص

---

(١) هايد التجارة ٢/ ٣٧.

(١) ابن عبد الظاهر الألطاف الخفية من السيرة الظاهرية ٤٤ .

(٢) ابن عبد الظاهر المصدر السابق ذكره نفس الصفحة.

(٣) هايد التجارة ٢/ ٣٧.

المنتجات المحلية لعدم وفاء النيل [1] . فإن البندقية من مدن إيطاليا كانت لاشك على اتصال بمصر في هذه الفترة اعتماداً على أمان السلطان الذي منحهم إياه في سنة ٦٩٠هـ على أنه إن كان حصل فتور في العلاقات التجارية لم يستمر ذلك طويلاً ففي سنة ٧٠٢هـ أي بعد سقوط عكا بأحد عشر سنة نجد البندقية تبعث بسفيرها بندقي إلى بلاط السلطان طالبًا تجديد الامتيازات القديمة وكان اسمه "جويدود كنالي" فوافق الملك الناصر الذي كان يجلس على عرض مصر في ولايته الثانية فأعطاه عهداً يؤكد فيه ما منحهم أياه قلاوون وقبل أن يعين "دكنالي" قنصلاً للبندقيين في الإسكندرية وأن يتنازل عن نصف الضرائب المفروضة على التجارة التي يحملها التجار البندقيون وكان من بين البضائع التي اتفق على تصديرها تلك المواد التي حرم على مسيحي الغرب بيعها للمسلمين وقد منح السلطان في هذا العهد جوائز لكل من يرسل تلك المواد إلى مصر [2] .

ويظهر أن تلك الفقرة لم تترأى اعتراض من السفير البندقي ولكن ربما لم يجد الفرصة التي تسمع له بذلك وبرغم هذا فقد كانت تلك الجمهورية تنفذ قانون منع تصدير المواد الحربية إلى مصر بدقة ونجد السفير الذي حمل هذا العهد حينما عين فيما بعد حاكمًا لجزيرة كريت بعد سنة من سفارته يساهم في تطبيق تلك القوانين التي كانت تحرم تصدير الرقيق للمسلمين فبعض الذين اشتروا من القسطنطينية ليوجهوا إلى مصر في مرورهم بجزيرة كريت على مركب جنوبه حجزهم جويد دكنالي وكان هذا الحادث يكون سببًا في نزاع حاد فقد طلب أمير الإسكندرية تسليم الرقيق فرفض طلبه فقبض على القنصل البندقي وفي سنة ٧٠٤هـ / ١٣٠٤م أرسل سفير بندقي اسمه جيوفني ليصلح ما فسد ويظهر أنه وصل غايته بمراجعة الوثائق التي أخذ منها ما تقدم نجد أنه في سنة ١٣٠٢م على سنة ١٣٠٤م عين قنصلان تيلو أحدهما الآخر في الإسكندرية وهناك حادثة أخرى تؤكد وجود قنصل بها ذلك أنه بين سنة ١٣٠٣م وسنة ١٣٠٧م ناقش مجلس الشيوخ البندقي ما يتعلق بالقواعد التي تتبع فيما يتعلق بالقنصل الذي يوجه إلى الإسكندرية ولكن نص المناقشة لم يصل إلينا للأسف ووجود هذا القنصل دليل على وجود جالية تجارية يدافع عن مصالحها وقد كان لدى القنصل المسمى "بانجرز يوبذييه" تسعة

(٤) العيني عقد الجمان جـ٢١ ورقة ١٨٠ .

(١) هايد المرجع السابق ذكره ٢/ ٣٧ .

موظفون إذ كانت المعاملة التجارية في ذروة نشاطها والمركب التجارية مسلحة وغير مسلحة كانت تبحر إلى الإسكندرية وإلى دمياط وتعود منها حاملة إلى البندقية منتجات مصر مثل التين والبلح وغير ذلك فضلاً عن أنها كانت تحمل مواد الشرق الأقصى الفلفل والزنجبيل والخشب الأحمر والدارصيني والعطور، وكان هذا التعامل قانونياً مادام لا يتصل بالمواد المحرمة بل أذيع منشور في تلك الفترة يحد زمن الإبحار وزمن التحميل ومدة الإقامة. ثم حاول البندقيون الاتصال بسورية بعد أن اندثرت وأهملت مؤسساتهم هناك وقبل أن تنتهي مصر من فتحة الجزء الشمالي من سورية طلب البندقيون امتيازات لرعاياهم الذي يريدون أن يذهبوا إلى هناك، وقد أجاب السلطان طلبهم سنة ٦٨٧هـ / ١٢٨٨م وأعلن أنه يتعهد بحمايتهم وحماية ثروتهم ولم يطلب منهم مقابل ذلك إلا دفع الحقوق العادية [1].

وفيما بعد حينما انتهت الدويلات الصليبية عملت البندقية على وصل الاتفاقات مع والي الشام من قبل مصر وبهزيمة نصارى الغرب بالساحل الشامي ضاعت أهمية عكا السياسية وحلت محلها صفد الواقعة شرق عكا بعد فتحها وقد حصنها الظاهر بيبرس بعد الفتح مباشرة ليجعل منها حصناً للإسلام [2].

وكان للأمير المقيم في تلك البلد "صفد" يحكم باسم السلطان شاطئ عكا وجزيرة من سورية حتى دمشق. ويذكر الأستاذ المؤرخ دبي أنه في سنة ٧٠٣هـ / سنة ١٣٠٣م عقدت البندقية مع مصر معاهدة سلام أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون جددت فيها الامتيازات التي منحها إياها الظاهر بيبرس وأضافت إليها أنه حينما يبيع البندقيون ذهباً أو فضة يجب على المشتري أن يؤدي الثمن فوراً وإلا تدفع الحقوق على ما يرسل لغذاء البنادقة وإذا باع أحد البندقيين بضاعة يحرمها المسيحيون واشترى بثمنها بضاعة من مصر وتصدرها فإنه يعفى من دفع الحقوق عليها وكل سفينة تصل إلى مرفأ في مياه مصر تمكن من التزود والسفر إلى حيث تشاء وإذا أسى إلى بندقي ورأى القنصل أن يرفع قصته إلى السلطان كان القاضي ملزماً بأن يسمح له بذلك امتيازات للبندقيين ولعل أغرب مادة في هذا العقد الجديد هي التي يطلب فيها البندقيون السماح لهم بالتصدير من غير دفع

---

(١) هايد المرجع السابق ذكره ٢/ ٣٨ – ٣٩.
(٢) المقريزي السلوك ٢/ ٥٤٧ – ٥٦٣.

الحقوق مر قد يكون التساهل من جانب مصر يرجع إلى رغبة السلطان في تشجيع تجار البندقية على حلب المواد الممنوعة كالخشب والحديد والسلاح والرقيق وذلك للحاجة إليها. . . وأما من الجانب البندقي فقد أشار المؤرخ البندقي المسمى –مارينو إلى ذلك فقال أن البنادقة أنفسهم هم الذين اقترحوا وأخذوا على أنفسهم توريد هذه المواد الممنوعة إلى مصر على شرط أن يصدروا بثمنها بضاعة من غير أن تدفع عليها الحقوق.

وليس الحافز على تقرير هذه المادة إلا تلك الأموال الغزيرة التي كانت تتدفق إلى جيورهم من جراء توريد تلك المواد الممنوعة وهم بشرهم أنهم إذا اشتروا بها بضاعة ولا تدفع عليها حقوق أضافوا إلى كسبهم الأول كسباً آخر وهذه المكاسب هي التي جعلتهم يغضون الطرف عن قوانين التحريم أو يهملونها ولا يحسبون لها وجوداً في معاهدتهم هذه وفي سنة ٧٠٤هـ جاء اثنان من البنادقة، اسم أحدهما فرنسسكوس فيمونوس واسم الآخر قسطنطين إلى نائب صفد المدعو شمس الدين سنفر من قبل حاكم البندقية الذي كلفهما برسالة شفوية وبعد أن استشار حاكم صفد شمس الدين سنقر السلطان الناصر محمد كتب أجابته في خطاب باللغة العربية أرسل إلى حاكم البندقية اشتمل هذا الخطاب على أن الرعايا البندقيين يباح لهم المجيء إلى فلسطين ويحميهم السلطان هم وثروتهم وإذا أراد زيارة بيت المقدس فإنه يضمن لهم ذهابهم ومجيئهم وإذا أراد بعضهم الإقامة فإنه يشملهم برعايته على أن البندقيين أرسلوا مراكبهم إلى سورية سنة ٧٠٠هـ / ١٣٠٠م واستولى القراصنة على أحدها أثناء عودتها ودار نقاش في مجلس الشيوخ البندقي انتهى إلى أن يسمح للمراكب التي تمر بقبرص أن تمر أيضاً بسورية وكل هذه الحوادث التي ذكرناها تدل على احتفاظ البنادقة على تجارتهم في أسواق مصر والإسكندرية، ومع ذلك فبين سنة وسنة ١٣١٣م و ١٣١٧م ظهر منشور من مجلس الشيوخ يرحم على مواطني البندقية أن يرسلوا تجارة إلى الأقطار التي يملكها السلطان، ولم يصل إلينا للأسف نص المنشور ولكنا من جهة أخرى نعلم أن مجلس الشيوخ أخرج الإسكندرية ودمياط من هذا التحريم وإذا كان الأمر كذلك فإن هذا المنشور لا يجد إلا إلى جزء ثانوي من ممتلكات مصر ولم يكن الغرض منه قطع الصلة بل ضمان سير السفن في الطريق الآمن إذ أن الذهاب إلى سورية في ذلك الوقت كان محفوفاً بالمخاطر بسبب الحرب بين مصر والتتار.

وفي الواقع كان الاتفاق الودي بين مصر والبندقية يسود علاقاتهما في تلك الفترة حتى أن أمير الإسكندرية أطلق كل السجناء الذين كانوا في حبسه، وكان يستقبل البندقيون استقبالاً وديًا وكثيراً ما كانت ترسل الهدايا من مصر إلى حاكم البندقية، وجدت روما في

ذلك ما يسوئها. فقد طلب حاكم البندقية من البابا أن يسمح للبندقيين بتصدير الذهب والفضة والصفيح والنحاس وبعض المنسوجات القطنية ومواد أخرى أوروبية معتمد في طلبه هذا على ما أعلنه البابا بنوا الحادي عشر شفويا وسمح إلى سفراءه أن يقدموا للبابا مبلغًا عظيمًا مقداره خمسة آلاف أيكو إذا سمحت روما بإجابة الطلب وذلك في سنة ١٣١٧م ولكن روما لم توافق وتشبثت برفضها وقررت أن كل من يتجر مع المسلمين يعاقب وحتمت أن ينصر على هذا في قوانين البندقية. ومن المعلوم أن تبعًا لما أعلنه لما أعلنه البابا كليمونت الخامس فالكنيسة تحرم كل شخص يتجر مع المسلمين وأن لا يمنح الفقراء لأي معترف يتجر مع المسلمين إلا إذا ضمن أن يعطى للكنيسة أو أن يوصى لها بمقدار من النقود يعادل تجارته التي تصدرها إلى المسلمين فإذا لاحظنا أن البندقيين كانوا يتاجرون مع مصر تجارة واسعة رأينا أن ما كانت تطلبه الكنيسة يبلغ مبلغًا عظيمًا من الثروة الشخصية وقد يعادل في بعض الأحوال ما كان يتركه الميت وكان الورثة يئبون تحت عبء هذه الأحكام الكنيسية القاسية ولا يؤدون أموال الكنيسة إلا بالقوة التي لا طاقة لهم بردها ولأجل أن يتغلب البابا يوحنا الثاني والعشرون على مقاومتهم أرسل رسولاً موكلاً بتسلم الأموال التي أوصى بها أو أودعت باسم الكنيسة كما أوكل إليه إعلان الحرمان ضد كل بندقي يتعامل مع المسلمين وكان قبل أن يمنحهم العفو يتأكد من إخلاصهم ومن تأديتهم ما تطلبه الكنيسة وقد أذاع سفير البابا المسمى "ترجا" كثيراً من الحرمانات ضد كثير من أغنياء البندقية. وهذا التدخل البابوي المريب في سياسة البندقية الاقتصادية عده البندقيون مغالاة لا يصح السكوت عليها. لذلك عقد اجتماع على رأسه حاكم البندقية وأرسلوا احتجاجًا إلى البابا يذكرون فيه أن تروجا "رسول البابا" تعدى حدوده فكلف البابا أحد كبار القساوسة ببحث الموضوع وقد أراد حاكم البندقية أن يكون هناك أساس هو إباحة التجارة مع المسلمين في كل مادة ليس من شأنها أن تغويهم حربيًا ولكن البابا –يوحنا الثاني والعشرون أعلن في سنة ١٣٢٦م أن ذلك الاقتراح زيغ عن دين الكنيسة وظل هذا التحريم مدة طويلة حتى أنه في سنة ١٣٥٠م وما بعدها وكان يجدد في أسلوب أشد وأقوى ولم تنته تكرار قرارات تحريم التجارة إلا في سنة ٧٧٢هـ حينما أبرم الصلح مع الفرنج [1] واضطر البابا تحت تأثير الظروف التي لم تعد

---

(١) المقريزي السلوك جـ٣ ٢٤٥.

تحمل تعسف البابا لا لشيء سوى مصلحته الخاصة وإن أضر ذلك بالآخرين وهذا لاشك يفسر لنا السر في سكوت مجلس الشيوخ عن مناقشة أي موضوع يتعلق بالتجارة مع مصر، ويوضح لنا السبب في تصريح السلطان بأنه منذ ثلاث وعشرين سنة لم يرى مركبًا واحدة من سفن البندقية في مياه الإمبراطورية المصرية.

وهذا التصريح السلطاني يلفت نظر المؤرخ المحقق ويجعله يتساءل هل من المستطاع أن تقطع العلاقات التجارية بين مصر والبندقية طوال هذه المدة والجواب على ذلك أنه لا غرابة في تصريح السلطان إذا علمنا أن البنادقة يستطيعون أن يعوضوا ما فقدوه من سوق مصر بأسواق أخرى مثل طربزون وتانا وأن الانقطاع الوقتي عن الاتجار مع مصر لم يكن يستلزم كنتيجة مباشرة العدول عن كل اتصال بها فقد رأى سيمون سيمونيه في الإسكندرية أثناء شتاء سنة ١٣٢٢م – ١٣٢٣م جالية تجارية بندقية وقنصلا بندقيًا ووجود هؤلاء في مثل هذه الظروف القاسية التي تحول دون الاتصال ببلادهم اتصالاً مباشرًا لا يمنعهم من الاتصال ببلادهم عن طريق البلاد التي لا تخضع لقرار التحريم البابوي مثل قبرص وأرمينيا الصغرى فكانت ترسل البضائع إليهما كقواعد اتصال ببلادهم ربما لبث البنادقة أن شعروا لشدة وطأة قرار التحريم سنة ١٣٤٣م فقد توترت العلاقات بينهم وبين أمير تانا وأدى ذلك إلى أن الطريق الشمالي الذي كانت تسلكه تجارة الشرق لم يعد صالحًا وفي نفس الوقت وقعت من الحوادث السياسة في فارس ما جعل طريق التجارة في هذه الجهات غير آمنين ولم يبق إزاء هذا إلا تحويل التجارة وتوجيها إلى الطريق الجنوبي عن طريق مصر وبعد فترة من حدوث النزاع بين البندقية وتانا أرسل حاكم البندقية سفيرين هما مارينو فليير وأندرييه كرنارووا إلى البابا كليمونت الخامس للدفاع عن مصالح البندقيين التجارية التي هي أساس حياتهم سيما وهذه الحوادث توشك أن تؤدي بالبندقية إلى الدمار فسمح البابا في ٢٧ أبريل سنة ١٣٤٤م أن يرسل في كل عام اثنتا عشر مركبًا إلى الأقطار المصرية بشرط أن لا تحمل تلك السفن من المواد الحربية شيئًا وهذا الإذن لمدة خمس سنوات فقط، ولم يمكن للبندقية أن تحصل على ذلك إلا بما بذلته من الأموال للبلاط البابوي وأرسلت مباشرة سفيرًا إلى القاهرة سنة ١٣٤٤م اسمه نيكوزنو وكان مكلفا بمفاوضة السلطان "الملك الصالح إسماعيل حكم من سنة ١٣٤٢م – ١٣٤٥م" ليحصل على امتيازات جديدة لصالح البندقية وقد أظهر السلطان استعداد وتقبل كثيرًا من رغبات التجار البندقيين في خطاب أرسله مع سفير يحث فيه

التجار على المجيء إلى الإسكندرية ودمياط مشمولين بالرعاية والحماية، وبعد وصول نيقولا زنو إلى البندقية أرسل سفير آخر اسمه إنجيلو سربي وفي عودته إلى البندقية كان يحمل خطاباً من الملك إسماعيل مؤرخاً ٦ أغسطس سنة ١٣٤٥م يجدد فيه السلطان وعده بأن يرحب بتجار البندقية ويسمح فيه للبندقية بأن تتخذ لها في الإسكندرية فحسب بل في كل مكان يحلو لها أن تتخذ فيه، قنصلاً وحينما سويت المسائل بين البندقية وبين البابا من جهة وبينها وبين السلطان من جهة أخرى أرسلت البندقية سفينتين في سنة ٧٤٦م / ١٣٤٥م تحمل إحداهما قنصلا ليقيم في الإسكندرية مزوداً بكثير من التعاليم التي كلفه بها مجلس الشيوخ وكان يتوقع أن تجري الأمور منذ تلك اللحظة مجراها العادي الطبيعي ولكن ذلك لم يكن إلا في الظاهر فقط إذ الأساس تحريم التجارة لا يزال موجوداً وأنه فيما عدا الحالات الاستثنائية التي كان يمنحها البابا فإن بلاط أفنيون كان يتمسك بشدة بهذا التحريم وفي الواقع كانت هناك أسباب معقولة لهذا الاتجاه ولتلك الشدة من وجهة النظر المسيحية فيما يتعلق بهذا التحريم كانوا يهتمون اهتماماً جدياً بإعداد الحملات لفتح البلاد المقدسة وكانوا في ذلك الوقت في صد وإضعاف العدو بأن يقطعوا كل أمل في حرب صليبية جديدة قد أخذ يضعف من يوم لآخر فإن بعض هؤلاء الذين كانوا من المتحمسين للتحريم مثل سانوتو القديم نصحوا منذ سنة ١٣٢٦م بالعدول عنه وبرغم هذا فقد تغاضى البابا عن كل تغيير أحدثه مرور الزمن ولم يصبح هذا من قبل البابا وبلاطه إلا عناده غير محمود وأنانية مذمومة ولم يكن الغرض منه غلا إكراه الدول التجارية على شراء الإذن لها بتسيير بعض سفنها التجارية وقد ضربنا مثلا لذلك وها نحن نسوق مثلا آخر هو العثور على وثيقة هامة هي إيصال يفيد أن مدير خزانة البابا قد تسلم مبلغ تسعة آلاف أيكو ذهباً في سنة ١٣٦١م وكان المرسل هو رئيس البندقية واعتبر هذا المال هدية للبابا نظير السماح للبندقية بهذا الاستثناءات يتجر فيها بعض الوسطاء الذين يبيعون الإذن لمن يدفع فيه أكبر ثمن.

ومن الأمثلة أن منح البابا انسونت السادس رخصة لشخص اسمه جرارد دي رتسلو فباعها هذا إلى بعض الجنويين وأمكن أن يشتري سكرتير حاكم البندقية نصف الرخصة بألف دوكا وكانت تلك الرخصة بمركبين فقط، بين أيدينا مثل آخر أعطيت فيه رخصة منحها البابا كليمونت السادس إلى قريبه جيوم روجيه أحد كبار الأغنياء في جنوب فرنسا

تلك الرخصة لنفسه فلابد من أن تنتقل إلى يد أخرى بطريق البيع وبيعت فعلاً في النهاية إلى حاكم البندقية.

ومع هذا الثمن الباهظ التي كانت تجبر الدول التجارية على تأديته فقد كان البابا يحتاط بأخذ التعهدات على أصحاب الرخص ويقيدهم بالإيمان المغلظة بأن لا ينقلوا المواد الحربية وأن يخضعوا لرقابة مندوب البابا على سفنهم كي يتأكد بنفسه من خلوها من المواد الحربية قبل إبحارها.

ولمي يكتفي البابا بأن البندقية استحدثت في قوانينها ما يحرم التجارة مع المسلمين بل كان يوجب الرقابة الكنيسة الشديدة.

وفي سنة ٧٦١هـ / ١٣٥٩م حصلت مخالفة فسحب البابا كل الرخص التي أعطيت لمصر وسورية وعلى الجملة كان الباباوات يعتبرون رخصهم قابلة للإلغاء وأن قانون التحريم التام كان يثار بين آونة وأخرى أما للمخالفة التي تحدث من تاجر من التجار وأما في أوقات النزاع الحربي بين المسلمين والمسيحيين وليس هناك مجال للتفصيل في ذكر كل الرخص التي منحت للبنادقة، ومن سنة ٧٦٦هـ / ١٣٦٤م كانوا يحصلوا بانتظام على إذن أو استثناء وفي بعض الأحيان كانوا يمنحون عدة رخص وكثيراً ما كانت تشتمل تلك الرخص على عدد كبير من السفن التي كان البندقيون يستعملون جهدهم وذكاءهم في شحنها بأكبر مقدار ممكن ولكن مع ذلك كانوا قانونيين في علاقاتهم مع البابا وفي نوع البضائع التي يرسلونها إذا كان البندقيون قد عرفوا بواسطة المال وبواسطة الكلام الطيب أن يذللوا الصعوبات الناشئة من قانون التحريم فإنهم لم يكونوا أقل مهارة في احتفاظهم بحسن العلاقة مع مصر والشاهد على ذلك . . . المعاهدات التي عقدت في سنة ٧٥٤هـ و ٧٦٣هـ / ١٣٥٥م و ١٣٦١م وكانت المعاهدة الأولى صورة طبق الأصل من معاهدة ١٣٤٤م وهي مصحوبة بخطاب يعلن فيه قاضي القاهرة إلى الأمير وإلى قاضي الإسكندرية رجوع البندقيين ويطلب منهما أن يرحبا بهم وإن يستقبلاهم استقبالا حسنًا. أما المعاهدة الثانية فإنها لا تختلف إلا ببعض تغييرات وبعض إضافات ليست لها أهمية ونجد الأستاذ دوبى يذكر أنه حدث بعد هذا حوادث سياسية حولت اتجاه البندقيين نحو البحر الأسود وساءت نياتهم نحو مصر فاشتركوا في حملة قبرص على الإسكندرية وبذلك انقطعت العلاقات التجارية بينهم وبين مصر إلى أن جددت في سنة ٧٩١هـ / ١٣٧٨م بمعاهدة جديدة شرطوا فيها أن يكون لهم سفير بالقاهرة وقناصل في الثغور وأن

يرفع العلم البندقي على مؤسساتهم [1] بعد فصلنا على قدر ما تسمح به المصادر والمراجع —علاقة البندقية بمصر في عهد الأيوبيين والمماليك البحرية نجد من الضروري أن ننظر نظرة عامة إلى أحوال التجار البندقيين في أوقات الحرب والسلام وما كان لهم من الامتيازات أثناء وإقامتهم في مؤسساتهم التجارية لا ننسى أن الحروب الصليبية التي كانت موجهة ضد مصر بالذات كانت تؤثر في سير التجارة تأثيراً مؤقتًا وليس من شك في أنها كانت تجعل الجاليات التجارية محرجة في علاقتها بمصر ولكن سرعان ما كانت تضع الحرب أوزارها فيستأنف التجار اتصالهم بمصر وتعود التجارة سيرتها الأولى.

أما الإجراء الذي كان يتخذه السلطان عند اقتراب الأساطيل الصليبية من المياه المصرية أن يضع الحوطة على كل الأجانب المقيمين في مصر وفي بعض الأحيان كان يعتقلهم فإذا انقضى الخطر وهدأت الحال أطلق سراحهم وأعاد إليهم أموالهم ومتاعهم فيشرعون من جديد في أعمالهم التجارية متمتعين في ظل السلطان بحرياتهم آمنين على كل ما يملكون وقد رأينا أن بعض البلاد الأوروبية كالبندقية كانت تقطع صلاتها التجارية بمصر في أثناء التمهيد للحملة ويطل هذا حتى تنتهي الحرب ثم تسير التجارة بعد ذلك في مجراها الطبيعي كما يتضح من دراسة المعاهدات بين الأوروبيين وسلاطين مصر وخاصة البندقية التي توجد في محفوظاتها اكبر مجموعة من تلك المعاهدات ونلاحظ أن الامتيازات التي حصل عليها البندقيون قد ذكرت بشكل واضح في المعاهدات التي عقودها منذ عصر الأيوبيين مع السلطان الملك العادل الأول والعادل الثاني والملك الصالح نجم الدين أيوب والملك المعز عز الدين أيبك وغيرهم من السلاطين في عصر المماليك البحرية

وقد مر بنا أنهم كانوا يملكون مؤسستين في الإسكندرية وكانت تتعهد إدارة المكوس بالعناية بهما ومراقبة شئونها وهاتان الموسعتان كان يتخذهما التجار دار الإقامة كما كانوا يخزنون فيها البضائع ولهم فيهما كنيسة باسم القديس ميشيل وحمام خاص بهم كما أنشأوا في إحداهما مخبزاً يمدهم بما يحتاجون إليه من الخبز.

وبرغم تحريم الخمر والأنباذ في البلاد الإسلامية بشكل عملي في كثير من عهود سلاطين مصر فقد كان يسمح بجلبها وبيعها في هاتين المؤسستين وكثيراً ما كان تجار البنادقة وغيرهم يتقدمون برغباتهم إلى السلطان فيحققها لهم ويؤكد لهم رغبته في راحتهم والإرعاء على مصالحهم، ومن أمثلة ذلك أن تقدمت جمهورية البندقية مرة

(١) المقريزي السلوك جـ٣ ١٠٤.

تطلب من السلطان أبطال سوق سمك كان يقام عادة في إحداهما فأسرع السلطان في إبطاله. وكان يترك للبندقيين أن يجددوا وفق مشيئتهم ساعات العمل والراحة التي تفتح فيها وتغلق المؤسستان ولكن فرض عليهم أن يعطلوهما ساعة صلاة الجمعة ويغلقوا أبوابهما ولعل هذا تحقيقًا لنص الآية الكريمة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾(سورة الجمعة: الآية٩)

وترك لهم أيضًا أن يجعلوا على كل مؤسسة ناظرًا [1] منهم، أما القنصل فقد كان المرجع لأفراد الجالية جميعًا يساعده ثلاثة موظفون يمتازون بالإعفاء من الحقوق [2]. حتى ولو طالت إقامتهم في مصر سنوات عديدة. وكان السلطان في كل سنة يجعل لقناصل الدول التجارية عشر مقابلات يستقبلهم ليعرضوا عليه مطالبهم ورغباتهم وقد خص السلطان البنادقة بأن لهم الحق في أن يوجهوا شكايتهم إليه مباشرة أو يكلفوا قنصل دولتهم برفعها إليه فيكتب القنصل قصصًا بما يتجمع لديه من الشكاوى ويرفعها إلى السلطان وكان من اختصاص القنصل فوق هذا يتسلم ثروة من يموت من البنادقة [3] .

ومن الغريب أن النصوص التاريخية والمعاهدات لا تلقي إلا ضوء ضئيلا على اختصاص القناصل في النواحي الإدارية ويبدو من بعض المعاهدات أنه كان هناك قناصل بمصر في مدن أخرى غير الإسكندرية لكنا لم نظفر بذكر أسمائها في كتب التاريخ ومن الرغبات التي حققها السلطان لرعايا البندقية أن سمح لربابنة السفن أن يقوموا بعملية الشحن والتفريغ وسمح للبنادقة أن يكون لهم مثل في الجمرك يعلن عن تجارتهم التي تصل إلى الميناء ويلاحظها طيلة وجودها في الجمرك كما خفف السلطان بعض القيود التي تتعلق بالمكس وأعفى الأحجار الكريمة والفراء الثمينة من الحقوق وكان البندقيون أحرارًا في بيع تجارتهم لمن يشاءون، كما ترك لهم الحق في أن يعودوا بتجارتهم إذا شاءوا وعلى الجملة فجميع المواد القانونية المتعلقة بمعاملة الحكومة المصرية لهم كان رائدها العطف والرعاية لمصالحهم.

---

(١) القلقشندي صبح الأعشى جـ٣ ٤٦٢.
(٢) المقريزي الخطط ٢/ ١٢٣.
(١) المقريزي المصدر السابق ذكره نفس الصفحة.

الفصل الثاني

جنوه

كانت جنوه تتجر مع مصر في العصر الفاطمي ولكن الوثائق المتعلقة بهذا العصر لا نجد لها أثر في كتب التاريخ العربي ولكنا نجد بعض الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع في محفوظات جنوه نفسها وخاصة عن الفترة التي تقع بين سنتي ٥٥٠هـ و ٥٦٠هـ أو ١١٥٥م إلى ١١٦٤م وفي هذه الوثائق توجد بعض أوراق عليها أحرف عربية وتبين من البحث أنها من أثار الموثق جيوفني سكربيا، ويوجد بين الأسطر العربية ترجمة لاتينية يظهر من كتابتها أنها من أوائل القرن العاشر الميلادي وربما كانت خطابًا أو جزء من معاهدة بين بلد عربي وآخر أوربي وبما أنها من محفوظات جنوه فيرجح أنها تعاقد بين مصر وجنوه ويتعهد سلطان مصر في هذه الوثيقة بحماية مواطني ذلك البلد حين ينزلون بلاده [1] .

وبالبحث في المجموعة التي وجدت فيها هذه القطعة وجد أنها مؤلفة من عدة وثائق عن تعاقدات تجارية مع جنوه كما وجد بها أدلة كافية على أنها ترجع إلى هذه السنين التسع ولسوء الحظ لم نجد وثائق أخرى مماثلة عن السنين التي تليها.

وتدل هذه الوثائق على أن السفن التجارية كانت تتنقل بين جنوه ومصر أكثر مما كانت تسير بين جنوه وأي قطر أخر وقد ذكر اسم الإسكندرية في تلك الوثائق ستاوستين مرة باعتبارها مقصداً للمراكب التجارية وليس بين مرافئ البحر الأبيض المتوسط مرفأ قصدته السفن التجارية في هذه العصور بمثل هذه الكثرة. ولحسن الحظ أن بعض هذه الوثائق حددت لنا المواد التي تحملها المراكب فمنها الفلفل الأسود والخشب الأحمر وجوزة الطيب والدار صيني والقرنفل والشبه.

ويوجد في مكتبة فينا خطابان تجاريان أقدم من هذه الوثائق بنحو عشرين عامًا تبودلا بين تاجرين شريكين من تجار جنوه أحدهما يبدي في خطابه إشارة إلى ما لاحظه من نجاح التجارة في الإسكندرية ويظهر عزمه على السفر إلى القسطنطينية ماراً بجزائر الأرخبيل ويحدد التاجر الأخر موعداً لمقابلة شريكة هناك ونستطيع أن نستخلص من هاتين

---

(١) أمارى السياسة العربية ٣ – ٤ .

الوثيقتين دليلاً على وجود العلاقات التجارية بين مصر وجنوه في أثناء النصف الأول من القرن الثاني عشر الميلادي .

والحقيقة أن المعلومات التي بين أيدينا عن علاقة مصر بجنوه لا تسفي غليل المؤرخ المحقق ولا تصادف الوضوح في تاريخ هذه العلاقات إلا في أوائل القرن الثالث عشر . وفي سنة ٦٨٤هـ يروي لنا ابن الفرات أن رسل الجنويه احضروا بين يدي السلطان قلاوون وقدموا له ما يحملون من الهدايا التي فصلها بقوله : "سار سينا حملين سنا قرسته كلب أبلق ذكر بعض المؤرخين أنه أكبر من الأسد" [1] .

وهذا النص يدل على أن العلاقات بين مصر وجنوة في ذلك الوقت "أيام السلطان قلاوون" كانت قائمة وإن مثل هذه الهدايا وما أجراه السلطان على الرسل من الإحسان والصلة ليدل دلالة قاطعة على أن كل فريق كان يعود من ناحية الإبقاء على الصلاة الودية بين البلدين .

وأهم ما نذكره في تاريخ العلاقات التجارية بين مصر وجنوه قبل سقوط عكا في يد المسلمين معاهدة هامة نصر فيها على أنها معاهدة سلم وتجارة عقدت في ظروف وقعت فيها اعتداءات على سفن جنوه من جانب المصريين كما حدث فيها أن اعتدى الجنويون على سفن مصر وكان لابد من إنهاء هذه الظروف العدائية بعقد مثل هذه المعاهدة لمصلحة البلدين ومن أهم الحوادث التي سبقتها أن سفينة جنويه تابعة لشركة اسبنيولينورست في الإسكندرية آتية من سورية ١٢٨٧م فقبض عليها السلطان قلاوون ولم يسمح بإطلاق تجارها وبضائعهم إلا بعد أن قدموا فدية كبيرة من المال وفي العام التالي ١٢٨٩م / ٦٨٨م قبض القائد الجنوى بندتو زكريا على سفينة مصرية تحمل حمولة من السكر والفلفل والتيل ليثأر مما فعله السلطان من قبل وهذا غضب السلطان فأوقع بتجار الفرنجة بمصر وقبض عليهم فأسرع حاكم جنوه بأن أعلن لدى السلطان أن زكريا ليس إلا من القراصنة وأنه لا يتقيد بأوامر جنوه، وإنما يعمل في البحر لحسابه الخاص، وفي ديسمبر من هذه السنة وصل إلى مصر البرتو اسبتولا سفيراً إلى السلطان ومعه . . . البضائع والتجار المصريين الذين قبض عليهم ذكريا وسلم ذلك كله إلى السلطان بعد أن أقسم بين يديه أنه لم ينقص شيئًا من البضاعة وأبدى الرغبة في عقد معاهدة، إذ ليس من مصلحة مصر أن يصنع الربح الباهظ الذي تجلبه تجارة جنوه وانتهت المفاوضات بعقد معاهدة مؤرخة ١٣ مايو سنة ١٢٩٠م .

---

(١) ابن الفرات تاريخه جـ١٥ ورقة ١٨ .

ومن الغريب أن هذه المعاهدة لم يرد ذكرها في أي مصدر أو مرجع من المراجع العربية التي وقعت في أيدينا وأمضاها من قبل جنوه البرت اسبتولا، ومن جهة السلطان النائب حسام الدين [1].

وقد شهد على تلك المعاهدة قناصل جنوه في مصر وبعض القسس وضمن السفير مؤكدًا الضمان بالإيمان أن يحترم الجنويه في كل مكان جميع رعايا السلطان ويحافظ على متاعهم وأموالهم وأن لا يعتدوا على مصري آخذًا بالثأر إذا اعتدى عليهم مصري. كذلك وعد السلطان بمعاملة تجار جنوه في مصر معاملة حسنة [2].

وقد أشار إلى هذه المعاهدة الأستاذ دبي ولخصها وقال: إن لها نصًا عربيًا في مخطوطات المكتبة الملكية بباريس، كما أشار على أن ترجمتها اللاتينية محفوظة في وثائق جنوه، وقال أن ليس بين أيدينا معاهدات أكثر تفصيلاً منها ومن بين المواد التي لخصها أن يحاكم الجنويون جميعًا أما القنصل فإذا كان لمسلم أو مسيحي أجنبي نزاع مع جنوي كان الحكم للقنصل، أما إذا كان الجنوي هو الذي ينازع المسلم في حق من الحقوق فإن الأمر يرفع إلى أمير الجمرك وكل جنوي يريد أن يتخلص من حكم القنصل أو يعارض فيه، يقبض عليه الأمير ويسلمه للقنصل فيتصرف فيه وفق القوانين المتبعة كما نصت المعاهدة على أن يدفع كل جنوي يريد إدخال تجارته إلى مصر ستة مثاقيل و١٦ ستة عشر ملَّاريا عن كل مائة مثقال حسب العادة ولدخول الفضة أربعة مثاقيل وأثنى عشر ملَّاريا لكل مائة مثقال ويدفع عن الذهب والفضة المضروبين أربعة مثاقيل وأثنى عشر ملَّاريا لكل مائة مثقال ولا يدفع الجنويون عن الأحجار الكريمة شيئا ويتخذون كاتبا في الجمرك يتعهد بديون التجار الذين يريدون السفر قبل تصفية حسابهم وتعتمد حكومة مصر ضمانه ولا تمنع سفر السفن والتجار في مثل هذه الحالة وإذا لم يتعهد الكاتب بالضمان يبقى التاجر تحت الحوطة إلى أن يؤدي ما عليه من الحقوق، وليس أي جنوي مسئولاً عما يحدثه جنوية آخر من الضرر في البر والبحر إلا إذا ثبت أنه ضامن لمن أحدث الضرر وإذا حدث غش أو سرقة من الجنوية لأحد رعايا. . السلطان يرسل بذلك خطاب إلى السلطة الجنوبية وتعتبر كل صفقة يعقها الجنويون أمام شهود أو أمام موظفي الجمرك شرعية.

---

(١) ابن تغرى بردى النجوم الزاهرة ٧/ ٣٨٣.
(٢) هايد التجارة ١/ ٤١٤.

أما الحقوق التي يؤديها الجنويون عن تجارتهم التي تحمل من الإسكندرية وتوزن في الميزان العمومي أثنى عشر في كل مائة من القيمة. أما فيما يتعلق بالمنسوجات الحريرية والحرير من كل لون وأسلاك الذهب والخشب فإنهم يدفعون عشرة في كل مائة "١٠٪" وتدون في الجمرك البضائع التي تباع بالمزاد العلني ويبين ثمنها من غير زيادة ويقدر الحق الجمركي على هذا الثمن، أما البضائع التي يرغب الجنويون في عدم بيعها في مصر فلا يدفع عليها أية ضريبة، وإذا باع الجنوي ذهبًا أو فضة لمسلم فإنه يدفع ثمنها فوراً من غير نسيئة، فإذا كان البيع أمام شهود وأنكر المشتري يرفع الأمر إلى القاضي وإذا كان الجنوي دائنًا لمسلم ومدينا للجمرك فإن الجمرك يحول على المسلم ليأخذ الحقوق المتأخرة ولا تؤخذ حقوق على ما يحمل إلى المؤستة غذاء للجنوية، ويتخذ الجنويون الأماكن الممتازة مع حارس أو حراس بحيث يمكنون من تفريغ أو تعبئة سفنهم بمساعدة زوارقهم الخاصة ولا تمنع أية سفينة جنوية من الإبحار إذا دخلت الميناء لتجدد مؤنتها ونصت المعاهدة على احترام السفن والتجار حتى إذا قامت الحرب كما نصت على أن يكون للجنوية كنيسة في الإسكندرية، وفي الحالة التي يؤدي فيها الجنوي يكون للقنصل الحق في أن يرسل رسولاً إلى بلاط الملك ليرفع الأمر إليه كذلك يمكن الجنويون من دخول الإسكندرية والخروج منها من الأبواب المعتادة، ولا يلزمون بشراء بضائع الجمرك وكل شيء يبيعونه في الجمرك يأخذون ثمنه ذهبًا أو فضة وإذا اشتروا بضائع ودفعوا حقها ثم باعوها فإنهم لا يدفعون عنها حقًا جديداً مات الجنوي من غير أن يترك وصية بثروته سلمت إلى القنصل أو أحد الجنويين إذل لم يكن هناك قنصل أما من جهة الجنويين فإنهم يحترمون ويحمون الأشخاص المسلمين والثروات الإسلامية في ممالكهم ويتركونهم أحراراً في الذهاب والإياب والتعامل وظلت هذه الصلة مرعية حتى سقطت عكا في أيدي المصريين سنة ٦٩٠هـ / ١٨ مايو سنة ١٢٩١م فقد أحدث شيئًا من الاستياء في نفوس النصارى عامة، أضف إلى هذه أن البابا في ١٣ أغسطس سنة ١٣٩١م ضغط عليها محرضًا أيا على مقاطعة مصر [1].

وكانت جنوه تبعًا لذلك قد أعلنت تحريم التجارة مع كل البلاد التابعة للسلطان ثم أن شركة ليركاري التي كانت قد صدرت من جنوه إلى الإسكندرية بضائع على سفينة

---

(١) هايد التجارة ٢/ ٣٤.

مسلحة حكمت عليها حكومة جنوه بغرامة مالية وبعد هذا قبض تدزيودريا الذي وظف عند البابا فيما بعد على مراكب بيزية عائدة من الإسكندرية حاملة بعض البضائع النفيسة وكان على ظهرها تجار بيزيون وناريويون ومارسيلون وأعلنت حكومة جنوه أن هذه الغنيمة حلال لمن قبض عليها واعتبرت التجار رقيقًا ولكنهم ما لبثوا أن أرادوا العفو عن التجار وإطلاق سراحهم وإعطائهم بعض بضائعهم ويؤخذ من موقف جنوه في هذه الحوادث أنها اعتنقت رأي الكنيسة مما جعل البابا كليمونت الخامس يبعث إليها بالتهاني وإظهار الرضى عن سياستها وبرغم هذا فإن القوانين الجنوية التي وصلت إلى أيدينا لا يوجد فيها أي مادة تعمم تحريم التجارة مع مصر وإذا كانت هذه الظروف السياسية قد وجهت جنوه إلى قطع علاقاتها نهائيا مع مصر فإن هذا لم يستمر طويلاً فمن سنة ١٣٠٤م حينما شرعت تضع الجزء الأعظم من القوانين التي أطلق عليها فيما بعد قانون بيرا، نجد جنوه تعيد علاقاتها القديمة بمصر اللهم إلا ما يتصل بالمواد الحربية فقد بقيت وحدها لا تنقل إلى مصر ثم أن القوانين الجنوية التي وضعت في سنة ١٣١٦م وفي ٣٠ ديسمبر سنة ١٣١٧م وأخيراً في ١٨ مارس سنة ١٣٤٠م تنص على أن المواد المحرمة والتي يعاقب على تصديرها البلاد السلطان هي الحديد والخشب والسلاح والرقيق من الجنسين بل نص فيها أيضًا على تحريم تصديرها إلى مسلمي الشرق والغرب [1] .

ومع هذا فأنا نشك في أن هذه القوانين كانت تنفذ تنفيذًا دقيقًا بدليل أن البابا يوحنا الثاني والعشرين كان كثيراً ما يشكو من الجنويين ويتهمهم بمساعدة "الكفار" بتصدير الرقيق والمواد الحربية إلى بلادهم ويعيب عليهم الاتصال الودي بسلطان مصر بل أكثر من هذا أن الذين أتخذهم البابا عيونا في البحر الأبيض المتوسط للقبض على النصارى الذين لا ينفذون أوامر الكنيسة كانت تعتبرهم جنوه أعداءها وحدثت في شتاء سنة ١٣١١م – ١٣١٢م أن قبض فرسان القديس يوحنا على سفينة جنوية عائدة من الإسكندرية تحمل توابل وبضائع أخرى فذهب رسول جنوي اسمه انسونت اسبتولا يطالب برد السفينة ولكنهم رفضوا ردها إلا بإذن من البابا ووعدوا بأن يرفعوا الأمر إليه في أقرب فرصة فغضب اسبتولا وذهب إلى آسيا الصغرى في وفد مع بعض الجنويين وحرض أميرها السلجوقي على القبض على كل التابعين لفرسان القديس يوحنا وعلى تجار جزيرة

---

(١) هايد المرجع السابق ذكره ٢/ ٣٥ .

رودس وأعدا إياه بخمسين ألف أيكو من الذهب إذا هو غزا جزيرة رودس فأخرج منها فرسان القديس يوحنا وفي عودته صادف في البحر بعض الفرسان، فقبض عليهم وأعلن بأن لا يطلق سراحهم إلا إذا قدموا الفدية عن أنفسهم ولولا أن هذا السفير كان يوقن بأن اتجاه حكومته هو إيثار العلاقات الودية والتجارية بين جنوه والمسلمين على علاقتها بالبابا لما فعل ذلك، ثم نجد قيادة الفرسان تبعث برسلها إلى جنوه للمفاوضة مع حكومتها وحملها على الاعتراف بحقهم فلم ينجحوا في مهمتهم بعد أن قضوا في جنوه شهراً كاملاً ثم اتصلوا بالبابا فخاطب حكومة جنوه خطابًا شديدًا وأمرها بالإفراج عن الأسرى من الفرسان ومعاقبة الجنويين الذين ارتكبوا هذه الجريمة والعدول عن معاهدتهم مع الترك والأندري ماذا حدث بعد ذلك وبين أيدينا رواية أخرى مؤداها أن ملك قبرص قبض على مراكب جنوه في طريق مصر وانتهى الموقف بين جنوه ورودس برفع الأمر إلى البابا يوحنا الثاني والعشرون الذي أصدر حكمه في سنة ١٣٣١م فحكم على ملك قبرص بأن يدفع للجنوية مائة ألف بينزنت ومن جهة أخرى حكم على الجنوية بإرضاء الملك ولو وصل الأمر بهم إلى إعطائه مبلغًا يساوي ما حكم به عليه .

وهنا تتساءل هل بقيت الجالية الجنوية بالإسكندرية أثناء تلك الفترة الدقيقة؟ إن موقف جنوه في الحوادث السابقة يجعلنا نرجح أن القنصلية الجنوية في هذا الميناء إذا كانت قد عطل فما ذلك إلا أثناء السنين الأولى التي أعقبت سقوط عكا بدليل وجود وثيقة جنوية مؤرخة ٢٤ أكتوبر سنة ١٣٠٤م تدل على وجود قنصل جنوي في الإسكندرية [1]

في ذلك الوقت ويروي سيمون سيميونيه أنه رأى في سنة ١٣٢٢م قنصلاً جنويا ومؤسسة جنوية في الإسكندرية ولكنا نجد جنوه في أولى القرن الرابع عشر تتجه اتجاهًا أخر في الوقت الذي كانت فيه البندقية توثق علاقاتها بمصر تعقد معها المحالفات التجارية ذلك أن جنوه فضلت البحث عن مراكز تجارية جديدة على الطرق الشمالية مارة تجارتهم بكافا وتانا عن طريق سورية وفارس مع احتفاظهم بمؤسساتهم في الإسكندرية كما ينص على ذلك المقريزي ثم ما لبث الجنويون أن صرفوا عنايتهم إلى هذه الناحية ولم يحاولوا تجديد معاهداتهم مع سلاطين مصر ولكنهم من وقت لآخر كانوا يطلبون من البابا أن يأذن لهم بالسفر إلى بلاد السلطان وفي سنة ٧٢٧هـ / ١٣٢٦م حدث سوء تفاهم بين

---

(١) هايد المرجع السابق ذكره ٢/ ٣٥ – ٣٦ .

الحزب الجلفي الذي كان يسود جنوه في تلك الفترة وبين الأمبراطور اليوناني أندونيق الثاني وكذلك مع الجالية الجنوية بالبسفور والبحر الأسود، وأدى هذا إلى أن اقفلت مياه اليونان والبسفور والدردنيل في وجه المراكب التجارية الجنوية فلم تجد حكومة جنوه بداً من أن تفتح لنفسها طريقاً في بلاد السلطان. فاتصلت بالبابا يوحنا الثاني والعشرين الذي سمح لهم بأن ترسوا سفنهم في سورية ومن هناك يتصلون بفارس والهند وكانت هذه الرخصة التي أعطاها البابا لجنوة تنص على أن تكون مدتها عامين ومع أن هدف الجنويين كان الاتصال بفارس إلا أنهم في النصف الأول من القرن الرابع عشرة قد جعلوا أملاك السلطان طريقاً لغايتهم المقصودة، ولكن جنوه انضمت إلى قبرص فيمن انضم إليها في الحملة على مصر ٧٦٧هـ ولم تعد العلاقات التجارية بينهما سيرتها الأولى إلا بعد عقد الصلح بين مصر من جانب وقبرص وحلفائها من جانب آخر وذلك سنة ٧٧١هـ وبهذا الصلح استقرت العلاقات التجارية بين مصر وجنوة إلى ما بعد الفترة التي أرخت لها [1]

(١) المقريزي السلوك جـ٣ ١٧٦ – ١٨٤.

الفصل الثالث

بيزا

إذا تتبعنا تاريخ العلاقات التجارية بين بيزا ومصر في القرون الوسطى لوجدنا أنها اتصلت بمصر في النصف الأول من القرن الثاني عشر ولا تساعدنا المصادر والمراجع العربية والأفرنجية في دراسة هذه العلاقات إلى أبعد من هذا. وقبل تتبع هذه العلاقات نشير إلى وجود وثائق خطية محفوظة في مكتبة ريشارد بفلورنسا.

وحالتها لا تساعد على الانتفاع بها كثيراً ولكن استطاع الباحثون أن يقرءوا فيها اسم الخليفة الظاهر بأمر الله والفائز بنصر الله والوزيرين إلى الجارات طلائع وعباس من العصر الفاطمي، وقد بحث هذه الوثائق الأستاذ فايل وترجم لصديقه الأستاذ هايد بعض التغييرات العربية إلى اللغة الألمانية كذلك درسها المستشرق الإيطالي ميشيل أمارى ونشرها بعد أن صححها وبوبها على نظام التعاقب الومني وعلق عليها تعليقات مفيدة هامة في كتابه المعنون السياسة العربية من محفوظات فلورنسا وكان طبعها سنة ١٨٦٣م.

ولقد رجعنا فما يتعلق بمحتويات هذه الوثائق إلى كتاب الأستاذ هايد الذي يقول فيه أنه في سنة ٥٤٩هـ / ١١٥٤م وصل سفيراً من البيازنة اسمه رانيرى بوتاشى إلى بلاد مصر واستقبله الخليفة المنصور إسماعيل الطافرو وزير زيرى بن عباس الصنهاجي وكان يحمل كتبًا من رئيس الأساقفة بلانوس ومن مستشاري بيزا ولم تكن هذه أول مرة يزور فيها البلاط المصري وقد أثار قدومه شيئًا من الدهشة لأنه جاء على مركب حربية خلافًا لعادة سابقيه وقد وكل إليه بأن يذلل بعض الصعوبات التي وقفت في سبيل العلاقات القديمة بين الدولتين إذ في السنة التي سبقت مجيئه قتل بعض تجار البيازنة الذين أبحروا مع بعض الرعايا المصريين رجالاً كانوا يتعاملون معهم واستحيوا نساءهم وأولادهم واستولوا على تجارتهم فقابل الخليفة ذلك بالثأر من البيازنة المقيمين في مصر والمارين بها وبذلك انقطعت الصلات التجارية بين البلدين واشترط الخليفة لإعادتها أن يعاقب المجرمون وكان يطلب السفير عفو الخليفة عنهم، ولكن الخليفة أبى ووعدهم السفير مؤكداً ذلك الوعد باليمين بتنفيذ القصاص، وتعهد له الخليفة إلا يثأر من تجار البيازنة في مثل هذه الأحوال في المستقبل وإنما يعمد إلى مخاطبة السلطة البيزنة ويترك تقديم الترضية اللازمة في ظرف سنة واحدة من تاريخ التبليغ، وقد تعهد بوتاشى أن لا يقدم بلاده أي

مساعدة لمن . . . . على مصر وصرح الجانب المصري بمعاملة البيازنة الذين يوحدون على مراكب حربية أو يتخذون القرصنة أعداء لمصر وأنه لا يتعهد إلا بحماية التجار والحجاج الذين يسافرون على مراكب غير حربية ثم سمح للبيازنة بإرجاع كل ما كان لهم في الإسكندرية وعرض بضاعتهم في أسواقها أو الخروج بها إذا لم يجدوا لها شارياً ماعدا الحديد والخشب والقار فقد حرم عليهم إخراجها بل يجب تسليمها إلى عمال الميناء فيشترونها منهم بالسعر الجاري، وبعد أن أتم بوتاشى هذه الاتفاقية ذهب إلى سورية ليتفاوض في امتيازات تجارية أخرى تعطي لبلاده ثم عاد على بيزا .

وإيذاناً باستئناف العلاقات الودية حمل معه إلى وطنه زجاجة من البلسان وخمسة وعشرين من أسرى البيازنة كانوا في حبس الخليفة وقد أشار أمارى [1] إلى خطاب كتبه أحد كبار موظفي مصر –ربما كان حاكم الإسكندرية- يذكر فيه المواد الأساسية للمعاهدة التي ذكرها، ويصف المعاملة الطيبة التي يعامل بها البيازنة بمصر وإرعاء المصريين على حقوقهم واحترامهم لعوائدهم وما أجروه من التخفيض المتتابع للحقوق التي يؤدونها حتى أن اليونانيون وكثيراً من المسلمين كانوا يؤدون من الحقوق أكثر مما يؤدي البيازنة، وقد أفاض الكاتب في تعداد النتائج الطيبة التي تعود على البيازنة إذا هم عاشوا مع المصريين في هدوء وسلام وثم وثيقة أخرى يظهر أنها ترجع إلى العصر نفسه أصدر فيها الحاكم أمراً إلى قاضي الإسكندرية بأن يساعد البيزيين على إعادة مؤسستهم بالإسكندرية وإن يمد لهم يد المعونة في كل ما يطلبونه على الجملة وبعد عودة بوتاشى بقليل قتل الوزير عباس مولاه الخليفة الظافر بأمر الله وأجلس على سرير الملك ابنه أبا القاسم عيسى الفائز بنصر الله وكان لا يزال غلاماً في الخامسة من عمره [2] .

وقبض الوزير على مقاليد الحكم مدة قصيرة وخلفه في الوزارة أبو الجارات بن زريق الأرمني الذي بقي في منصبه حتى سنة ٥٥٥هـ وقد أرسلت له حكومة بيزا سفراءها وعملت على كسب مودته كما كان حالها مع الوزير السابق وقد استقبل السفراء أحسن استقبال وأهداهم عند عودتهم مقداراً من البلسان ورد إليهم بعض الأسرى الذين كانوا في حبسه وحملهم كتباً لحاكم بيزا يؤكد فيها أنه في حالة نشوب القتال بينه وبين الفرنجة فإن هذا لا يؤثر في العلاقات القائمة بينه وبين تجار البيازنة وأنه ماض في حمايتهم محا على مودتهم .

---

(١) أمارى السياسة العربية ٣٧ – ٣٨ .

(٢) ابن تغرى بردى النجوم الزاهرة ٥/ ٢٩٦ـ ٢٩٧ و ٣٠٦ – ٣١٣ .

ويظهر أن مملكة بيت المقدس كانت لا تنظر بعين الرضا إلى علاقة مصر مع البيازنة ولذا نجد ملكها يصادر الحديد وخشب السفن والقار الذي يأتي إلى مصر على مراكب بيزيه برغم المعاهدة التي عقدت بين بيزا وبيت المقدس في سنة ٥٥١هـ / ١١٥٦م والذي قصد بها في الواقع إزالة ما بينهما أسواق الإسكندرية فإنهم بذلوا السعي أخيرًا للتوفيق بين الخليفة والفرنجة وكان الحل الذي اتفق عليه بمساعيهم قد أرضى الخليفة الذي كافأهم على ذلك بخفض الحقوق التي يؤدونها عن تجارتهم كذلك رأي أموري أن يظهر رضاه عن مسلكهم هذا فمنحهم بعض الامتيازات فضمن مساعدة البيازنة له وتجلى عطفه عليهم واضحًا في سنة ٥٦٤هـ / ١١٦٨م عندما كان يتهيأ لغزو مصر إذا بعث إليه البيازنة بجندهم ومراكبهم واستولى الفرنجة على بلبيس وتنيس التي أباحوها لجندهم ولكن أموري الذي حاصر القاهرة بعد ذلك قد صرفه عنها ما هدد بيت المقدس ذاتها في سنة ٥٦٥هـ / ١١٦٩م إذ هددتها جيوش نور الدين ثم يحاول أموري أن يفتح مصر مرة أخرى ولكنه يفشل تحت أسوار دمياط والغريب أنه في كل مرة يغزو فيها مصر يتوهم أنها قد أصبحت له ونجده في هذه المرة يأتي بوزيره ويأمره بإقطاع بلاد مصر وقراها لأصحابه وأجناده [1] ، ولا ينسى أصدقاؤه البيازنة فيعدهم بأحياء في الفسطاط والقاهرة ويعدهم بأن يكون لهم الحق في التقاضي أمام قناصلهم وفي بناء الكنائس والحمامات بل يجاوز هذا فيعدهم بالإعفاء من الحقوق في موانئ الإسكندرية ودمياط وتنيس، وهكذا يبالغ لهم في تصوير هذه الأحلام الجميلة التي لم يتحقق منها قليل ولا كثير [2] .

أما هذا الصراع الحربي في مصر فقد انتهى بمصير الأمر في النهاية إلى يد صلاح الدين الذي أسقط خطبة العاضد الفاطمي وخطب للمستضيئ [3] العباسي وخرج أموري من هذه الحركات كلها صفر اليدين .

وفي عهد صلاح الدين نجد البيازنة يحاولون من جديد أن تكون لهم الخطوة لدى حكومة مصر ونجد صلاح الدين يتناسى مساعداتهم لأموري فيستقبل سفيرهم المدعو الديرنذ وفي سنة ٥٦٩هـ ويعقد معه معاهدة جديدة [4] تضمن مؤسسة تجارية في

---

(١) ابن الفرات تاريخه جـ٧ ورقة ١١ .
(٢) هايد التجارة ١/ ٣٩٧.
(٣) ان تغري بردي النجوم الزاهرة ٦/ ٧ .
(٤) هايد التجارة ٢٥٧ .

الإسكندرية وحماماً وكنيسة ومنحهم حرية العبادة واستعمال المكاييل والموازيين الخاصة بهم وتنازلت مصر للبيازنة عن الحقوق على الذهب والفضة ولكنها أوجبت عليهم أن يظهروا لعمال الجمرك حين خروجهم من مصر ما بقي معهم من ذهب وفضة وقد وضع صلاح الدين حداً لما كان يصيب البيازنة من سوء المعاملة مثل إجبارهم على بيع ما معهم من البضائع للحكومة بثمن أقل من السوق ومثل منعهم بالقوة من السفر في بعض الحالات وبعد الديرنذ وفدت على مصر ثلاث سفارات من البيازنة بين سنتي ٥٧٢هـ وسنة ٥٧٦هـ للمطالبة بإطلاق سراح بعض الأسرى والحصول على امتيازات للجالية البيزيه في الإسكندرية والحصول على تأمين التجار في تنقلاتهم وظلت علاقة البيازنة بمصر طيبة بعد صلاح الدين فأظهر العادل لهم الرعاية والعطف.

وفي عهد العادل نجد البنادقة يتوسطون بين البيازنة ومصر فيأتي سفير بندقي اسمه تيبرتي ليعقد معاهدة مع السلطان وكانت مطالب البيزيين تتلخص في أن تبقى لهم مؤسستهم وكنيستهم المسماة بكنيسة القديس بيقولا وحماماتهم وأن تصلح المؤسسة والكنيسة على حساب السلطان وأن يمنحوا الحق في استعمال موازينهم وأن تمنع كل زيادة في الحقوق على بضائعهم وأن يعفوا إعفاء تامًا من مكوس الذهب والفضة وهذه المطالب أو على الأقل أهمها قد أجيبت بدليل ما جاء في الخطاب الذي حمله تيبرتي عند عودته واستقبل السلطان سفيرًا آخر اسمه فرناكس ولعل معاهدة سنة ٦١٢هـ / ١٢١٥هـ كانت نتيجة لمساعيه ومفاوضات وفيها منح السلطان لبعض البيازنة حريتهم بعد أن كان قد اتخذهم رقيقا كما سمح لهم بحرية الانتقال وامتلاك مؤسستهم وكنيستهم وحماماتهم.

والانتقال وامتلاك مؤسستهم وحمامهم كما نص على أن تكون الحقوق على البضائع ١٦٪ من قيمتها وأن يعفي ما يحمله التجار من النبيذ للاستعمال الشخصي من الحقوق وسمح لهم بأن يكون لهم في الجمرك ممثل وفي الكنيسة قسيس وهذا يعفي كل منهما من الضرائب "الجزية" فإذا أساء بعض المصريين إلى البيزيين رفعوا شكواهم إلى حاكم الإسكندرية أو إلى السلطان مباشرة [1].

(١) هايد المرجع السابق ذكره ٢/ ٣٨.

وبقيت الحال كذلك طوال القرن الثالث عشر الميلادي وبعد سقوط عكا مباشرة يصدر السلطان خليل بن قلاوون أمانا شريفًا لبعض طوائف الفرنجة ومنهم البيازنة كما نص على ذلك صاحب الألطاف الخفية [1] .

مما يدل على وجود العلاقات التجارية بين بيزا ومصر في ذلك الوقت ولكنا في أوائل القرن الرابع عشر نجد القوانين الصادرة من مكتب البحرية تدل على أنه في سنة ١٣٠٥م وسنة ١٣٢٢م جدد التحريم لكل تصدير للمواد الحربية إلى مصر وفي نفس ذلك الوقت تدل هذه المراسيم التي أصدرها المكتب على أنه كان يوجد في سنة ١٣٠٥م في الإسكندرية قنصل بيزى يفهم من وجوده أن تكون هناك تبعا لذلك جالية بيزيه [2] .

---

(١) ابن عبد الظاهر الألطاف الخفية من السيرة الظاهرية ٤٤ .

(٢) هايد المرجع السابق ذكره ٢/ ٣٨ .

خاتمة

عن موقف البابوية إزاء التبادل التجاري بين مصر وأوروبا

كان الفرنجة يقصدون مصر بالذات ليحملوا منها بعض الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية المحلية وفوق هذا فقد كان الفرنجة يربحون من تجارتهم مع مصر أرباحًا عظيمة خصوصًا في الأصناف التي ترغب فيها مصر كالخشب والحديد والسلاح والرقيق. كل هذه المميزات كانت تجذب تجار الفرنج إلى مصر خاصة ومع هذا فلم يكن من السهل أن تظل العلاقات السلمية بين مصر والفرنج بسبب الحروب الصليبية في العهد الذي نؤرخ له فقد كانت مصر بطبيعة وضعها السياسي عدوة لهذه الدول وكانت مغرضة للخطر من جانب ملوك بيت المقدس ولكن نشاط سلاطينها جعلها من أولى الدول الحربية في العالم الإسلامي. وساهمت بنصيب وافر في تلك الحروب وكانت قوتها تضاعف من حقد النصارى عليها. ومن ثم عملوا على إضعافها والحد من قوتها المادية واعتبروا ذلك أول واجب ديني وسياسي بفرض عليهم. وجعل زعماء الحروب الصليبية الأخيرة هذه الخطة أهم أهدافهم السياسية والدينية. وكانت الدول المسيحية التجارية قبل أن تتصل بمصر تفكر في نتائج هذا الاتصال من حيث علاقاتها ببقية النصارى من الناحية السياسية فالشراء من مصر عامل من عوامل تقويتها ماليًا لأنه يدر عليها الأرباح عن طريق المكوس المفروضة على التجارة. ثم أن المبادلة بالبضائع فيها سد لحاجات المصريين وذلك من عوامل قوتهم. ولذا فالتاجر المسيحي الذي يقوم على معاملة مصر إنما يعرض نفسه لسوء السمعة.

والمصريون من جانبهم حينما يتعاملون مع هؤلاء النصارى إنما يغضبون بذلك المتعصبين منهم. ثم هم بينهم وبين أنفسهم لم يكونوا مطمئنين من الناحية العاطفية وخصوصًا إن هذا الاتصال مع الذين يتربصون بهم الدوائر. وإذا كان النصارى يهاجمون مصر مرة تلو أخرى فواجب مصر إذ ذاك ألا تسمح لتجارهم بالغدو والرواح في مصر آمنين مطمئنين وإذا كان هؤلاء التجار ينتمون إلى دول تحارب مصر فعلا، أفلا ينبغي للسلطان أن يثأر منهم.

من هذا نرى أن وجود علاقة تجارية بين مصر والنصارى لم يكن أمرًا يسيرًا في مثل هذه الظروف ولكن الربح المادي كان يخلب الباب النصارى ويذهب بضمائرهم كما أن

سلطان مصر كان يغمض العين إزاء ما يعود على مصر من نفع عظيم وإزاء ما يتدفق على خزائنه من المال عن طريق التجارة. ويلاحظ المتتبع للتاريخ المصري أن السلاطين الذين ملك عليهم حب الجهاد كل مشاعرهم باعتبارهم حماة الإسلام ضد الصليبين كانوا يستقبلون تجار النصارى استقبالاً حسنًا سيما حين يحملون إلى مصر الخشب والحديد والقار وأنواع الأسلحة وغير من المواد التي تستخدم في الشئون الحربية. ولم يترك السلاطين وسيلة لتسهيل التجارة إلا عمدوا إليها. فقد خفضوا الحقوق على البضائع وعاملوهم معاملة حسنة تنطوي على العطف والرعاية وآووهم في مؤسساتهم. كل ذلك وغيره فعلته مصر استجلابًا للتجار [1] .

وهذه المعاملة شجعت تجار الأعداء على جلب البضائع حتى المحرم عليهم منها مثل الخشب والحديد وغير ذلك من مواد الحرب ولاشك أن جلب هذه المواد الحربية [2] مع العلم أنها تستعمل ضد المسيحيين يعتبر إجرامًا من وجهة النظر المسيحية ولكن بريق الذهب المصري أسدل ستارًا كثيفًا على هذا الاعتبار وحتى في أشد أوقاتهم حرجة، نص في بعض المعاهدات المصرية الأوروبية التي عقدت بعد سقوط عكا وقلوب النصارى تتقطع أسفًا على سقوطها على توريد الخشب والحديد إلى مصر [3] .

وهذه العلاقات أثارت غضب الكنيسة وحفزها على التدخل وكثر عقد المؤتمرات والمجامع –بوحي البابوية- التي قررت أن كل من يبيع للمسلمين الحديد والسلاح والخشب الذي تبنى منه السفن أو يعمل عندهم في قيادة السفن فإنه يحرم من الغفران ويصادر ماله وتسلب حريته الشخصية ولكل من يقبض عليه أن يتخذه رفيقا وكانت هذه الأوامر النواهي تذاع بين فترة وأخرى على أهل البلاد التجارية وكانت السلطان المحلية في هذه البلاد تكررها على السكان بين آن وآخر. فقد أعلن ذلك في جنوه سنة ١٢٢٦م وفي منبليه سنة ١٢٣١م وفي برشلونة سنة ١٢٧٤م وفي بيزه سنة ١٢٢٦م وسنة ١٣٠٥م وسنة ١٣٤١م [4] .

---

(١) القلقشندي صبح الأعشى ٧/ ١٩٧ وجـ١٣ ٩٦.

(٢) ابن واصل مفرج الكروب ٢/ ٤٢٣.

(٣) القلقشندي المصدر السابق ١٤/ ٦٣.

(٤) هايد المرجع السابق ١/ ١٣٥.

وقد تأثرت نصارى الغرب لسقوط عكا تأثراً عميقًا وبدت في أوساطهم مظاهر الحيرة والذهول فبدؤا يكيلون التهم للمدن والبلاد التجارية التي تتصل بمصر وقالوا بأن هذه الصلات هي التي زادت ثروة مصر وكنتها من طرد النصارى من الشام واستغلت البابوية شعور النصارى في إثارة حرب صليبية جديدة يعوضه ما فقدوه في الشرق ولكن كانت قد تغيرت الظروف بعد أن ضاعت منهم عكا، وأصبحوا لا يملكون في طريق البحر الأبيض أملاكًا يجعلونها محطات لمهاجمة مصر ولاشك في أن مثل هذه المحاولة تجعل جيوشهم بعيدة عن مواطنها في أوروبا اللهم إلا مركزاً واحداً يمكن اللجوء إليه في الحملة على مصر وهو بلاد أرمينية التي يجعلها موقعها الجغرافي أيضًا بعيداً عن مسرح النزاع الحقيقي ثم هي فوق ذلك بلاد لا يرغب فيها الأوروبيون لأسباب محلية كثيرة ولقد فطن البابوات إلى أولئك كله كما فطنه إلى أنه ينبغي قبل الإقدام على غزو مصر أن يعملوا على إضعافها ماديًا بأن يقطعوا مصادر قوتها وثروتها فاستخدم البابوات إصدار المنشورات والوعيد المتتالي يحرمون فيه بيع المواد التي تصنع منها آلات الحرب وهذا لاشك يضعف مركز مصر التي لم تكن إذ ذاك مستعدة لإنتاج الأدوات الحربية.

ولا ننسى أن جيش مصر كان مكونًا من المماليك الذين كانوا يجلبون على الأخص من شواطئ البحر الأسود ويدربون على شئون القتال فإذا أمكن تحريم نقلهم والاتجار بهم مع مصر فإن السلاطين يضطرون في هذه الحالة إلى استخدام عناصر أخرى من الجند أقل مقدرة على القتال.

وإلى جانب أدوات القتال والمماليك اللازمين لتموين الجيش نجد مشكلة الحديد والخشب اللازمين لبناء المراكب فمصر لم تكن لتنتج الكميات الكافية ولم يكن السلاطين يستطيعون الاحتفاظ بقوتهم البحرية إذا انقطعت عنهم هذه المواد والنيل كما نعلم وسيلة هامة تربط أجزاء مصر المختلفة والملاحة فيه على الأقل تحتاج إلى سفن كثيرة يعتمد عليها في النقل الداخلي وهذه السفن كانت تبنى عادة من الخشب الذي يرد من الخارج وكانت الكنيسة من قديم تعلن المنشورات التي تحرم تصدير الحديد وخشب بناء السفن والأسلحة إلى مصر طمعًا في إضعافها من الناحية الحربية كما نصت المنشورات الكنيسية على تحريم تصدير المواد الغذائية إلى مصر، وكانت مصر برغم خصوبة أرضها في حاجة إلى كثير من هذه المواد. بل ذهب زعماء النصارى إلى أكثر من هذا فحرموا جميع العلاقات التجارية مع المسلمين عامة ورعايا سلطان مصر بالذات ولكن بما أن عرب

المغرب وإسبانيا كانت تبحر كلها مع مصر فلابد وأن يعمل النصارى إلى وضع حد للعلاقة مع تلك البلاد بمعنى أن يجب منع شراء بعض منتجات تلك الأقطار إذا علم النصارى أنها آتية من مصر بطريق مباشر أو غير مباشر وإلا لما كان للتحريم أثر واضح كذلك يجب أن تخلو أجزاء البحر الأبيض المتوسط وبلاد اليونان من بضائع مصر .

ولما كانت مصر إنما يقوم كيانها الاقتصادي على التجارة مع الغرب أو الوساطة بين آسيا وأوروبا فإن قطع هذه العلاقات يؤثر أثراً واضحًا في ثروة البلاد سيما إذا علمنا أن البضاعة التي بالأراضي المصرية كانت تؤدي الحقوق السلطانية عند دخولها وخروجها وبلغت فداحة الحقوق إلى حد أن ما كان يدفع على ما تحمله ثلاثة مراكب أو أربعة كان يساوي حمولة واحدة منها كما أن السفن التي تنقل البضائع بالطريق النهري أو في الترع كانت تؤدي أيضًا ضرائب أخرى إذا فقطع العلاقات التجارية مع مصر تعتبر خسارة كبيرة عليها .

كل هذا فطن إليه البابا نيقولا الرابع فأعلن عن سقوط عكا منشوراً يحرم فيه تصدير كل الأدوات الحربية والخيل والحديد والخشب ولك بضاعة أخرى للمسلمين، أما المخالفون فكان يوقع عليهم الحرمان أولاً وتفرض عليهم اللعنة طوال حياتهم ويحرمون من كل الحقوق المدنية والميراث ووجه البابا هذا التحريم إلى الجنوية، وقال إن الغاية من هذا المنع هي إضعاف قوة السلاطين المادية وقد رأى الجنويون صعوبة تحقيق هذا فقصر نيقولا الرابع أمر التحريم على السنوات العشر التالية لصدور المنشور فيما يتعلق بمواد التغذية ولكن هذا التخفيف لم يحدث أثرًا كبيراً فلما كان سنة ١٢٩٩م أصدر البابا بونيفاس الثامن منشوراً آخر يجعل مدة التحريم لتصدير الأغذية عشرة سنوات أخرى وظلت تجدد هذه المدة مرة أخرى إلى أجل غير محدود وهذا المنع كان يشمل فوق النبيذ والزيت والقمح وكثيراً من المواد الأخرى التي يتجر فيها النصارى مع مصر واستمر هذا التحريم على هذا الشمول العام مدة بونيفاس الثامن ١٢٩٤م إلى ١٣٠٣م وعصر " بنوا الحادي عشر" سنة ١٣٠٣م إلى ١٣٠٦م ومع ذلك ففي هاتين الفترتين كان قد أعلن بونيفاس أن التحريم قاصر على المواد الحربية وأعلن بنوا شفويًا على البنادقة أنهم يستطيعون أن ينقلوا إلى مصر جميع الأشياء التي لم ينص عليها في منشور مثل المنسوجات وغيرها وسواء أكان التعبير المستعمل في المنشورات يحتمل التأويل فيما يتعلق بالتحريم أن هذه المنشورات لم يعمم إعلانها بالقدر الكافي فقد اعتقد البعض أن التجارة مع مصر

مباحة في غير المواد الحربية ولما أخذ البابا كليمونت في إعداد حرب صليبية جديدة أعلن منشورات مؤداها إن كل تجارة محرمة مع مصر من غير استثناء وكان ذلك في خريف سنة ١٣٠٨م وقال إن من يخالف هذا تصادر بضاعته ويصبح رقيقًا لمن يقبض عليه وتفرض عليه اللعنة والحرمان من الكنيسة ولا يرفع عنه هذا إلا إذا وهب للحرب الصليبية كل ما يكسبه ويوافق البابا على أن يمنحه الغفران وهذه المنشورات كانت نتيجة عملية للإرشادات والاقتراحات التي رفعها مارينو سانود وإلى البابا في كتابه الأول الذي كتبه بين مارس سنة ١٣٠٦م ويناير سنة ١٣٠٧م ورفعه إلى البابا كليمونت الخامس كذلك أشار تمبلييه على البابا بمثل ذلك أن ريمند عرض مثل هذا أيضًا في كتابه كتبه في منبلييه سنة ١٣٠٦م وكان من رأيه يكفي لهدم السلطان والقضاء على إمبراطوريته أن يقاطع النصارى توابل مصر وأن يضربوا عن شرائها مدة سنوات وأن يمتنعوا عن الذهاب إلى الإسكندرية أو سورية ثم بعد ذلك توجه حرب صليبية إلى مصر وهي في حالة ضعف مادي نتيجة للخسارة التي تمنى بها في تجارتها كذلك كتب الأمير هيتن كتابًا في شهر أغسطس سنة ١٣٠٧م طلب فيه أن يمهد النصارى للحرب الصليبية بمنع التصدير إلى مصر. واجتمع مجمع فينا من أكتوبر سنة ١٣١١م إلى مايو سنة ١٣١٢م للبحث في هذا الموضوع وطلب كليمونت رأي هزى الثاني ملك قبرص فيما يتعلق بالحملة على مصر وما يعد لها من القوة، فأرسل الملك هزى بواسطة سفرائه إلى المجمع رسالة يقول فيها أن الأدعياء في المسيحية يساعدون على تقوية السلطان حربية فيحملون على بلاده مواد الحرب وأشياء أخرى كثيرة وضرب الأمثال لهذا ونصح في النهاية بقطع كل الصلة مع مصر. ولكن كيف السبيل إلى ذلك وأصوات الباباوات ووعيدهم لا يغني من الربح المادي شيئًا. بل أن العوامل المادية كانت تطغى على شعور التجار الديني حتى رأى بعض زعماء النصارى أن تعد سفن حربية تحرس البحر بغير انقطاع وخصوصًا بين آسيا الصغرى ومصر وأن تهاجم السفن التجارية سواء كانت مسيحية أو إسلامية واقتراح أنه يكون أسطول الحراسة مكونًا من عشر سفن وإلا يكون تابعًا لإحدى الجمهوريات الكبيرة أو البلاد التي تشتغل خاصة بالتجارة وإلا اقتصر منه في التنفيذ على التجار الذين لا يتصلون بهذه المدن أو تلك الجمهوريات.

وقد فطن إلى ذلك نيقولا الرابع قبل كليمونت الخامس ولذا نجده قبيل وفاته يأمر فرسان القديس يوحنا أن يعدوا عشرين سفينة مسلحة في مياه قبرص لحراسة هذه الجزيرة

ومراقبة أرمينية والقبض على آية سفينة تحاول الوصول إلى بلاد تابعة للسلطان. ثم أن كبار الكراد له بعد وفاة كليمونت الخامس قد ساروا سيرًا عمليًا في سبيل تحقيق أغراضه وكلفوا منويل ذكريا بأن يقوم اثنتي عشرة سفنية ويكون أمير أسطول الحراسة وأن تنضم إليه ثمان مراكب يقدمها جنوي آخر يدعى تدزيودريا ولكن حاكم جنوه رأى في ذلك افتئاتا على سلطانه فهدد هذين الجنويين بفرض غرامة مالية كبيرة لأنهما قبلا أن يعملا لحساب سلطة آخرى خارج جنوه من غير ذاته ولكن تدخل الكراد له في الأمر حتى عفي عنهما وسمح لهما بالعمل للكنيسة مدة سنة واحدة فخرج على رأس أسطول مكون من عشرين قطعة وانضم إليها خمسة عشرة سفينة من قبرص وضعها الملك تحت تصرفها وبهذه القوة أبحر إلى كندلون والإسكندرية من غير جودى. وتلت هذه المحاولة محاولة أخرى في سنة ١٢٩٣م قامت بها ست سفن بندقية كانت قد أعدت الحماية قبرص في سنة ١٣٠٨م. وفي سنة ١٣٠٨م كلف البابا كليمنت الخامس فرسان القديس يوحنا حراسة الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط وقد انتقل المركز الرئيسي من قبرص إلى رودس سنة ١٣١٠م وقام فرسان القديس يوحنا بما كلفوا به فقامت من أجل ذلك وحشة بينهم وبين الجنويين ثم نجد ملوك قبرص من جهة أخرى يطاردون بسفنهم الحربية كل سفينة تذهب إلى مصر أو تأتي منها، وقد أعلن سفراء الملك هنري الثاني في مجمع فينا أن مراكب قبرص قد استحوذت على عدد كبير من مراكبهم التجارية وضربوا مثلاً لذلك مركبًا جنوية قبض عليها أخيرًا بينما كانت في طريقها من آسيا الصغرى إلى مصر محملة خشب لبناء السفن وأضافوا إلى ذلك أنه لا يمكن لشخص ما أن يبحر من قبرص أو أي ميناء قريب منها متجهًا هذا الاتجاه لأن سفن ملك قبرص تهدد هذا الطريق بتكلف من البابا [1] .

ولما اشتكت جنوه من اعتداء ملك قبرص على سفنها قال أنه إنما تحقيق رغبات. ونستطيع بعد بحث للعلاقات التجارية بين مصر والدول الأوروبية أن نحكم على نتائج التحريم البابوي فيتضح لنا أنه في الوقت الذي كان يتمسك فيه البابا بالتحريم والذي كانت فيه الدول الأخرى ترعى قرار البابوية. كان بعض التجار يعدلون بتجارتهم عن الإسكندرية والتمسوا لها مراكز أخرى يبدو فيها نشاطهم التجاري ومع هذا فأنا نجد

(١) هايد التجارة ٢/ ٢٩.

عدداً عظيماً من التجار يستهويه الربح المادي من وراء الاتجار مع مصر فلا يحسب لقرارات البابا حساباً وكانت نتيجة الضغط البابوي أن تحول التجار إلى الطريق الجديد الذي فتح في البلاد التي احتلها التتار ولكن برغم هذا كله فإن الإسكندرية لم تفقد أهميتها التجارية العامة فقداناً تاماً، ونجد بيحولتي الذي كان يقيم في قبرص يهتم بدراسة النقود والمقاييس والموازين المستعملة في البلاد التجارية ويضع قوائم لمقارنة المستعمل منها في الإسكندرية والمستعمل في عشر أماكن تجارية في إيطاليا [1] .

وكانت توابل الشرق يتكدس منها في مؤسسات التجار قدر كبير في الإسكندرية لتصديره إلى الخارج وكان رعايا البلاد التجارية يجدون على الدوام مواطنين لهم يقيمون في مصر كما كانت لهم مؤسسات حكومية وقناصل يمثلون دولهم وفي أشد أوقات التحريم لم يقطع حكام البندقية وجنوه وبرشلونة ومرسيليا علاقاتهم بمصر ولم يعطلوا مؤسساتهم أو يستدعوا قناصلهم وتجارهم وما يدل على وجود التجار الأوروبيين في الإسكندرية في أواخر القرن السابع تلك النصوص التي جاءت في معاهدة بين الأشرف خليل وملك أرجون وحلفائه أورد القلقشندي نسختها وقال أنها نسخة هدنة عقدت بين الفريقين ومن نصوصها "أن يفسخ ملك أرجون وحلفاؤه كل لأهل بلاده وغيرهم من الفرنج أن يجعلوا إلى الثغور الإسلامية الجديدة والياض والخشب وغير ذلك [2] .

ولما كانت هذه المواد الحربية محرمة بمقتضى قرار البابا فإن عقد المعاهدة على هذه الوجه يدل على تهاون الفرنج في تنفيذ القرارات البابوية حتى في ذلك الوقت العصيب الذي سقطت فيه عكا .

وكذلك ماروى عن النزول الذي حدث في أوائل القرن الثامن الهجري سنة ٧٢٧هـ ١٣٢٦م – ١٣٢٧م بين التجار الأوروبيين وبين المسلمين ويقول الأستاذ هايد أن المقريزي يلقى أن التبعة على النصارى [3] . ويقول أنه من المحتمل أن يكون التعصب والغيرة الدينية قد لعب دوراً من جانب المسلمين وهذا من جانب الأستاذ هايد مما يعد عليه فإن الأحكام التاريخية لا تبنى على الاحتمال وإنما تبنى على الوقائع الصحيحة والمقريزي لم يزد على أن روي الحادثة كما وصلت إليه ولم يعلن عليها شيء مطلقاً بل سرد للحادثة

---

(١) هايد التجارة ١/ ٥٠ .
(٢) القلقشندي صبح الأعشى ١٤/ ٦٢ .
(٣) القلقشندي المصدر السابق ذكره نفس الصفحة .

وذكر أن سببها هو أن فرنجيًا تعرض لصبي يراوده عن نفسه فقال له المصري "هذا ما يحل" فما كان من الفرنجي إلا أن خلع خفه وضرب به المصري على وجهه، وكان من الطبيعي أن المصري لا يحتمل هذه الإهانة الوحشية من كافر لا يساوي في نظره شيئا واشتبك الرجلان في نضال حاد، ونصرت كل واحد منهما شيعته وقومه، وكان للمصريين بالإسكندرية قوات أهلية مدربة ومجهزة بأحسن أنواع العتاد الحربي فاشتركت في هذه الفتنة مما زاد في تفاقمها وتدخلت القوات الحكومية ضد المصريين وانتهت الفتنة بمحنة عظيمة لأهل الإسكندرية ذهبت بالأرواح والأموال إذ اعتبرهم السلطان وفق بلاغ الوالي خارجين عليه.

وذكر النويري سببًا آخر هو أن الفرنجي دخل حلقة ذكر فأراد أحد المسلمين إخراجه فامتنع وما كان للفرنجي أن يتدخل في أمر صنعته دينه –يعظمه المسلمون ويعده الفرنج عملاً عابثًا [1]. وأيًا كان السبب فالحكم واضح ولا يحتاج إلى تعليق والحادثة تدل على وجود التجار الفرنج بالإسكندرية [2] في هذه الفترة وأنهم كانوا يتمتعون بحرية لأحد لها تحت الرعاية الحكومية المغالية. وكان قراصنة [3] البحر إذا قبض على أحدهم يتخذ التجارة سياراً للنجاة وحدث زمرة أن والي الشام قبض على متجرم وشهد عليه مواطنوه بذلك فأرسله إلى الملك الناصر محمد فذكر المتجر أنه تاجر فأمر برد ماله وأصر الوالي على رأيه فعوقب ونفذ أمر السلطان وقد رجحت سياسة سلاطين مصر المبنية على أحسن رعاية التجار الفرنج واستهوائهم فلم تخل الإسكندرية منهم حتى في هذه الفترة التي تلت سقوط عكا ولما أكثر البابوات من الرخص ازدحم النصارى من جديد في الإسكندرية ونشطت الحركة التجارية في مؤسساتهم بها وإن لم يكن بين أيدينا من النصوص التاريخية ما يحدد عدد سفنهم في ذلك الوقت وما كاد الأحوال التجارية تستقر حتى حدث حادث أثر فجأة في العلاقات التجارية وهذا الحادث يعتبر ختامًا للحروب الصليبية ومؤداه أن ملك قبرص بطرس الأول كان يعمل على إقامة حرب صليبية ضد المسلمين وكان يساعده في ذلك البابا أربان الخامس الذي طاف ممالك أوروبا بنفسه بين سنتي ١٣٦٢م و ١٣٦٥م كما أرسل رسله وكتبه رجاء أن يكسب هذا المشروع كل

---

(١) المقريزي الخطط جـ ٢ ٢٨٠.
(٢) المقريزي السلوك جـ٢ ، ٢٨.
(٣) النويري نهاية الأرب جـ٣١ ورقة ٧٨.

حكام الفرنج وخاصة جنوه والبندقية لأنه يستطيع أن يعتمد على قوتهما البحرية وقد ذهب إليها بشخصه ولكن الجنويين والبنادقة لم يتحمسوا لاستقبال قدر تحمسهم لتحصيل الربح المادي الديني يعود عليهما من تجار المسلمين وكانت البندقية في ذلك الوقت قد شغلت بإخماد تعهده في كريت كذلك وحدث في ذلك الوقت سوء تفاهم بين جنوه وبين ملك قبرص ولكن مع هذه الظروف فإن جهود البابا قد تغلبت على تردد البنادقة وتعهدوا بإعداد عدد من المراكب يكفي لحمل ألفي فارس وأن تكون نصف تكاليف هنا الإعداد على البنادقة والنصف الآخر على نفقة الملك، وحلفائه، أما جنوه فقد تعهدت بإعداد ثلاث مراكب ولكن اقتضى إعداد الحملة زمنًا طويلاً فتفرق كثير ممن كان يجب أن يساهموا فيها. وفي الفترة الحاسمة لم تساهم للبندقية إلا بمركب واحدة ودفع الملك تكاليف المراكب التي أخذها من البندقية وأخيرًا في ٢٧ يونيه سنة ٧٦٧هـ / ١٣٦٥م أبحر من البندقية ليجتمع بجيشه في رودس وكان عازمًا على مهاجمة الإسكندرية. وفي ١٠ أكتوبر سنة أخذ البلد غفوة و أباحها للسلب والنهب. وقد روى المقريزى قصة هذه الجملة [1].

وكان جيشه قليلاً ولذا فإنه بعد أيام أبحر من الإسكندرية قبل أن تصل إليها جيوش السلطان لقتاله ووصل إلى قبرص واستاء البنادقة من الاتجاه الذي اتجهت إليه الحملة وكان قد وجهها بطرس إلى الإسكندرية من غير أن يعطي الجالية البندقية الزمن الكافي لتأمين نفسها وترتب على ذلك أن تعرض قنصل البندقية وكثير من مواطنيه للسلب والنهب وهذا يظهر لنا ما كان بين الملك والبنادقة من الوحشة.

أما الجنويون فقد كان لهم في مرفأ الإسكندرية وقت الهجوم ست مراكب يقوم عليها كثير من التجارة، ولكن تلك المراكب لم تساعد الصليبين ومع ذلك فإنهم بعد انتهاء الإغارة لم ينسوا نصيبهم من السلب والنهب وإذا نظرنا إلى هذه الحملة لوجدنا أن الجمهوريتين لم يقوما فيها إلا بدور ثانوي ومع ذلك فإنهما قد تعرضنا لغضب المسلمين إذا أعلن السلطان شعبان أن المسيحيين مطالبون بالاستقرار في أماكنهم لا يصيبهم فزع ولا خوف ثم ما لبث بعد أيام قليلة أن قبض عليهم وحبسهم ومن الطبيعي أن يؤثر هذا في مجرى النشاط التجاري بحيث لم يجرأ مركب واحد على الإبحار إلى الإسكندرية وقد

---

(١) المقريزي السلوك ٣/ ٤٨.

شعر الفرنج بأثر هذا الانقطاع التجاري ومن الغريب أن السلطان هو الذي بدأ في مراسلة الدول في شأن الإسلام فأرسل الرسل إلى البندقية وإلى جنوه وقطن البابا أربان الخامس إلى أن السلطان إنما يريد أن يوقع بينهم التفرقة ليضعف بذلك من شأن النصارى فكتب البابا إلى جنوه والبندقية يحذرهما مغبة ذلك ولكن الجمهوريتين كانتا تلتمسان وصل العلاقات التي انقطعت، فأرسل حاكم البندقية خطابًا إلى السلطان شعبان يشكره فيه على عرضه ويعلن إرسال سفيرين إلى بلاطه هما فرسسلو بمبو وبطرس سورنزو وقد أرسل هذا الخطاب قبل تحذير البابا فتلقى جواب السلطان على هذا بأنه يرحب بهما وسافر الرسولان برغم تحذير البابا. وليس بين أيدينا نصوص تدل على التعليمات التي زودهما حاكم البندقية فإذا صحت رواية جيوم دمانو فإن رسالتهما كانت تقتصر على طلب منح الحرية لمواطنيها وتأمين تجار البندقية الذين يأتون إلى مصر ومنحهم امتيازاتهم القديمة وقبل السلطان على الأقل الطلب الأخير.

وفي شهر يونية سنة ١٣٦٦م استطاع حاكمكم البندقية أن يبعث إلى سفرائه الذين جوار البابا نص المعاهدة التي عقدت مع السلطان وكلفهم أن يبلغوا البابا خبرها وينقلوا إليه أنها معاهدة تجارية وكان عرضها من هذا أن تبرأ نفسها من التهمة التي ذاعت في بلاط البابا من أن الأقطار التجارية انفصلت عن ملك قبرص وأنها تعد العدة لعقد سلام منفرد مع السلطان ومع هذا فإنه لا يقبل أن تسير المفاوضة من غير أن يكون هناك أمل في الوصول حقيقية إلى عقد السلام. والحقيقة أنه كان في البلاط المصري رأي قوي يريد الحرب وزعم السلطان أنه راغب عن عقد السلام مع جمهورية البندقية إلا بشرط أن ملك قبرص حيث وجدوا الملك يعد العدة لإرسال حملة إلى شواطئ سوريا فحاولا جهدهما حتى منعاه وأقنعاه بالمفاوضة مع السلطان ولكن كان ذلك لم يؤدي إلى نتيجة لأن السلطان في الحقيقة لم يكن يريد السلام وفي ذلك الوقت ذهب مارينو فنييه وجوفني فسكريني إلى أفنيون ليعرضا على البابا بأن السلام من الممكن أن يعتبر قائما ولا تتوقف المسألة إلا على ملك قبرص وأنهم لهذا عزموا على وصل العلاقات بمصر من غير أن ينتظروا رأي الملك الأخير ولكنهم أرادوا أولاً قبل كل شيء أن يحصلوا على إذن البابا فمنحهم البابا إذنا باثنتي عشرة سفينة ولكن واحدة وأعلن أن كل اتفاق بين البندقية والسلطان عقد أو يعقد في المستقبل يكون باطلاً إذا كان من شأنه أن يعطل الحروب الصليبية ضد المسلمين ثم نجد البابا بعد عدة أسابيع يعلن التحريم العام حينما علم

بإعداد المعدات في مصر وسورية الحملة ضد قبرص ورودس وليس عجيب أن نجد البندقية تقف في صف مصر ولو بشكل سلبي فتمنع إبحار جيوش وسلام وخيل كانت في طريقها لمساعدة النصارى في قبرص ورودس أما موقف البابا إزاء هذا التصرف فإنه يتلخص في إنذار حاكم البندقية بضرورة التخلي عن هذا المنع كما أن ملك قبرص قد احتج أيضًا على مسلك البندقية [1] .

وبرغم هذا التحريم فإن كثيراً من تجار النصارى كانوا على عادتهم من الاتصال بمصر ويظهر أن المسلمين من جانبهم قد فتر نشأتهم في استقبال هؤلاء التجار بدليل أنه في خريف سنة ١٣٦٦م كان يوجد في الإسكندرية خمس مراكب بندقية وسفينتان أحدهما جنوية والأخرى قطلونية، واتهمت المراكب البندقية بأنها تحمل قبرصيين وأمر المصريون بتسليمهم فرفض البنادقة وترتب على ذلك إن حدثت معركة تغلب فيها الأسطول المصري فأنتهز السلطان تلك الفرصة لينتقم من البنادقة الذي وعدوا بموالاة المصريين بينما هم يساعدون أعدادهم فأصدر أمره بالقبض على كل بندقي في مملكته فقبض في بيروت على ست وأربعين منهم وقبض على آخرين في طرابلس ولم يكن قد أفرج عمن قبض عليهم في الإسكندرية وكان لا مناص من بقاء العلاقات التجارية مضطربة ما دام العداء قائمًا بين السلطان وملك قبرص وأعلن السلطان للجنوبيين والبنادقة أنه يستحيل عليه أن يكون في سلام معهما طالما كان في حالة حرب مع ملك قبص وقد بذلت محاولات من جانب البنادقة والجنوبيين والقطلونيين رجاء التوفيق بين مصر وقبرص ولكنها فشلت لأن ملك قبرص أرصل إلى شواطئ سوريا في سنة ٧٦٨م و ٧٦٩م حملات إلى شواطئ سوريا ومن بين محاولات الفرنج في هذا الصدد ما رواه المقريزي من وصول رسل الفرنج إلى ميناء الإسكندرية وأنهم طلبوا رهائن من المسلمين يبقون عندهم حتى ينزلوا من مراكبهم ويؤدوا رسالتهم فلم تؤمن بكيدتهم واقتضى الحاجة إجابتهم فأخرج الوالي بعض السجناء ممن كان قد وجب قتلهم من مجرمي المسلمين وغسلوا في الحمام وألبسوا ثيابًا جميلة ونقلوا إلى الإسكندرية فأكرمهم النائب واشاع أنهم من رؤساء الثغر وبعث بهم إلى الفرنج وشيع خلفهم نساء وصبيا يصيحون ويبكون كأنهم عيالهم وأنهم يخافون الفرنج عليهم فخشي ذلك على الفرنج وعلى أهل الثغر، وتسلم الفرنج

(١) هايد التجارة ٢/ ٣٨ – ٥٠ .

الجماعة، ونزلت رسلهم من المراكب وقدموا إلى قلعة الجبل وكان السلطان في ذلك الوقت بالجيزة في سرحة كوم فحملوا إلى هناك وجلس لاستقبالهم الأمير يلبغا الأتابك وأقام الأمراء والحجاب بين يديه فقدموا كتاب ملكهم وهديته وتضمنت رسالتهم أنهم في طاعة السلطان وأنهم مساعدوه على تملك قبرص حتى ترد الأسرى التي أخذت من الإسكندرية ويعوض المال وسألوا تجديد الصلح وأن يمكن تجارهم من ورود الثغر وأن تفتح كنيسة القيامة بالقدس وكانت قد أغلقت بعد وقعة الإسكندرية فأجابهم بأن لابد من غزو قبرص وتخريبها وأخيراً عاد السلطان من السرحة فوقفوا بين يديه وقدموا هديتهم وأدوا رسالتهم فلم يجابوا وأعيدوا إلى بلادهم خائبين [1] .

وكان ورود هؤلاء الرسل عن رواية المقريزي في أول شهر رجب سنة ٧٦٧هـ ولم يشر فيها المقريزي إلى جنسية هؤلاء الرسل ولكن هايد قد أشار إلى محاولات البنادقة والجنوية للتوفيق بين مصر وقبرص في ذلك الوقت. ولما كانت جنوه قد أرسلت رسلها في نفس عدة السنة فإنا نرجح أن هؤلاء الرسل إنما بعثهم صاحب البندقية.

أما جنوه فقد أرسلت رسلها في نفس هذه السنة إلى السلطان ومعهم ستين أسيراً ممن أخذوا في واقعة الإسكندرية وحملوا معهم هدية للسلطان وأخرى لأتابكه الأمير يلبغا وفي رسالة ملك جنوه أنه لم يعلم بواقعة الإسكندرية إلا بعد وقوعها وأن هؤلاء الأسرى كانوا نصيبه وأنه مستمر على ولائه، ومتى قدر على أخذ ملك قبرص فإنه يعد بالقبض عليه وقتله، فقبلت هديته وأثنى عليه الأسرى خيراً وقالوا أن ملك قبرص لما عاد من الإسكندرية قسم ما غنمه منها بين ملوك الفرنج، وبعث بهؤلاء إلى ملك جنوه فعرضهم وتعمم له أي لبس العمامة إكرامًا لهم وأحسن إليهم وكساهم وأجرى لهم الرواتب حتى بعث بهم [2] .

وهذه المحاولة من جانب الجنويه إنما قصدوا بها أن تظل علاقاتهم قائمة مع مصر برغم قرار التحريم الذي أصدره البابا في ذلك الوقت ولكن حدث بعد إعداد المعدات البحرية لحملة قبرص وتجهيز مائة سفينة أن حدثت فتن داخليه قبل فيها الأمير يلبغا وقامت ثورة في أسوان فتعطلت بذلك حملة قبرص [3] .

(١) المقريزي: السلوك جـ٣ ورقة ٥١ .
(٢) المقريزي: السلوك جـ٣ ورقة ٥٢ .
(٣) المقريزي: المصدر السابق ذكره نفس الصفحة .

ولم تكن محاولات البندقية وجنوه قاصرة على التفاوض مع السلطان وحده بل إنهما لجأا إلى ملك قبرص الذي كان في سنة ٧٧٠هـ إلى جوار البابا في روما فأرسلت جنوه والبندقية إليه السفراء في روما محاولين إقناعه بعقد الصلح مع مصر فقبل الملك هذه الوساطة من جانبهما وأذن للمفاوضين الذين تختارهم البندقية في عقد الصلح باسمه مع احتفاظه ببعض شروط فأرسلت نيقولا حستياني وبطرس ومرسيلو ولكن عناد السلطان أدى إلى فشل الاتفاق ولما قتل ملك قبرص "بطرس الأول سنة ٧٧٩هـ / يناير سنة ١٣٦٩م لم يكن قد أبرم الصلح، وظل السلطان يسجن ويعذب ويستصفي أموال التجار الذين يقبض بل إنه كان في بعض الأحوال يقتلهم [1].

ومن أجل هذا غضب البندقية وجنوه وعزمتا على ترك الوساطة جانبًا وأرسلتا إلى مصر سفنًا حربية ليرغما السلطان بالقوة على إطلاق سراح من قبض عليهم من التجار واستعانا بالوصي على قبرص وبحاكم رودس وتعاهدا أن تمتنعا عن كل معاملة مع مصر طالما كان النزاع قائمًا وفي رواية المقريزي أنه في يوم الجمعة ٨ من ذي الحجة سنة ٧٦٩هـ قدم الخبر بنزول أربع قطائع على الإسكندرية من الفرنج وأنهم رموا المدينة بالمنجنيق فخرج في تلك الليلة ٢٣ (ثلاثة وعشرون) أميرًا منهم فقاتلهم التركمان والمغاربة وقتلوا منهم نحو المائة وغنموا منهم مركبًا [2]. وهنا نجد البابا يقف موقفًا حاسمًا فيحرم من جديد أي اتصال مع مصر من جانب جميع الدول التجارية وخرجت سفن الفرنج نحو الإسكندرية ولكنها ما لبثت أن انسحبت ثم أعلنت الحرب على السلطان في سنة ٧٧١هـ ولكن السلطان إزاء اجتماع الفرنج على قتاله رأى من الحكمة أن يصافح قبرص وأرسل رسله يظهر الاستعداد للصلح ففرح الفرنج وأرسلوا رسلهم إلى مصر يتفاوضون باسم ملك قبرص وصاحب رودس وصاحب جنوه وصاحب البندقية فوضعوا أسس سلام دائم بينهم وبين السلطان. وكان ذلك سنة ٧٧١هـ / نوفمبر أو ديسمبر سنة ١٣٧٠م. وقد أشار المقريزي إلى أنه أول صفر قدمت رسل الفرنج لطلب الصلح فحلفوا على ألا يقدروا ولا يخونوا وخلع عليهم وسافروا ومعهم من يحلف ملكهم وأخذت رهائن بالقلعة [3].

---

(١) هايد: التجارة جـ٢ / ٥٦.
(٢) المقريزي: السلوك جـ٣ ورقة ٦٨.
(٣) المقريزي: المصدر السابق ذكره.

وقد حصلت الدول التجارية بمقتضى هذا على نتيجتين لهما أهميتهما . الأولى إطلاق سراح جميع تجار الفرنج الذين في حبس السلطان بمصر وسوريا ، والثانية تأمين التجارة مع مصر ومن ثم نجد البابا يعدل عن وضع العقبات في سبيل التجارة مع مصر فأسرع الفرنج في حماسة منقطعة النظير إلى أسواق مصر ، ولم يبق لنا إلا أن نقول كلمة عما فعله المماليك فيما يتعلق بالتجارة ، كانت الغاية الأولى للمماليك المحافظة على البلاد وضمان سلامتها وكانت الاعتبارات التجارية ثانوية بالنسبة لها فما كان لها أن تظهر بجانب المشاريع الدفاعية عن مصر فلأجل أن يمنعوا خطر الغزو بواسطة فرع دمياط ، ضيقه الظاهر بيبرس وعمل على أن يكون دخول مراكب البحر في ذلك الفرع والملاحة فيه غير ممكنة للمراكب الكبيرة [1] .

وظل ذلك قائمًا حتى شاهده المقريزي النصف الأول من القرن التاسع الهجري " النصف الأول من القرن الخامس عشر الميلادي ، كان النهر لا يزال غير صالح لمرور المراكب الكبيرة وكانت تضطر أن تفرغ حمولتها في مراكب صغيرة ، وقلت لذلك أهمية دمياط التجارية بعد أن قلت تلك الأهمية نفسها بهدم البلدة سنة ٦٤٨هـ " وانتقالها بعيداً عن مكانها الأول " سنة ١٢٥٠م [2] . وكان من السهل فيما مضى الاتصال بالبلدة من جهة البحر ولذلك . . . أخذها الصليبيون مرتين وجعلوها مركز لأعمالهم الحربية ولأجل ألا يتكرر هذا هدمت المدينة ونشأت تدريجيًا على شاطئ النيل بعيداً عن مكانها الأول .
وليس معنى هذا أن نتهم السلاطين المماليك بعدم الاهتمام فيما يتعلق بأموال التجارة فبيبرس مثلاً الذي كان أكثرهم حبًا للفتح والغزو كان يهتم كثيراً بالتجار الذين يجوبون البحر الأحمر ، وقد بعث برسالة مع رسول خاص إلى رؤساء جزر سواكن ودهلك يلومهم على أخذهم تركة التجار المسلمين الذين يموتون بتلك الجزر وقد استولى على النوبة وسواكن من أجل تأمين التجارة والتجار [3] . وقد أبطل الضرائب التي كانت تجبى على المبيعات والتي فرضها أيبك على التجار . كل ذلك من أجل تشجيع التجارة .

وما ذكرناه في شأن بيبرس يمكننا أن نقوله في شأن قلاوون فقد كان يهتم كثيراً بالتجارة وازدهار الحياة التجارية وقد عقد تلك المعاهدة العظيمة مع جنوه التي سهل فيها كثيراً من

---

(١) المقريزي : الخطط ١/ ٣٦١ .
(٢) أبو الفدا : تقويم البلدان ١١٧ .
(٣) النويري : نهاية الأرب جـ٢٨ / ٧٣ – ٧٤ .

رغبات التجار وعقد معاهدة مع أرجون وغيرها من بلاد أوروبا ويظهر أن هذا السلطان كان يضع نصب عينيه وصل الأقطار الغربية بمصر وفي الوقت نفسه الأقطار الشرقية، ففي سنة ١٢٨٨م حرر منشوراً سلطانيًا وكلف التجار المصريين أن يوزعوه في اليمن وفي الهند الصينية وفي الصين وغيرها من الأقطار والأنصار على كل من يرغب من سكان تلك الأقطار في زيارة مصر وسوريا. وفي هذا المنشور دليل على أن مصر كانت إذ ذاك تجيد الدعاية إلى حد كبير ففيه يبين موقع مصر وأنها مركز المعمور من الأرض فيقول: "من أي أبوابها شاء دخولاً. من العراق من العجم من الروم من الحجاز من الهند من الصين"، ويصف أمنها ورخاءها وطيب هواءها فيقول: "هي في الدنيا جنة عدن لمن قطع ومسلاة لمن تغرب عن الوطن ونزهة لا يملها بشر ولا تهجر للإفراط في الحقوق والمقيم فيها في ربيع دائم وخير ملازم" وبعد التجار بأموال الوفيرة فالحقوق لا تكاد تذكر لقلتها، هذا ويذكر التجار المماليك امتيازات مغرية فيقول: "ومن أحضر منهم مماليك وجواري فله في قيمتهم ما يزيد على ما يريد، والمسامحة بما يتعوضه بثمنهم على المعتاد في أمر من يجلبهم من البلد قريب فكيف بالعبادات [1].

ومن الواضح أنه لا يمكن أن يعبر الإنسان عن رغبته في اجتذاب الأقطار الأخرى بصورة أوضح من ذلك. إنا لا نعلم هل الدعوة التي وجهها قلاوون لتلك الأقطار صادفت النجاح المنتظر لها أم لا ونرجح أن اتساع الإمبراطورية المصرية وكثر مصادر الثروة فيها وما تمنع ملوكها من النجاح الحربي كان له أثر كبير في اجتذاب الأقطار الشرقية غليها ولا نجد أول على ذلك من سفارة ملك سيلان الذي وصل إلى مصر سنة ٦٨٢هـ / سنة ١٢٨٣م ومعه رفيق له الذي يحمل رسالة في حق من ذهب، وقال إن هذا الخطاب بخط الملك، فطلب من يقرأ الخطاب فلم يوجد من يعرف لغة أهل سيلان ولكن الرسول أجاب عن مضمونه أنه يرغب في محلفة مصر ومودتها وأثر ترك الاتصال باليمن رغبة في اتصاله بمصر وأنه يريد رسولاً من السلطان في بلاده ورسولاً من قبله أيضًا يكون في عدن مقيمًا ثم عدد منتجات بلاده من الجواهر والياقوت واللؤلؤ والقماش من البز وغيره وجميع ما يجلبه تجار المكارم وغير ذلك ويؤكد أنه مستعد لكل طلبات مصر التجارية ولم ينس ملك سيلان أن يذكر شيئًا مما يدل على ثراه وقوته فقال لي سبع

(٣) القلقشندي: صبح الأعشى ١٣/ ٣٣٩ – ٣٤٢.

وعشرون قلعة خزائنها مملوءة بالجواهر واليواقيت ومغاصات اللؤلؤ لي وما يخرج منها فهو لي "ولم ينس سفنه وفيلته. ولما كان من الفوة بين ملك سيلان وصاحب اليمن فقد ترك رسول سيلان الطريق القصير "وطريق البحر الأحمر" وأتى عن طريق الخليج الفارسي –بغداد ثم إلى الشام ثم إلى مصر [1].

ويلوح من طلب سيلان أن تكون لمصر قنصلية بعدن "وهي ذلك المركز الهام بين مصر والشرق" أن ذلك سيفسح المجال لاتساع نطاق التجارة بين البلدين وفي الوقت نفسه تقوم القنصلية المصرية بمهمة الحراسة وفض ما عساه يقوم من خلاف بين عدن وسيلان والسهو على وجه العموم على مصلحة التجارة والتجار ولم يسمح ما قمنا به من بحث إلى الاهتداء ومعرفة ما إذا كانت منافسة سيلان والهند نجحت أم لا وما نريد أن نبينه هو أنه في تلك الفترة تلقت مصر سفنا محملة بالتجارة من أعماق الشرق وأنها دائمًا أرسلت تجارها وأنه كنتيجة طبيعية لذلك لم تنقطع البضائع الشرقية عن أن تتكدس في أسواق مصر وأن يتبادلها التجار معًا كان مصدر رخاء وثراه للدولة والشعب وقد استطاع الأشرف خليل أن يعقد تلك المعاهدة الشهيرة التي تعتبر مؤكدة بالمعاهدة قلاوون – أرجون ولم يكن الناصر أقل تشجيعًا للتجارة فقد بذل كثيرًا من المسامحات والعطاء الجذل من الأموال والمرتبات لتشجيع التجارة وقد خفض المصريون الحقوق جلبًا للتجار إلى ٢٪ وذلك يدلنا على مبلغ اهتمامهم بالتجارة والتجار وهذا الاهتمام يتناسب مع ما كانت تدره التجارة من دخل إذا قلنا أنه كان الدعامة الأولى التي بنيت عليها حضارة مصر في ذلك العصر، مما لا نزال نشاهد بعض صورها في أروع مظاهرها.

---

(١) العيني عقد الجمان مجلد ٢٠ ورقة ٦٨٥.

١- الكشاف العام

١- فهرس الأعلام

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

٢- الأماكن الجغرافية

(أ)

(ب)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

٣- القبائل والبطون

٤- الآيات القرآنية

٥- الكتب الواردة في النص

(أ)

المصادر والمراجع

أولا: المصادر المخطوطة

١- ابن إياس الحنفى محمد بن أحمد. جواهر السلوك فى الخلفاء والملوك مخط أحمد الثالث رقم ٣٠٢٦، وعنه مصورة معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة رقم ٢٠٥ تاريخ.

٢- ابن تغرى بردى جمال الدين أبو المحاسن يوسف مورد اللطافة فيمن ولى السلطنة والخلافة، مخط فيض الله رقم ١٤٠٦ وعنه مصورة معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة رقم ١/٥٣٥ ـ تاريخ.

٣- ابن حبيب الحسن بن عمر درة الأسلاك فى دولة الأتراك مخط أحمد الثالث رقم ٣٠٠١، وعنه مصورة معهد إحياء المخطوطات العربية رقم ١/٢٣٥ تاريخ.

٤- ابن حجر العسقلانى أحمد بن على:

ذيل الدرر الكامنة، مخط دار الكتب المصرية رقم ٦٤٩ ـ تيمورية.

رفع الإصر عن قضاة مصر مخط فيض الله رقم ١٤٥٥، وعنه مصورة معهد إحياء المخطوطات العربية رقم ١/٢٦٠ ـ تاريخ.

المجمع المؤسس للمعجم المفهرس مخط. الأزهرية رقم (٨٧٨) ١٣٦٠ ـ مصطلح.

٥- الحسن بن داود الملك الأمجد: الفوائد الجلية فى الفرائد النصرية. مخط دار الكتب المصرية رقم ٢٢٩٣ ـ أدب، مصورة عن مخط أيا صوفيا رقم ٤٨٢٣.

٦- ابن خطيب الناصرية على بن محمد بن سعد: الدر المنتخب فى تكملة تاريخ حلب مخط الأحمدية رقم ٢٠٣٦، وعنه مصورة معهد إحياء المخطوطات العربية رقم ٦٥٠. تاريخ.

٧- الكلاعى، سليمان بن موسى بن سالم. الاكتفاء بما تضمنه من مغازى رسول الله والثلاثة الخلفاء، مخط، طلعت رقم ٢٠٧٤ ـ تاريخ.

٨- مسلم القشيرى، مسلم بن الحجاج بن مسلم بن كوشاذ الطبقات مخط. أحمد الثالث رقم ٦٢٤ (٢٦) وعنه مصـــورة معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة رقم ٣٩٤ ـ تاريخ.

ثانيا : المصادر المطبوعة

١- ابن أبى بكر الأشعرى المالقى، محمد بن يحيى (ت ٧٤١هـ) التمهيد والبيان فى مقتل الشهيد عثمان ت. محمود يوسف زايد بيروت، دار الثقافة، ط ١ ـ ١٩٦٤.

٢- ابن أبى حاتم الرازى أبو محمد عبد الله (ت ٣٢٧هـ الهند دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٩٥٢ وما بعهدها.

٣- ابن أبى دينار، أبو عبد الله محمد بن القاسم الرعينى القيروانى المؤنس فى أحبار أفريقيا وتونس. ت محمد شمام، تونس، العتيقة، ١٩٦٧.

٤- ابن أبى يعلى أبو الحسن محمد . طبقات الحنابلة، بيروت، المعرفة، بدون تاريخ.

٥- ابن الأثير الجزرى، على بن أبى الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانى (٦٣٠هـ).

٦- أسد الغابة فى معرفة الصحابة. القاهرة، الشعب، ١٩٧٠.

٧- التاريخ الباهر فى الدولة الأتابكية (بالموصل). عبد القادر أحمد طليمات القاهرة، دار الكتب الحديثة، بدون تاريخ.

٨- الكامل فى التاريخ، بيروت، الكتاب العربى، ط٢، ١٩٦٧.

٩- الأصفهانى، حمزة بن الحسن. تاريخ سنى ملوك الأرض والأنبياء، بيروت، الحياة بدون تاريخ.

١٠-الأصفهانى أبو الفرج (ت ٣٥٦) مقاتل الطالبيين. السيد أحمد صقر بيروت، المعرفة، بدون تاريخ.

١١-ابن الأكفانى محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصارى (ت٧٤٩هـ) نخب الذخائر فى أحوال الجواهر بيروت عالم الكتب، بدون تاريخ.

١٢-الأنبارى أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ـ نزهة الألبا فى طبقات الأدباء ت . محمد أبى الفضل إبراهيم. القاهرة، نهضة مصر، بدون تاريخ.

١٣-ابن إياس الحنفى، محمد بن أحمد بدائع الزهور فى وقائع الدهور. ت. محمد مصطفى. مختلفة.

١٤-ابن أيبك الدوادارى أبو بكر بن عبد الله، كنز الدرر وجامع الغرر، القاهرة، مختلفة.

١٥-بحشل أسلم بن سهل الرزاز الواسطى (ت ٢٩٢هـ) تاريخ واسط ت. كوركيس عواد، بغداد، المجتمع العلمى ١٩٦٧.

١٦-البخارى أبو عبد الله إسماعيل بن إبراهيم الجعفى (ت ٢٥٦هـ) التاريخ الكبير، الهند، دائرة المعارف العثمانية، بدون تاريخ.

١٧-البستى محمد بن حبان مشاهير علماء الأمصار ت. م فلايشهمر بيروت العلمية، بدون تاريخ.

١٨-البسنوى علاء الدين على بن دده السكتوارى محاضرة الأوائل ومسامرة الأواخر بيروت، الكتاب العربى، ط٢ ١٩٧٨.

١٩-ابن بطوطة رحلة ابن بطوطة ، بيروت، صادر ١٩٨٠.

٢٠-البغدادى صفى الدين عبد المؤمن بن عبد الحق (ت ٧٣٩هـ) مراصد الإصلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ت. على محمد البجاوى القاهرة، الحلبى، ط١ ١٩٥٥.

٢١-ابن بكار الزبير الأخبار الموفقيات، ت. د سامى مكى العانى بغداد الأوقاف ١٩٧٢.
٢٢-البلاذرى أحمد بن يحيى بن جابر، أنساب الأشراف. مخلفة.
٢٣-البلخى أبو زيد أحمد بن سهل البدء والتاريخ ت. كلمان هوار. باريس ١٨٩٩.
٢٤-البكرى أبو عبيد الله بن عبد العزيز (ت ٤٨٧هـ).
٢٥-معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، ت مصطفى السقا القاهرة، اللجنة. المغرب فى ذكر بلاد أفريقيا والمغرب (جـ من المسالك والممالك) بغداد، المثنى.
٢٦-البلوى أبو محمد عبد الله بن محمد المدينى. سيرة أحمد بن طولون. ت. محمد كرد على دمشق، مجمع اللغة العربية.
٢٧-البندارى الأصفهانى، الفتح بن على بن محمد سنا البرق الشامى ت. د. فتحية النبراوى، القاهرة، الخانى، ١٩٧٩.
٢٨-البيرونى أبو الريحان محمد بن أحمد (ت ٤٤٠هـ)، الآثار الباقية عن القرون الخالية بغداد، المثنى، بدون تاريخ.
٢٩-ساقطات الآثار الباقية عن القرون الخالية، تهران، الجعفرى ١٩٦٩.
٣٠-ابن تغرى بردى جمال الدين أبو المحاسن يوسف (٨٧٤هـ).
٣١-الدليل الشافى على المنهل الصافى. ت. فهيم محمد شلتوت. مكة، جامعة أم القرى، بدون تاريخ.
٣٢-المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى مج ١، ٢ القاهرة، مختلفة.
٣٣-النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة . القاهرة، مختلفة.
٣٤-ابن تميم التميمى محمد بن أحمد (ت ٣٣٣هـ) المحن ت. د. يحيى وهيب الجبورى، بيروت، الغرب الإسلامى ، ط١ ، ١٩٨٣م.
٣٥-التيفاشى أحمد بن يوسف (ت ٦٥١هـ) أزهار الأفكار فى جواهر الأحجار ت. د. محمد يوسف حسن وغيره القاهرة، الهيئة العامة ١٩٧٧م.
٣٦-الجاحظ أبو عمرو عثمان بن بحر (ت ٢٥٥هـ) البرصان والعرجان والعميان والحولان، ت. عبد السلام محمد هارون بغداد الإعلام ١٩٨٢م.
٣٧-ابن الجزرى شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ) غاية النهاية فى طبقات القراء ت. ج برجستراسر القاهرة الخانجى ١٩٣٢م.
٣٨-ابن جماعة الحموى مختصر فى فضل الجهاد. ت. د. أسامة ناصر النقشبندى بغداد، الإعلام ١٩٨٣م.
٣٩-الجهشيارى أبو عبد الله بن عبدوس (ت ٣٣١هـ).
٤٠-نصوص ضائعة من كتاب الوزراء والكتاب. ت. ميخائيل عواد بيروت الكتاب اللبنانى ١٩٦٤م.
٤١-الوزراء والكتاب، ت، مصطفى السقا وغيره، القاهرة، الحلبى، ط١ ١٩٣٨م.
٤٢-ابن الجوزى أبو الفرج عبد الرحمن بن على (ت ٥٩٧هـ):
٤٣-تاريخ عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه. ت. أسامة عبد الكريم الرفاعى، دمشق، إحياء علوم الدين.

٤٤-المصباح المضئ فى خلافة المستضئ، ناحية عبد الله إبراهيم بغداد الأوقاف ١٩٧٧م.
٤٥-المنتظم فى تاريخ الملوك والأمم، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٥٧هـ وما بعدها.
٤٦-ابن حبيب أبو جعفر محمد (ت ٢٤٥هـ) المحبر ت. د. ايلزه ليختن شنيتر بيروت، المكتب التجارى، بدون تاريخ.
٤٧-ابن حبيب الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر (ت ٧٧٩هـ) تذكرة النبيه فى أيام المنصور وبنيه، ٢ جـ . ت. د. محمد محمد أمين، القاهرة، دار الكتب ١٩٧٦ وما بعدها.
٤٨-ابن حجر العسقلانى شهاب الدين أحمد بن على (ت ٨٥٢هـ).
٤٩-الإصابة فى تمييز الصحابة . ت . على محمد البجاوى القاهرة، نهضة مصر، بدون تاريخ.
٥٠-إنباء الغمر بأنباء العمر. ت. د. حسن حبشى القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٩ وما بعدها.
٥١-تقريب التهذيب ت. عبد الوهاب عبد اللطيف بيروت، المعرفة، ط٢ ١٩٧٥م.
٥٢-تهذيب التهذيب بيروت، صادر، عن ط الهند ١٣٢٥ وما بعدها.
٥٣-الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة بيروت، الجيل، بدون تاريخ، عن ط الهند.
٥٤-ابن حزم الأندلسى، أبو محمد على بن أحمد بن سعيد (ت ٤٥٦هـ) جمهرة أنساب العرب. ت. عبد السلام محمد هارون، القاهرة، المعارف، ط٢ ، ١٩٧١م.
٥٥-الحميرى محمد بن عبد المنعم الروض المعطار فى خبر الأقطار، ت. د. إحسان عباس، بيروت، دار مكتبة لبنان، ١٩٧٥م.
٥٦-ابن حوقل، صورة الأرض، بيروت، الحياة ١٩٧٩.
٥٧-أبو حيان التوحيدى. مثالب الوزيرين (أخلاق الصاحب ابن عباد وابن العميد) دمشق، دار الفكر ١٩٦١م.
٥٨-الخزاعى التلمسانى، أبو الحسن على بن محمد (ت ٧٨٩هـ) تخريج الدلالات السماعية، ت. أحمد محمد أبو سلامة، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٨١م.
٥٩-الخطيب البغدادى أبو بكر أحمد بن على (ت ٤٦٣هـ) تاريخ بغداد أو مدينة السلام، بيروت، الكتاب العرب، بدون تاريخ.
٦٠-ابن خلدون تاريخ ابن خلدون، بيروت، البيان، بدون تاريخ.
٦١-ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبى بكر (ت ٦٨١هـ) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ت. د. إحسان عباس، بيروت/ صادر بدون تاريخ.
٦٢-خليفة بن خياط أبو عمرو: تاريخ خليفة بن خياط. ت . أكرم ضياء العمرى، بغداد، المجمع العلمى ط١ ١٩٦٧. الطبقات ت. د. أكرم ضياء العمرى. الرياض، طيبة ، ط ٢ ١٨٩٢م.
٦٣-الخيارى المدنى، إبراهيم بن عبد الرحمن (ت ١٠٨٣هـ) تحفة الأدباء وسلوة الغرباء د. رجاء محمود السامرائى بغداد، الإعلام ١٩٨٠.
٦٤-ابن الداية، أبو جعفر أحمد بن يوسف الكتاب. المكافأة. ت. أحمد أمين وغيره القاهرة، ط١، ١٩٤١.

٦٥–ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٢١هـ) الأشتقاق. ت. عبد السلام محمد هارون . القاهرة، الخانجى، ١٩٥٨م.
٦٦–ابن دقماق، إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائى. الانتصار لواسطة عقد الأمصار، (جـ ٤، ٥) بيروت، المكتب التجارى.
٦٧–الدولابى، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد (ت ٣١٠هـ) الكنى والأسماء. الهند، دائرة المعارف النظامية ١٣٢٢هـ.
٦٨–الدينوورى أحمد بن داود (ت ٢٨٢هـ) الأخبار الطوال، عبد المنعم عامر. تهران، ط١، ١٩٦٠م.
٦٩–الذهبى شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ): تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام (١ ـ ٦). حسام الدين القدسى. القاهرة القدسى جـ ١٨ ت. د. بشار عواد معروف. القاهرة، الحلبى، ط٢، ١٩٧٧م.
٧٠–تجريد أسماء الصحابة. بيروت، المعرفة، بدون تاريخ.
٧١–تذكرة الحفاظ. بيروت، إحياء التراث العربى، عن ط. الهند ، ١٩٥٥م وما بعدها.
٧٢–دول الإسلام، ت. فهيم محمد شلتوت وغيره القاهرة، الهيئة المصرية العامة ، ١٩٧٤م.
٧٣–العبر فى خبر من عبر. ت. د. صلاح الدين المنجد، الكويت، الإعلام، ١٩٦٠وما بعدها.
٧٤–ميزان الاعتدال فى نقد الرجال. ت. على محمد البجاوى بيروت، المعرفة، بدون تاريخ.
٧٥–الراواندى محمد محمد بن على بن سليمان، راحة الصدور وآية السرور فى تاريخ الدولة السلجوقية. ت. إبراهيم الشواربى وغيره القاهرة، ١٩٦٠م.
٧٦–الزبيدى، السيد محمد مرتضى الحسينى تاج العروس من جواهر القاموس. ت. عبد الستار أحمد فراج وغيره، الكويت، الإعلام.
٧٧–الزبيدى المرتضى ترويح القلوب فى ذكر ملوك بنى أيوب، ت. د. صلاح الدين المنجد دمشق مجمع اللغة العربية ١٩٦٩م.
٧٨–ابن الزيات شمس الدين أبو عبد الله محمد بن ناصر الدين الأنصارى، الكواكب السيارة فى ترتيب الزيارة. بغداد ، المثنى، بدون تاريخ.
٧٩–السبتى القاسم بن يوسف التجيبى، مستفاد الرحلة والاغتراب، ت. عبد الحفيظ منصور تونس، الدار العربية للكتاب، ١٩٧٥.
٨٠–سبط ابن الجوزى شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزاوغلى (ت ٦٥٤هـ) مرآة الزمان فى تاريخ الأعيان (مج ٨) الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٩٥١م وما بعدها.
٨١–السبكى. تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، طبقات الشافعية الكبرى. بيروت، المعرفة. ط٢.
٨٢–السخاوى شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، بيروت ، الحياة، بدون تاريخ.
٨٣–السدوسى مؤرخ بن عمرو حذف من نسب قريش. ت. د. صلاح الدين المنجد، القاهرة، العروبة، ١٩٦٠م.
٨٤–ابن سعد الطبقات الكبرى، بيروت، صادر، بدون تاريخ.

٨٥-ابن سعيد المغربى: المغرب فى حلى المغرب (القسم الخاص بمصر). ت. د. زكى محمد حسن وغيره، القاهرة، الجامعة ١٩٥٣م، ط١.
٨٦-النجوم الزاهرة فى حلى حضرة القاهرة (القسم الخاص بالقاهرة) ت. د. حسين نصار القاهرة، دار الكتب ١٩٧٠م.
٨٧-السهمى (ت ٤٢٧هـ) تاريخ جرجان، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨١م.
٨٨-ابن سيد الناس، عيون الأثر فى فنون المغازى والشمائل والسير. بيروت، الجيل، ط٢ ١٩٧٤م.
٨٩- السيوطى جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر (٩١١هـ): بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة. ت محمد أبى الفضل إبراهيم القاهرة، الحلبى، ط١، ١٩٦٤م.
٩٠- تاريخ الخلفاء، بيروت ، الثقافة، بدون.
٩١- حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، الحلبى ط١ ١٩٦٧م.
٩٢- الوسائل إلى معرفة الأوائل ت. د. على عمر وغيره. القاهرة، الخانجى بدون.
٩٣- ابن شاكر الكتبى محمد بن أحمد (ت ٧٦٤هـ): عيون التواريخ. مج ١، ت. حسام الدين القدسى، القاهرة، النهضة المصرية ١٩٨٠م، فوات الوفيات. ت. محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، النهضة المصرية، ١٩٥١م.
٩٤-أبو شامة المقدسى، شهاب الدين أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم: الذيل على الروضتين، بيروت، الجبل، ط ٢ ، ١٩٧٤م.
٩٥-الروضتين فى أخبار الدولتين، بيروت، الجيل، بدون تاريخ.
٩٦-ابن شاهين الظاهرى. غرس الدين خليل، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك. ت. بولس راويس باريس ١٨٩٤م.
٩٧-الشجاعى شمس الدين. تاريخ الملك الناصر محمد بن قلاوون الصالحى وأولاده (تاريخ الشجاعى) ت. بربارة شيفر. فيسبادن ١٩٧٨م.
٩٨-ابن شداد بهاء الدين. النوادر السلطانية والمحاسن البوسيفية، أو سيرة صلاح الدين. ت. د. جمال الدين الشيال. القاهرة، الدار المصرية، ط ١ ١٩٦٤م.
٩٩-ابن شداد عز الدين أبو عبد الله محمد بن على بن إبراهيم (ت ٦٨٤هـ) الأعلاق الخطيرة فى ذكر أمراء الشام والجزيرة. ت. دومينيك سورديل وغيره دمشق، المعهد الفرنسى، ١٩٥٣م وما بعدها.
١٠٠- الشوكانى، محمد بن على (ت ١٢٥١هـ) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، القاهرة، الحلبى، بدون تاريخ.
١٠١- الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان العكبرى (ت ٤١٣هـ) الإرشاد بيروت، الأعلمى، ط ٣، ١٩٧٩.
١٠٢- الشيرازى أبو إسحاق (ت ٤٧٦هـ) طبقات الفقهاء ت. د. إحسان عباس، بيروت، الرائد العربى، ١٩٧٠م.

١٠٣- ابن صصرى محمد بن محمد، الدرة المضية فى الدولة الظاهرية. ت . د. وليم. م، برينر كاليفورنيا، ١٩٦٣م.
١٠٤- الصفدى صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافى بالوفيات. ت. هلموت ريتر وغيره، فرانز شتايز ط٢، ١٩٨١م.
١٠٥- ابن صفوان النصرى عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله (ت ٢٨١هـ) تاريخ أبى زرعة الدمشقى . ت . شكر الله نعمة الله القوجانى دمشق مجمع اللغة العربية.
١٠٦- الصقاعى، فضل الله بن أبى الفخر، تالى وفيات الأعيان، ت. جاكلين سوبلة. دمشق المعهد الفرنسى. ١٩٧٤م.
١٠٧- ابن الصيرفى أمين الدين تاج الرياسة أبو القاسم على بن منجب، الإشارة إلى من نال الوزارة . ت. عبد الله مخلص، القاهرة، المعهد الفرنسى، ١٩٢٤م.
١٠٨- ابن الصيرفى الخطيب الجوهرى على بن داوود، نزهة النفوس والأبدان فى تواريخ الأمان. ت . د. حسن حبشى القاهرة، دار الكتب، ١٩٧٠ وما بعدها.
١٠٩- الصيمرى أبو عبد الله حسين بن على (ت ٤٣٦هـ) أخبار أبى حنيفة وأصحابه. الهند، لجنة إحياء المعارف العثمانية، ١٩٧٤م.
١١٠- الطبرى أبو جعفر محمد بن جرير(ت ٣١٠هـ) تاريخ الطبرى (تاريخ الرسل والملوك) ت. محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة، المعارف، ط٢.
١١١- الطبرى محب الدين أحمد بن عبد الله (ت ٦٩٤هـ) السمط الثمين فى مناقب أمهات المؤمنين. القاهرة، الأزهرية، ١٩٨٢م.
١١٢- ابن الطقطقا، محمد بن على بن طباطبا الفخرى فى ألآداب السلطانية والدول الإسلامية بيروت، صادر ١٩٦٦م.
١١٣- ابن طيفور، أبو الفضل أحمد بن طاهر (ت ٢٨٠هـ) بغداد فى تاريخ الخلافة العباسية بغداد، المثنى ١٩٦٨م.
١١٤- العامرى اليمنى يحيى بن أبى بكر. الرياض المستطابة فى جملة من روى فى الصحيحين من الصحابة، بيروت، المعارف، ط١ ١٩٧٤م.
١١٥- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، الاستيعاب فى معرفة الأصحاب. ت . على محمد البجاوى القاهرة نهضة مصر، بدون تاريخ.
١١٦- ابن عبد ربه. أبو عمر أحمد بن محمد العقد. الفريد. ت. أحمد أمين وغيره. القاهرة، النهضة المصرية ١٩٦٣م.
١١٧- ابن عبد الحكم أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله . فتوح مصر وأخبارها بغداد، المثنى، عن ط . ليدن ١٩٢٠م.
١١٨- ابن عبد الظاهر، محيى الدين (ت ٦٩٢هـ)
١١٩- تشريف الأيام والعصور فى سيرة الملك المنصور. ت. د. مراد كامل، القاهرة، الشركة العربية ، ط ١، ١٩٦١م.

١٢٠- الروض الزاهر فى مسيرة الملك الظاهر. ت. عبد العزيز الخويطر، الرياض، ط ١، ١٩٧٦م.
١٢١- ابن العبرى غريغوريوس الملطى، تاريخ مختصر الدول. ت. أنطون صالحانى اليسوعى. بيروت، الكاثوليكية، ١٩٥٨م.
١٢٢- ابن عذارى المراكشى البيان المغرب فى أخبار الأندلس والمغرب. ت. ج. س. كولان وغيره، بيروت، الثقافة، بدون تاريخ.
١٢٣- ابن عساكر، أبو القاسم الحسن بن هبة الله بن عبد الله (ت ٥٧١هـ): تاريخ مدينة دمشق حماها الله، وذكر فضلها، وتسمية من حلها من الأماثل، واجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها (حرف العين). ت . شكرى فيصل. غيره. دمشق، مجمع اللغة العربية، بدون تاريخ.
١٢٤- تهذيب، تاريخ دمشق الكبير، تهذيب الشيخ عبد القادر بدران. بيروت، المسيرة ط٢، ١٩٧٩م
١٢٥- على مبارك باشا الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة الشهيرة. القاهرة، بولاق، ١٣٠٥هـ.
١٢٦- ابن على يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد (١١٠٠) غاية الأمانى فى أخبار القطر اليمانى ت. د. سعيد عبد الفتاح عاشور. القاهرة، الكتاب العربى ١٩٦٨م.
١٢٧- ابن العماد الحنبلى أبو الفلاح عبد الحى (ت ١٠٨٩) شذرات الذهب فى أخبار من ذهب. بيروت، المكتب التجارى، بدون تاريخ.
١٢٨- ابن العماد الكاتب (ت ٥٩٧هـ) الفتح القسى فى الفتح القدسى . ت . محمد محمود صبيح القاهرة، بدون تاريخ.
١٢٩- ابن العمرانى محمد بن على بن محمد (ت ٥٨٠) الإنباء فى تاريخ الخلفاء ت. قاسم السمرائى. ليدن، ١٩٧٣م.
١٣٠- ابن العمرى شهاب الدين التعريف بالمصطلح الشريف، القاهرة ١٣١٢هـ.
١٣١- القاضى عياض أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبى السبتى. ت ٥٤٤هـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ت. د. أحمد بكير محمود، بيروت، الحياة ، ١٩٦٧م.
١٣٢- القاضى تقى الدين محمد بن أحمد الحسينى (ت ٨٣٢هـ) العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين. ت. فؤاد سيد، القاهرة، مطبعة السند المحمدية.
١٣٣- أبو الفداء عماد الدين (ت ٧٣٢هـ) المختصر فى أخبار البشر. القاهرة، الحسينية، ١٣٢٥هـ.
١٣٤- ابن الفرات ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم، تاريخ ابن الفرات مج ٨، ت. د. قسطنطين زريف وغيره. بيروت الجامعة الأمريكية ٣٦ ـ ١٩٤٢م. مج ٤، ٥ ت. د. حسين الشماع. البصرة ١٩٦٧م. وما بعدها.
١٣٥- ابن فاض شهبة تقى الدين أبو بكر بن أحمد (ت ٨٥١هـ) تاريخ ابن قاض شهبة. جـ ٣ ت. د. عدنان درويش، دمشق، المعهد الفرنسى ١٩٧٧م.
١٣٦- القالى أبو على إسماعيل بن القاسم، الأمالى، القاهرة، الهيئة المصرية ١٩٧٥م.
١٣٧- ابن قتيبة الدينورى أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ).

١٣٨- الإمامة والسياسة. ت محمد الزينى، القاهرة، الحلبى، (بدون تاريخ ـ منسوب إليه).
١٣٩- المعارف . ت . د. ثروت عكاشة، القاهرة، المعارف، ط٢ ١٩٦٩م.
١٤٠- قدامة بن جعفر، الخراج وصنعة الكتابة. ت. د. محمد حسين الزبيدى، بغداد الإعلام، ١٩٨١م.
١٤١- القرشى عماد الدين إدريس (ت ٨٧٢هـ) عيون الأخبار وفنون الآثار فى فضائل الأئمة الأطهار، ت. د. مصطفى غالب. بيروت. الأندلس، بدون تاريخ.
١٤٢- القرشى محيى الدين أبو محمد عبد القادر بن محمد بن نصر الله بن سالم (ت ٧٧٥هـ) الجواهر المضية فى طبقات الحنفية ت. د. عبد الفتاح الحلو. القاهرة، الحلبى، ط ١.
١٤٣- ابن قرة ثابت، غيره أخبار القرامطة (فى الإحساء ـ الشام ـ العراق ـ مصر) ت . د. سهيل زكار، بيروت، حسان ، ط ٢ ١٩٨٢م.
١٤٤- القزوينى زكريا بن محمد بن محمود، آثار البلاد وأخبار العباد بيروت، دار بيروت، ١٩٧٩م.
١٤٥- ابن القلانسى، أبو يعلى حمزة ذيل تاريخ دمشق بيروت، اليسوعية، ١٩٠٨.
١٤٦- القلقشندى أحمد بن عبد الله (ت ٨٢١هـ).
١٤٧- صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء ، القاهرة، الأميرية، ط ١ ١٩٠٣م.
١٤٨- مآثر الإناقة فى معالم الخلافة. ت. عبد الستار أحمد فراج، الكويت، الإعلام ١٩٦٤م.
١٤٩- ابن قنفذ القسنطينى أبو العباس أحمد بن حسن بن على بن الخطيب، الوفيات. عادل نويهض، بيروت ، المكتب التجارى، ط ١ ١٩٧١م.
١٥٠- قنيتون الأربيلى، عبد الرحمن بن سنبط (ت ٧١٧هـ) خلاصة الذهب المسبوك مختصر من سير الملوك. مكى السيد هاشم، بغداد، المثنى، بدون تاريخ.
١٥١- ابن كثير، أبو الفداء (ت ٧٧٤هـ) البداية والنهاية بيروت، المعارف، ط١ ١٩٦٦م.
١٥٢- ابن ماسويه يحيى (ت ٢٤٣هـ) الجواهر وصفاتها وفى أى بلد هى صفة الغواصين والتجار، ت. د. عماد عبد السلام. القاهرة، الهيئة العامة ١٩٧٧م.
١٥٣- المتنبى ديوان المتنبى، بيروت، المعرفة، بدون تاريخ.
١٥٤- مجهول نخب تاريخية وأدبية جامعة لأخبار الأمير سيف الدين الحمادانى. ت. ماريس كانار، الجزائر ، ١٩٣٤م.
١٥٥- مجهول العيون والحدائق فى أخبار الحقائق . مختلفة
١٥٦- مجهول أخبار الدولة العربية، وفيه أخبار العباس وولده ت. د. عبد العزيز الدورى. بيروت، الطليعة ١٩٧١م.
١٥٧- ابن المحسن الصابى: الوزراء والكتاب، أو تحفة الأمراء فى تاريخ الوزراء ت. عبد الستار أحمد فراج، القاهرى، الحلبى ١٩٥٨م.
١٥٨- المسبحى عز الملك محمد بن عبيد الله بن أحمد (ت ٤٢هـ) أخبار مصر جـ ٤٠ ت أيمن فؤاد سيد وغيره. القاهرة، المعهد الفرنسى، بدون تاريخ.
١٥٩- المسعودى أبو الحسن على بن الحسين بن على (ت ٣٤٦هـ): التنبيه والإشراف، بيروت، خياط، بدون تاريخ.

١٦٠- مروج الذهب ومعادن الجوهر. ت. محمد محيى الدين عبد الحميد. القاهرة. التحرير، ١٩٦٦م
١٦١- مسكويه أبو على أحمد بن محمد تجارب الأمم. أميدور، بغداد، المثنى، بدون تاريخ.
١٦٢- ابن المصعب الزبيرى أبو عبد الله المصعب بن عبد الله (ت ٢٣٦هـ) نسب قريش. ت. أ. ليفى برفنسال، القاهرة، المعارف، ط ٢ ١٩٧٦م.
١٦٣- المقريزى أحمد بن على (ت ٨٤٥هـ): إتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء. ت. د. جمال الدين الشيال وغيره. القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٧م وما بعدها.
١٦٤- الذهب المسبوك فى ذكر من حج من الخلفاء والملوك. ت . د. جمال الدين الشيال. القاهرة. الخانجى ١٩٥٥م.
١٦٥- السلوك لمعرفة دول الملوك ت. د. محمد مصطفى زيادة، د. سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة، مختلفة.
١٦٦- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، بيروت ، صادر عن ط بولاق.
١٦٧- ابن مماتى، الأسعد (ت ٦٠٦هـ) قوانين الدواوين. عزيز سوريال عطية القاهرة. ١٩٤٣م.
١٦٨- المنذرى زكى الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوى (ت ٥٦٥هـ) التكملة لوفيات النقلة ت. د. بشار عواد بيروت، الرسالة ط ٢ ١٩٨١م.
١٦٩- ابن منظور، لسان العرب، القاهرة المعارف، بدون تاريخ.
١٧٠- ابن ميسر، تاج الدين محمد بن على بن يوسف بن جلب راغب (ت ٦٧٧هـ) المنتقى من أخبار مصر (انتقاء المقريزى). ت. أيمن فؤاد سيد، القاهرة، المعهد الفرنسى، بدون تاريخ.
١٧١- النديم أبو الفرج محمد بن أبى يعقوب إسحاق الفهرست ت. رضا ـ تجدد. تهران، بدون تاريخ.
١٧٢- النرشخى أبو بكر محمد بن جعفر (ت ٣٤٨هـ) تاريخ بخارى . ت. د. أمين عبد المجيد بدوى وغيره. القاهرة، المعارف بدون تاريخ.
١٧٣- ابن نظيف الحموى، أبو الفضل محمد بن على. التاريخ المنصورى، تلخيص الكشف والبيان فى حوادث الزمان. أبو العيد دودو دمشق، مجتمع اللغة العربية، بدون تاريخ.
١٧٤- النعمان القاضى، ابن محمد (ت ٣٦٣هـ): رسالة افتتاح الدعوة . ت. د. ودار القاضى بيروت ١٩٧٠م.
١٧٥- المجالس والمسايرات. ت. والحبيب الفقى وغيره. تونس، الجامعة، ١٩٧٨م.
١٧٦- النعيمى عبد القادر بن محمد (ت ٩٢٧هـ) الدارس فى تاريخ المدارس. ت. جعفر الحسنى. دمشق، المجتمع العلمى العربى، ١٩٤٨م.
١٧٧- النويرى أبو زكريا محيى الدين بن شرف (ت ٦٧٦هـ) تهذيب الأسماء واللغات. بيروت. الكتب العلمية، بدون تاريخ.
١٧٨- النويرى شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (٧٣٣هـ) نهاية الأرب فى فنون الأدب القاهرة مختلفة.
١٧٩- ابن هشام السيرة النبوية. ت . مصطفى السقا وغيره. القاهرة، مصطفى الحلبى ط ٢، ١٩٥٥م.

١٨٠- الهمدانى حسين بن فيض الله فى نسب الخلفاء الفاطميين. القاهرة الجامعة الأمريكية، ١٩٥٩م.
١٨١- الهمدانى محمد بن طاهر بن على (ت ٩٨٦هـ) المغنى فى ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم. بيروت . الكتاب العربى . ١٩٧٩م.
١٨٢- ابن واصل الحموى جمال الدين محمد بن سالم (ت ٦٩٧هـ) مفرج الكروب فى أخبار بنى أيوب ت. د. جمال الدين الشيال وغيره. القاهرة، ١٩٥٣، وما بعدها.
١٨٣- ابن الوردى زين الدين عمر تتمة المختصر، فى أخبار البشر (تاريخ ابن الوردى) ت.. أحمد رافع البدراوى بيروت، المعرفة ط ١ ١٠٧٠م.
١٨٤- اليافعى أبو محمد عبد الله بن أسعد بن على بن سليمان (ت ٨٦٨هـ) مرآة الجنان وعبرة اليقظان فى معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، الهند، دائرة المعارف العثمانية ١٣٣٧ وما بعدها.
١٨٥- ياقوت بن عبد الله الحموى شهاب الدين أبو عبد الله: المشترك وضعا والمفترق صقعا، بغداد المثنى.
١٨٦- معجم الأدباء. ت. أحمد فريد الرفاعى القاهرة ، الحلبى، بدون تاريخ.
١٨٧- معجم البلدان بيروت، صادر ١٩٧٧م.
١٨٨- ابن يزيد أبو عبد الله محمد تاريخ الخلفاء ت. محمد مطيع حافظ. بيروت، الرسالة، ط ١ ١٩٧٩م.
١٨٩- اليعقوبى أحمد بن أبى يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح ، تاريخ اليعقوبى بيروت صادر فى ١٩٦٠م.
١٩٠- مشاكلة الناس لزمانهم وما يغلب عليهم فى كل عصر، ت. محمد كمال الدين عز الدين القاهرة، عالم الكتب، بدون تاريخ.
١٩١- اليونينى البعلبكى قطب الدين أبو الفتح موسى بن محمد بن أحمد (ت ٧٢٦هـ) ذيل مرآة الزمان. الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٩٥٤ وما بعدها.

محتويات الكتاب

الموضوع	رقم الصفحة